

جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في إدارة أزمة دارفور في السودان منذ 2004

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات أفريقية

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الرزاق صاغور

إعداد الطالب :

عبد الله شوتري

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور : اسماعيل ديش رئيسا
الأستاذ الدكتور : عبد الرزاق صاغور مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور : مسعود شengan عضوا مناقشا
الأستاذ الدكتور : عبد الوهاب بن خليف عضوا مناقشا

أكتوبر 2016

جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في إدارة أزمة
دارفور في السودان منذ 2004

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات أفريقية

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الرزاق صاغور

إعداد الطالب :

عبد الله شوتري

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور : اسماعيل ديش رئيسا
الأستاذ الدكتور : عبد الرزاق صاغور مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور : عبد الوهاب بن خليف عضوا مناقشا
الأستاذ الدكتور : مسعود شعنان عضوا مناقشا

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

صدق الله العظيم

الآية 114 سورة طه

مقدمة

مقدمة:

تعتبر التسوية السلمية للنزاعات من المبادئ الهامة في القانون الدولي المعاصر ، و تم النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة كمبدأ يلتزم به أعضاء هذه المنظمة حال قيامهم بفض منازعاتهم الدولية ، وذلك من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين. وبالنظر إلي هذا الميثاق نفسه نجده يشجع على الحل السلمي للمنازعات الدولية عن طريق المنظمات الإقليمية ،إما بناءً على طلب الدول المتنازعة ،أو بتوصية من مجلس الأمن الدولي ، وعلى الدول المنخرطة في هذه المنظمات ، والأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أن تبذل كل جهدها لتدبير الحل السلمي للنزاعات الدولية عن طريق المنظمات الإقليمية وذلك قبل عرضه على مجلس الأمن الدولي.

من جهة أخرى لا تزال مشكلة النزاعات وحلها من بين أكبر وأخطر المشاكل التي تعيشها قارة أفريقيا والتحديات التي تواجه بناءها ، كما أن عدم تسوية هذه المشكلة يعد واحدا من أبرز الأسباب التي تؤخر حصول القارة الأفريقية على تمثيل دائم في مجلس الأمن الدولي. وتعاني قارة أفريقيا من شتى أنواع النزاعات سواء بين الدول في إطار حدودي أو على الموارد أو النزاعات الداخلية التي تعرف غالبا بالحروب الأهلية و عادة ما تنشأ بخلفيات إثنية أو عرقية أو سياسية .

ولعل أزمة النزاع الداخلي في إقليم دارفور هي من أعقد الحالات وأكثرها دموية وتأثيرا على البيئة السودانية الداخلية والخارجية إلى درجة تهديد الكيان الوطني السوداني إما بسبب استمرار النزاعات في الأقاليم السودانية المختلفة أو بتوسع دائرة الأطراف المتنازعة والداعمة لها. وقد تطورت الأمور في إقليم دارفور وتصاعدت حتى خرجت عن كونها أزمة داخلية إلى أزمة ذات أبعاد وتداعيات إقليمية ودولية ،وسط ادعاءات واتهامات متضاربة من قبل مختلف القوى الفاعلة في المجتمع الدولي حول الجهات المسؤولة عن تأجيج الأزمة واستمرارها فضلا على الخسائر المادية والبشرية التي يتسبب فيها هذا الاستمرار.

ومنذ الإعلان عن الحركة المسلحة وتوزيع منشورات باسم "جيش تحرير دارفور" في 2002 يبيّن فيها أهدافه الانفصالية وعداؤه للحكومة المركزية، تحولت الاحتجاجات والخلافات القبلية إلى نزاع مسلح أخذ في التصاعد شيئاً فشيئاً بدءاً بإيقاف الحكومة للمفاوضات الساعية لحل سلمي للقضية وذلك بعد أحداث "الفاشر" في أبريل 2003 ومن ثم التعبئة للقضاء على حركات التمرد بمنهجية عسكرية من خلال استنفار القبائل المختلفة لمواجهة على غرار قوات دفاعها النظامية، وهو ما انتهى بالنزاع إلى مسار أكثر تعقيداً ودموية خلفاً خسائر بشرية ومادية معتبرة.¹

ولما بات من الصعوبة البالغة أن تتعامل دولة السودان مع نزاع داخلي بأبعاده الإقليمية والدولية بالطرق التقليدية لتسوية النزاع -أو بعد فشل ذلك المسعى- استدعى الأمر تدخل العديد من الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية سعياً لإيجاد تسوية مناسبة. فقد وجهت المنظمات غير الحكومية اتهامات عديدة للحكومات السودانية بانتهاك حقوق الإنسان في إقليم دارفور، منها تقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International وتقارير "الهيومن رايتس ووتش" -Human Rights watch، التي وصفت الأعمال التي تقوم بها القوات الحكومية بأنها غير إنسانية و اعتبرتها خروق آلية لحقوق الإنسان وصلت لدرجة الإبادة العرقية والتي استهدفت بالخصوص قبائل الزغاوة، والمسالييت والفور.²

وعبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عما يجري في دارفور بالأزمة الإنسانية الأكثر خطورة من بين التي يمر بها العالم. أما الاتحاد الأفريقي فقد أشار إلى أنه "حتى وإن كان الوضع الإنساني في دارفور خطيراً فإنه لا يوصف بالإبادة الجماعية"، لكن استمرار التدهور الأمني بإقليم دارفور، مع فشل المساعي الودية السودانية الداخلية لحل

¹ "مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية"، في

<http://www.moqatel.com/openshare/index.htm> (2013/9/20)

² Human Rights Watch, *Darfur Destroyed Ethnic Cleansing by Government and Militia Forces in Western Sudan*, Vol. 16, No. 6(A), (May 2004), P 7-49

الأزمة عجل من الاتجاه إلى الأدوار الإقليمية والدولية للتدخل بهدف استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة .

من هنا كان واجبا على الاتحاد الأفريقي التدخل مستندا في ذلك إلى نص البرتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الأفريقي في المادة الرابعة منه (4ي) التي يستمد منها شرعيته في التدخل كمنظمة قارية تعنى بحفظ السلم والأمن في أفريقيا¹ . فضلا على أن تدخله جاء بموافقة من الحكومة السودانية منذ 2004 من باب تحبيب الحل الأفريقي وتحفظا على تدويل القضية من طرف دول غربية، كما تجدر الإشارة إلى أن دور الاتحاد الأفريقي ومسايعه في حل النزاع على مداره لم تكن مقتصرة على مجلس السلم والأمن الأفريقي بل أتت في جهود تسوية متنوعة سواء عن طريق المفاوضات أو لجنة الحكماء أو غيرها من آليات وأجهزة صنع السياسة التابعة للاتحاد.

تأسس مجلس السلم والأمن الأفريقي كهيئة تابعة للاتحاد الأفريقي في القمة الأولى له بعد تحوله من منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك في قمة "ديربان" بجنوب أفريقيا في يوليو 2002 ليكون الآلية أو الجهاز المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية²، ومن أهم الأمثلة علي تطبيقات مجلس الأمن الأفريقي هو حالة دارفور ، والتي تآزم وضعها وأخذ أبعاداً خطيرة مثلت تهديداً لدول الجوار بل للمنطقة بأكملها ،حيث أصبح التدخل الإقليمي والدولي ضرورياً ولازماً لحل تلك الأزمة ،والتي خاضها مجلس السلم والأمن الأفريقي كأولي تجاربه في فض النزاعات الأفريقية ،كآلية إقليمية تابعة للاتحاد الأفريقي.

وأتى تدخل مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تسوية الأزمة في دارفور في وقت مبكر جدا رغم حداثة نشأته التي لم تكن بعيدة عن تاريخ انفجار الأزمة ،إذ واجه تحديا كبيرا من خلال إرساله لبعثة إلى دار فور مكونة من عساكر ومراقبين وصلت

¹ African Union, Peace and Security Council, *protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African Union*, 9 July 2002, p

² Union Africaine, *Guide De L'Union Africaine 2015*, 2eme edition, 2015, p 48

طلائعهم في 2004 إلا أن ذلك أتى بعد تدابير مرحلية بدأت بحِثه للأطراف على الحوار ورعايته لجولات من التفاوض والاتفاقيات الموقعة بين أطراف الأزمة، ثم مرّ هذا التدخل بتطورات متلاحقة وفقا لتطورات أحداث النزاع. ومنذ 2007 يمارس مجلس السلم والأمن الأفريقي مهامه في دارفور في إطار البعثة المشتركة له مع الأمم المتحدة.

الإطار المنهجي و المفهومي والنظري:

أولا الإطار المنهجي:

1. **المشكلة البحثية:** انطلاقا من الأسس الإنسانية والقانونية تدخل الاتحاد الأفريقي لإنهاء النزاع المسلح في دارفور من خلال جهازه المستحدث المتمثل في مجلس السلم والأمن الأفريقي والذي استمد شرعيته في ذلك من نصوص بروتوكوله المؤسس ، التي تجيز التدخل في حالة وصول النزاع إلى دجة الإبادة الجماعية أوارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وقد شكل هذا التدخل اختبارا عمليا لقدرة الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات في الفترة 2004-2012 .

• هل حقق مجلس السلم والأمن الأفريقي هدفه بحل النزاع في دارفور في الفترة الممتدة بين 2004 – 2012؟

- ما هي طبيعة النزاع في دارفور؟
- ما هي العلاقة بين دور مجلس السلم والأمن الأفريقي و المساعي الداخلية والخارجية لحل النزاع في دارفور؟
- هل كان تفويض مجلس السلم والأمن الأفريقي كافيا بالصورة التي تسمح له فعلا بحل النزاع في دارفور مقارنة بإمكانياته المادية واللوجيستية؟
- ما هي التحديات والعقبات التي واجهت ولا تزال تواجه مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاع في دارفور؟

2. مجالات الدراسة :

• **المجال المكاني:** وينقسم الى مجال محلي وآخر إقليمي

المجال المحلي : تتناول الدراسة دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاع المسلح في منطقة دارفور وهو الإقليم الواقع إلى أقصى غرب دولة السودان ،ومن هنا فإن المجال المكاني المحلي للدراسة يتمثل في هذه البقعة الجغرافية التي تنقسم إلى خمسة أقاليم رئيسية هي الشمال والغرب وجنوب دارفور بالإضافة إلى إقليمي الشرق و الوسط.

المجال الإقليمي : يتمثل في المحيط القاري ،حيث يحد إقليم دارفور أربع دول أفريقية هي ليبيا و التشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان و تتعرض الدراسة إلى تداعيات النزاع القائم في إقليم دارفور وتأثيره على دول الجوار فضلا على التداعيات الدولية التي تنعكس في مواقف وتحركات القوى الكبرى ذات المصالح في المنطقة حول التطورات المستمرة للأزمة في دارفور .

• **المجال الزماني :**

يعود تاريخ بداية النزاع بشكله المسلح في دارفور إلى سنة 2002، حين عرف أولى أشكال المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع ،إلا أن فترة الدراسة تمتد بين سنتي 2004 و 2012 ،وقد تم اختيارها بناء على أن أول تدخل مباشر لمجلس السلم والأمن الأفريقي على أرض الواقع بعد تأسيسه بفترة وجيزة كان في 2004 إثر وصول أول دفعة ميدانية مكونة من عساكر ومراقبين بعد فشل المساعي التفاوضية لحل الأزمة وإقرار لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار برئاسة الاتحاد الأفريقي، وقد استمرت جهود الاتحاد الأفريقي من خلال مجلسه للسلم والأمن الأفريقي لحل النزاع بقرارات وسياسات منفردة أو بشراكة مع هيئات أخرى على غرار دوره في إطار بعثة "اليوناميد" بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة والتي انطلقت منذ 2007 وكان آخر تمديد لمهمتها في 2015 .

3. فرضيات الدراسة:

- أ. كلما تعددت أطراف النزاع كلما زاد تعقيده وطالت مدته.
- ب. هناك علاقة بين حجم التفويض للمنظمة الإقليمية في حل النزاع وبين فاعليتها في ذلك.
- ج. هناك علاقة بين الإمكانات المادية و اللوجستية للمنظمات الإقليمية وبين قدرتها على حل النزاعات وتسويتها.
- د. تتأثر استقلالية المنظمات الإقليمية في حل النزاعات بطبيعة ومصادر تمويلها.

4. أهمية الدراسة:

الأهمية العملية : تضافرت الجهود الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) لحل النزاع الدائر في إقليم دارفور منذ الشرارة الأولى للمواجهات المسلحة بين أطرافه في 2002 وهذا راجع إلى خطورة النزاع الدائر والمستمر منذ ذلك الحين مستعصيا على كل الجهود السلمية لحله ،وتتجلى خطورته بصورة خاصة في حجم الضحايا من قتلى ومشردين ولاجئين حيث كثرَ الحديث عن جرائم إبادة جماعية في إقليم دارفور على غرار الخسائر المادية الأخرى ،وتتجلى الأهمية العملية لدراسة النزاع في دارفور ودور الآلية الأفريقية في حله متمثلة في مجلس السلم والأمن الأفريقي، كونها تسعى إلى تشريح الأزمة الدائرة وفهم جزئياتها المعقدة وأسباب استعصائها على كل جهود التسوية وهو ما جعل منها صورة منفردة على غيرها من النزاعات الدائرة في القارة الأفريقية كما تكمن الأهمية العملية كذلك في الكشف عن مدى قدرة وفاعلية مجلس السلم والأمن الأفريقي لتحقيق هدفه في حل النزاعات في القارة ومعرفة آلية عمله للوصول إلى هدفه من الجوانب الفنية و اللوجيستية .

الأهمية العلمية : تندرج الدراسة ضمن مجال دراسة النزاعات الدولية وحلها وتتمثل أهميتها العلمية بكونها محاولة للكشف عن مدى فاعلية اللجوء إلى المنظمات الإقليمية والدولية لحل النزاع والعوامل المؤثرة في دور هذه المنظمات ،وتمثل حالة النزاع في دارفور ومساعي مجلس السلم والأمن الأفريقي كجهاز تابع لمنظمة الاتحاد الأفريقي لحله من خلال تدخله المباشر تجربة مهمة لقياس مدى فاعليته وقدرته على تحقيق هدفه الذي أنشئ من أجله ألا وهو حل وتسوية النزاعات في القارة الأفريقية ،فضلا على أنها تحاول

الإحاطة بالعوامل المؤثرة في هذا الدور وانعكاسها المباشر وغير المباشر على توجيهه ومدى نجاحه أو فشله.

5. مبررات اختيار الموضوع:

المبررات العلمية: تعود الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع في الاهتمام بمجال النزاعات في أفريقيا وجهود حلها وتسويتها باعتباري طالب في تخصص الدراسات الأفريقية، وأحاول من هذا الباب فهم ظاهرة النزاعات الأفريقية، خلفياتها وجهود تسويتها مع التركيز على دراسة الآلية الأفريقية في ذلك ممثلة في مجلس السلم والأمن الأفريقي.

المبررات العملية: تبرز الرغبة في دراسة النزاع في دارفور والآلية الأفريقية لحله في كونه يشكل استثناء بين غيره من النزاعات التي عرفتها القارة الأفريقية من خلال تعقيده واستعصائه على الجهود المتكررة، كما أن الرغبة في معرفة مدى نجاعة وفاعلية الآلية الأفريقية ممثلة في مجلس السلم والأمن الأفريقي كجهاز لحل النزاعات في القارة من خلال استعراضه والبحث في طريقة عمله ومصادر تمويله وجهوده الميدانية من خلال حالة دارفور، تشكل هذه الأسباب مجتمعة دافعا رئيسيا لاختيار البحث في هذا الموضوع.

6. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس فاعلية دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في

حل النزاع في دارفور من خلال تدخله الميداني منذ 2004 ومعرفة العوامل المؤثرة في نجاح هذا الدور من فشله وذلك من خلال استعراض آليته في العمل التي يحددها البروتوكول المؤسس للمجلس ومراحل التدخل في دارفور انطلاقا من الاشراف على التفاوض وصولا إلى التدخل المباشر، وكذا محاولة الكشف عن المعوقات والتحديات التي تواجه مجلس السلم والأمن في تنفيذ مهمته في إقليم دارفور سواء كانت على انفراد أو من خلال دوره في إطار البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور "UNAMID".

7. المنهج المستخدم في الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي:

- **منهج دراسة الحالة**: من خلال التركيز على وحدة بعينها وهي دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حالة النزاع في إقليم دارفور بالسودان، والعمل على التوصل إلى نتائج قابلة للتعميم على الظواهر المتشابهة في المناطق المختلفة.

ويعرّف منهج دراسة الحالة بأنه "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة أو جميع المراحل التي مرت بها"¹ كما اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي من خلال البحث و الاستدلال بالوقائع الدالة على مراحل النزاع فضلا على استعراض تاريخ المنطقة ومراحل تطور الأزمة في دارفور.

ثانيا الإطار المفهومي للدراسة: تم استخدام مجموعة من المفاهيم الخاصة بالموضوع وهي:

- **مفهوم النزاع**: عادة ما يتم استخدام مصطلح النزاع في العلاقات الدولية استخداما مساويا لمفاهيم أخرى دقيقة، كما يستخدم لوصف الأنشطة البشرية التي تمثل عداء بين الناس والحرب بين الدول. وقد ظل مفهوم النزاع غامضا لفترة طويلة، فمجال العلاقات الدولية كحقل معرفي لم يعنى بدراسة النزاع، وإنما وجه اهتمامه إلى دراسة الحرب ولفهم أسباب قيامها، ذلك أن الحرب شكل مؤسسي مبسط للنزاع المسلح أكثر وضوحا وإثارة وتدميرا ويقترح كل من "مايكل ويسمان" و"نيكولا سوتنستروم"، انه لا ينبغي أن تعرف النزاعات ببساطة من حيث العنف (السلوك)، أو العداء (المواقف) وإنما يجب أن تشمل أيضا عدم توافق أو الاختلافات من حيث

¹ محمد شلبي، *المنهجية في التحليل السياسي* (الجزائر: دار هومة، ط4، 2002)، ص.87.

المواقف اتجاه قضية ليستمر التعريف ليشمل النزاعات خارج النطاق التقليدي
للمؤسسة العسكرية.¹

وعموما يوجد هناك عدة تعاريف مختلفة ومتعددة للنزاع، وان دل هذا على شيء فإنما يدل
على غموض الظاهرة النزاعية في حد ذاتها ويمكن تقديم مجموعة من التعاريف كما يلي:

- يعرف "ادوارد أزار" النزاع بما يلي خلاف متبادل بين الأطراف حول الأهداف غير
المتوافقة بين طرفين أو أكثر في ظل غياب التنسيق واليات الوساطة المطلوبة الكافية لحله.²
فيحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين
الطرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم أو
محاولة تغييره، فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل
معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات .

بينما يذهب اسماعيل صبري مقلد إلى استخدام مصطلح الصراع بدل النزاع ويعرفه بأسلوب
شامل بأنه " تنازع الإرادات الوطنية وهو التنازل الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي
تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى
اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل
الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة.³

وفي هذا التعريف قدم لنا " لويس كوسر " عدة محاور تحدد لنا الاقتراب من مفهوم النزاع
الدولي فهو "تنافس على القيم والقوة والموارد والهدف من النزاع الدولي يكون حسب

¹ Niklas swanstrom,"conflict prevention, conflit management and beyond a conceptual exploration" in: www.silkroadsstudies.org, (25-09-2013).

² Christopher Louis yeomans,"*protracted structural conflict transformation in the americas:The case of nieuw koffikamp and the oas*" Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval pour l'obtention du grade de maître ès arts (M.A.) ,(Aout 2002) p.11.

³ اسماعيل صبري مقلد، *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط4،
1991) ص 223

إمكانيات وقوة كل طرف من تحييد للخصم والاتجاه نحو تصفيته وأيضا العمل على إلحاق الضرر به أو إبدائه".¹

- مفهوم إدارة النزاع: ارتبطت إدارة النزاع كمفهوم تقليديا باحتواء النزاع، ووقال "هو غ مبال" فان نظريات إدارة النزاع ترى النزاع العنيف كنتيجة متأصلة للاختلافات في القيم والمصالح بين المجتمعات، وبالتالي فان هذه النظرة التقليدية ترى أن حل النزاعات غير واقعي وأفضل ما يمكن فعله هو إدارتها واحتوائها ووضع حد للعنف.

ووقال "بيتر ولستون" فان أسلوب إدارة النزاع يركز على الجوانب المسلحة للنزاع ومحاولة إنهاء القتال والحد من انتشار النزاع وبالتالي احتوائه.²

- مفهوم حل النزاع: جاء مفهوم حل النزاع كانتقاد لمفهوم إدارة النزاع وتجاوزه، فالمنظرون الذين يؤمنون بمفهوم حل النزاع يعتقدون انه من الممكن القضاء على النزاعات، وبذلك يرون أن إدارة النزاع تعتبر من مراحل معالجة النزاع تليها مراحل لاحقة. وبذلك سعى المنظرون إلى إيجاد مسارات وأبعاد أوسع، ترمي إلى إيجاد مفاهيم بديلة تجسد الانتقادات الصريحة والضمنية للمعنى الضيق لإدارة النزاع.

- مفهوم تحويل النزاع: تتميز الكتابات الأكاديمية كما ذكرنا سابقا بين إدارة النزاع وحل النزاع، وكل مفهوم يشير إلى نطاق أوسع وأكثر طموحا، فإدارة النزاع تهدف إلى ضبط واحتواء النزاع، ولكن ليس بالضرورة وضع حد لها، بينما حل النزاع يهدف إلى حل المشكلة أو عدم التوافق الذي يفصل بين الطرفين، أما تحويل النزاع فهو

¹ بوتول غاستون، هذه هي الحرب، ترجمة محمد قنواطي، (القاهرة: منشورات عويدات، ط1، 1988)، ص.20.

² Ahmed azem hamad, "the reconceptualisation of conflict management" *Interdisciplinary journal*, Vol.7(July 2005)p.5.

يذهب إلى ابعده من ذلك، فهو يهدف إلى إحداث تغيير في العلاقات الأساسية والبنيات الاجتماعية، وسياق الظروف التي أدت إلى النزاع.¹

- مفهوم القبيلة: مفهوم القبيلة عند ابن خلدون : لا تتحد القبيلة بالنسبة لابن خلدون بكونها جماعة متفرقة عن جد أول كما لا تتحد فقط بما يجتمع بين أعضائها من روابط دم ، كما حدد ذلك الأنثروبولوجيون الكلاسيكيون ، إن النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون معطاً وهمياً لا يصمد أمام واقع الاختلاط و علاقات الجوار و التعايش في المكان ، أما الإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون فهذا النسب في معناه الواسع و الرمزي و مما يمثله من أشكال التحالف و الولاء و الانتماء.²

ويمكننا تعريف القبيلة بأنها نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية ، مثل القوى و العشائر و تتخذ القبيلة عادة إقليمياً معين و يكشفها شعور قوي بالتضامن و الوحدة يستمد إلى مجموعة من العواطف الأولية. أو هي "بنية اجتماعية حياتية لمجموعة من البشر اتسمت منذ نشوئها بالمثالية الوظيفية لمجموعة من الأفراد تربطهم صلة الدم و القرابة قبل ظهور مفاهيم الدول المدنية"³

- مفهوم الإثنية: ظل مفهوم الإثنية من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف حول مضامينه ودلالاته حيث يستخدمه البعض أحياناً لوصف جماعة فرعية أو أقلية ، كما يتسع أحياناً ليشمل أشكال التمايز فتصبح الجماعة الإثنية بمثابة خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي عند الأمة، وكثيراً ما تترجم الكلمة اللاتينية "ethnic" إلى كلمة عرقي في إشارة إلى سلالة مختلفة عن غيرها بيد أن هناك من يرى اختلافاً بين العرقية و الإثنية في كون الأولى تشير إلى رابطة الدم و القرابة فتتحدث أفرادها من أصل واحد ، بينما تشير الجماعة الإثنية إلى العرقية الثقافية ويقصد بها الجماعة التي يشترك أفرادها في سيمات ثقافية

¹ Hugh miall,"conflict transformation theory and European practice,"*standing croup on international relations*,(September 2007)pp.1-23.

² عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001) ص

³ رعد قاسم صالح، "إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور 2003-2010"، *مجلة السياسة الدولية*، الأكاديمية العراقية للعلوم والصحافة ، 2011 ، ص 21

معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات التي تشاركهم نفس الوطن وإن لم ينحدروا من أصل عرقي واحد¹.

ثالثا: الإطار النظري للدراسة: لتحليل موضوع الدراسة تم اعتماد المقاربات والنظريات التالية:

نظرية النزاع الاجتماعي طويل الأمد: تركز هذه النظرية على مكون " الجماعة" كأهم وحدة لتحليل النزاع وقد تكون هوية الجماعة دينية أو إثنية أو ثقافية أو أخرى..، فتحليل النزاع الاجتماعي المتأصل يركز في المقام الأول على هوية الجماعات. والأهم من ذلك فهي تركز على حاجات الفرد والمجتمع كالحاجة إلى الأمن والهوية والاعتراف، والدخول في السلطة والمشاركة الاقتصادية. وعادة ما يؤدي عدم تحقيق هذه الاحتياجات إلى تفجير هذه النزاعات وبذلك يشير مصطلح النزاع الاجتماعي المتأصل إلى أن مصادر هذه النزاعات تكمن بصفة مستمرة داخل الدولة نفسها.²

وقام "ادوارد ازار" صاحب هذه النظرية، بدراسة مجموعة من النزاعات المتأصلة اجتماعيا في الدول النامية منها: لبنان، سيريلانكا، الفلبين، اثيوبيا، قبرص، نيجيريا، جنوب أفريقيا، والسودان. فوجد ان حكومات هذه الدول تشترك في خصائص معينة من بينها "العجز"، عدم الكفاءة، الانقسام، الهشاشة، والتسلط. وهي تفشل في الاستجابة للحاجات الإنسانية والاساسية، فهذه النظرية تركز على دور الدولة باعتبارها العامل في إرضاء او كبت حاجات الافراد وهوية الجماعات. كما تركز على المحدودية السياسية لدول العالم النامي، والتي غالبا ما تجد جذورها في العهد الاستعماري ومؤسسات المشاركة السياسية الموروثة عنه،

¹ عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوي العظمى، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009) ص 21 - 22

² لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف: بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، غير منشورة (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010) ص.44-45.

بالإضافة إلى تقاليد هرمية عن الحكم البيروقراطي المفروضة من قبل مراكز تتبع قوى استعمارية، وادوات موروثية تستخدم في القمع السياسي.¹

الأدبيات السابقة:

- في دراسة لعبد المنعم منصور على الحر ، بعنوان : دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية النزاعات المسلحة – دراسة حالة دارفور - وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وقد حاول الباحث الاجابة عن سؤال : هل أن مجلس السلم والأمن الأفريقي قد لعب دورا مكملا في تسوية النزاعات الأفريقية لمجلس الأمن الدول ؟ وبالتالي فقد لاحظت بأن الباحث ركز على المقارنة بين دوري مجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس الأمن الدولي أو بالأحرى موقع مجلس السلم والأمن الأفريقي في دارفور بالنسبة لمجلس الأمن الدولي ، وقد خصصت ثلث الدراسة لمناقشة وتحليل دور المجلس في حل النزاع والعقبات التي حالت دون قيامه بدوره على الوجه المنوط به حيث خلص إلى نتيجة أن العقبات التي حالت دون ذلك وأدت إلى ضرورة تدخل قوات دولية أخرى إلى الإقليم.

- دراسة بعنوان : التدخل الإنساني لمجلس السلم والأمن الأفريقي في أزمة دارفور، لزهرة بوسراج نشرت في مجلة المفكر التي تصدر عن كلية العلوم السياسية بجامعة بسكرة ، تساءلت الباحثة من خلالها حول إمكانيات مجلس السلم والأمن الأفريقي للقيام بالواجبات الموكلة إليه من طرف الاتحاد واستعرضت من خلال الدراسة المراحل المهمة لتدخله في نزاع دارفور والأساس القانوني لذلك ثم تعرضت بالتركيز للصعوبات التي واجهت مهمة المجلس ، إلا أن نقطة الاختلاف مع الدراسة السابقة هو تناولها لدور المجلس في إطار بعثة الـ"UNAMID" المشتركة مع الأمم المتحدة التي انطلقت في 2007 ولم ترد في البحث الأول ، وخلصت الدراسة إلى أن

¹ المكان نفسه .

المجلس لم يفلح في تسوية الأزمة لحد الساعة مبررة ذلك بعدة عراقيل تم ذكرها. في حين لم تحتوى على اقتراحات أو توصيات معينة لتفعيل هذا الدور

- محمد هيبه، دراسة بعنوان دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا، منشورة بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية في 2011، حيث قامت على فرضية أنه كلما اعتمد المجلس في تمويله ودعمه فنيا ولوجيستيا على جهات خارج القارة الأفريقية، ضعفت فاعليته مما يؤدي إلى تدخلات خارجية مباشرة تحد من دوره، ولم تركز الدراسة على حالة بعينها بل تطرقت في جزئها الثاني إلى عرض نماذج مختلفة لتدخل مجلس السلم والأمن لتخرج بنتيجة مشتركة بينها مفادها أن تمويل الدول الكبرى والمنظمات الدولية لمجلس السلم والأمن الأفريقي في أدائه لمهام تسوية النزاعات أدى إلى فقدان المجلس لاستقلاله في العمل فضلا على أن هذا النوع من التدخل من باب التمويل والدعم أدى إلى اتساع رقعة النزاعات وتدويلها واستغلالها لصالح أجندات خارجية.

تقسيم الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية حيث يتناول الفصل الأول إحاطة عامة بطبيعة النزاع في دارفور من خلال العودة إلى الخلفية التاريخية والأسباب الكامنة وراء هذا النزاع فضلا على العوامل التي أدت وساعدت على تأجيجه واستعراض أطراف النزاع الموالية للحكومة من جهة والمعارضة لها من جهة أخرى و توسع نطاقه بتدخل أطراف غير سودانية لنقف عند تداعياته الداخلية والخارجية من خلال النتائج التي أدى إليها النزاع على مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تحاول الدراسة في فصلها الثاني ان تحيط بملف النزاعات الدولية وحلها في عقيدة الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي الذي استحدث من أجل هذا المسعى وذلك بداية باستعراض الإطار القانوني لتسوية النزاعات الدولية في منظمة الوحدة الأفريقية قبل تحولها للاتحاد الأفريقي ثم بعرض المنظومة الجديدة للاتحاد الأفريقي للسلم والأمن والميكانيزمات الأساسية لعملها ومن ثم علاقتها بمجلس السلم والأمن الأفريقي الذي تخصصه الدراسة بمبحث أخير من هذا الفصل يشمل خلفيات وكواليس إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي وآلية

وطبيعة عمله فضلا عن تفسيره لحالات التدخل المباشر وغير المباشر ، وكذا مصادر تمويله وعلاقته بالأجهزة الأخرى داخل الاتحاد الأفريقي.

أما الفصل الثالث من هذه الدراسة فيناقش دور مجلس السلم والأمن في حل النزاع في دارفور من خلال تدخله المباشر وغير المباشر وذلك بعرض التدابير المرحلية بداية بحث الأطراف على الحوار والإشراف على المفاوضات بين المتنازعين ، ثم إرساله للبعثة الأفريقية إلى دارفور في 2004 ومسار تطورها وصولا إلى دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في إطار البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي تعرف اختصارا ببعثة "اليوناميد" منذ 2007 ، كما يركز هذا الفصل في جزئه الثاني على إبراز أهم الصعوبات والعقبات وكذا التحديات التي واجهت مجلس السلم والأمن الأفريقي في أدائه لمهامه في حل النزاع في دارفور على مر المراحل التي شملتها فترة الدراسة فضلا على تناول أهم المقترحات والحلول المقدمة للتحسين من أداء مجلس السلم والأمن الأفريقي على مستوى دارفور وتفعيل دوره في تسوية النزاعات في عموم القارة الأفريقية.

الفصل الأول

النزاع في دارفور دراسة في الأسباب
والتداعيات

الروايات والآراء المختلفة حول الظروف و البداية الحقيقية للنزاع في دارفور تثير أسئلة عديدة بشأن طبيعة إقليم دارفور الجغرافية وطبيعة القبائل والتكوين الاجتماعي وحتى النظام الذي كان يحكم الحياة في الإقليم وعلاقة ذلك بالإدارة المركزية في الخرطوم، وهو ما يستدعي إطلالة تاريخية على تطور المنطقة على مستوى عمرانها وتركيباتها الاجتماعية وتطورها السياسي والاقتصادي ثم تاريخ الخلاف بين القبائل الدارفورية وصولاً إلى الصورة الحالية التي نعرفها عن النزاع وأطرافه.

المبحث الأول : الخلفية التاريخية والاقتصادية لإقليم دارفور

المطلب الأول: الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية لدارفور

أولاً: الموقع والسكان

يقع إقليم دارفور في غرب السودان بين دائرتي عرض 10 و16، وخطي طول 27,30/22 شرقاً ويحده من الشمال ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب أفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان (بحر العرب ومديرية بحر الغزال)¹، على مساحة قدرها 510888 كم² مربع. كان الإقليم ينقسم إلى ثلاث ولايات، وهي شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنيينة². وفي مايو 2011 أقر مجلس الوزراء السوداني مشروع قانون يقسم الإقليم إلى خمس ولايات³ من خلال استحداث أربع ولايات محل ولايتي جنوب وغرب دارفور، ويأتي هذا القرار بناء على بنود وثيقة الدوحة للسلام التي تنص على إنشاء ولايتين جديدتين⁴. هما شرق دارفور وولاية وسط دارفور، وكذا نزولا عند مطالب سكان الإقليم الذين يرون في هذا التقسيم مجلباً للاستقرار نظراً للتعقيد الذي تعرفه التركيبة القبلية والإثنية خاصة في جنوب الإقليم.

ونص القانون على تقسيم دارفور لخمس ولايات، هي جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وتتكون من عشر محافظات، ولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعيفين تتكون من خمس محافظات، غرب دارفور وعاصمتها الجنيينة وتتكون من ثماني محافظات، ولاية وسط

¹ أنظر الخريطة الملحق 1، ص 200

² "إقليم دارفور: الجغرافيا والسكان" في:

[http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&id=1958:2009-08-08-15-23-\(2015/2/7\)_29&Itemid=33](http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&id=1958:2009-08-08-15-23-(2015/2/7)_29&Itemid=33)

³ مجلس الوزراء يوافق على تقسيم إقليم دارفور إلى خمس ولايات في:"

(2015/2/7), <http://www.france24.com/ar/20110505-five-bill-sudan-states-darfur-cabinet>

⁴ "الحكومة السودانية تجيز إضافة ولايتين جديدتين لإقليم دارفور" في :

(2015/2/7) <http://arabic.people.com.cn/31662/7372415.html>

دارفور وعاصمتها زانجي وتتكون من ثماني محافظات. مع الإبقاء على ولاية شمال دارفور كما هي وعاصمتها الفاشر¹

ويقدر عدد سكان الإقليم بحوالي ثماني ملايين نسمة حسب احصاء 2008 ويتوزعون على انتماءات قبلية تزيد عن 196 قبيلة وينقسمون إثنيا الى عرب مسلمين وأفارقة مسلمين إضافة الى أفارقة غير مسلمين².

أما توزيع السكان في دارفور فقد جاء تبعاً لخصوصيات المنطقة التضاريسية والمناخية كما يلي:³

في الأجزاء الجنوبية يقطن أكثر من (72%) من سكان الريف لاسيما جبل مرة والأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية لدارفور، و(27%) يسكنون المدن ويتمركز الحضر بصورة أساسية في محافظة نيالا وبعض مدن المراكز الإدارية مثل رheid البردي، والضعين، وعد الفرسان، وتلس.

و ارتبطت الخارطة السكانية في الأجزاء الغربية لدارفور بصفات التربة والمناخ حيث يتدرج المناخ من سافنا فقيرة في الشمال إلى شبه صحراوي في الوسط إلى سافنا غنية، في الجنوب إلى الشرق يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط، وكذلك تتدرج الأمطار من 200 ملم في أقصى الشمال إلى 500 ملم في أقصى الجنوب⁴، وتبعاً لهذا التوزيع تتدرج الكثافة السكانية من أقصى الشمال وتزداد كلما اتجهنا جنوباً، ولا يزيد عدد الذين يقطنون المناطق الحضرية عن 10% في الجنية و زانجي، وكذلك سكان هذه الأجزاء ينتشرون في شكل مجموعات قبلية بعضها أصحاب حواكير (ديار) وهؤلاء مستقرون يمارسون مهنة الزراعة، وأهمهم المساليت، الفور، التاما، البرنو، الأرناق، والقمر والبعض الآخر يتجولون وليس لهم

¹ UNAMID, *DOHA DOCUMENT FOR PEACE IN DARFUR*, (27/4/2011) P 15

² Dustan M.Wai, *the African-Arab Conflict in the Sudan*, (New York: Africana PUB.CO, 1981) p 22

³ حاتم إبراهيم دينار، *حريق دارفور قصة الصراع الأهلي والسياسي* (الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006)، ص 22

⁴ زينب الزبير الطيب، *دراسات سودانية*، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، 2010)، ص 11

حواكير عبارة عن عرب رحل وأهمهم الرزيقات ويتفرع منهم عدة بطون أهمها الماهرية، أولاد زيد، أولاد جلول، النجعة، الشطية، والعريقات¹.

أما الأجزاء الشمالية لدارفور فهي تتميز بأراضٍ صحراوية وشبه صحراوية ومناخ جاف، والأمطار قليلة بالإضافة للتضاريس الجبلية الوعرة وطبيعة التربة رملية في أغلب المناطق ما عدا الجنوب الغربي حيث يتميز بأراضٍ طينية تصلح للزراعة، وفي أقصى الشمال توجد بعض الواحات مثل المالحة والعطرون، وللسطح والتضاريس والمناخ أثر كبير في رسم الخارطة السكانية في هذه الأجزاء، حيث يسكن غالبيتهم في الريف في الأجزاء الجنوبية والغربية ويمتهنون الزراعة ونسبة قليلة منهم تسكن المناطق الحضرية ومجموعة أخرى متجولة كزراعة إبل، وجزء قليل من السكان يقطنون الواحات في أقاصي الشمال، وتخلوا أغلب أراضي الجزء الشمالي من السكان².

ومن أهم الأسباب التي ساهمت في تغيير الخارطة السكانية لدارفور نذكر:³

- الجفاف والتصحر: تعتبر أقصى أجزاء دارفور الشمالية والشمالية الغربية والشرقية جزءاً من مناطق العطش في السودان التي تقع بين خطي عرض (10 و16) شمالاً، وأن العطش ترك بصماته واضحة على الإنسان والحيوان والنبات، وإن قلة الأمطار في هذه الأجزاء أجبرت الإنسان والحيوان على الهروب والهجرة إلى الأجزاء الجنوبية ومدن السودان الكبرى.
- أسباب سياسية: عمد المستعمر إلى إضعاف نفوذ القبائل والزعامات التقليدية في دارفور وخلق زعامات جديدة تضعف مراكز تلك الزعامات السابقة بحيث لا تكون هنالك مراكز قوة بين السكان تكونها القبائل فيما بينها، فقام بتشجيع مجموعة من قبائل دارفور وبعض القبائل الوافدة من الخارج ولاسيما نيجيريا إلى الهجرة إلى تلك

¹ "Distribution of Tribes/Ethnic Groups in Darfur" in :

<http://exhibits.lib.usf.edu/exhibits/show/darfur-genocide/parties> (12/4/2015)

² يوسف تكنة، دارفور، التقسيمات الإدارية والنزاع القبلي: حالة ولاية جنوب دارفور، (الخرطوم: معهد أبحاث السلام،

ط1، 2014) ص 9

³ دينار، مرجع سابق، ص 22

المناطق لخلق زعامات جديدة تنافس الزعامات التقليدية الموجودة أصلاً في المنطقة، فهاجرت مجموعة من الفور، الزغاوة، الداجو، بني هلبة، اللنجارة، التاما، والبرنو وغيرها من القبائل التي جاءت من خارج السودان مثل الفلاتة وجعلها تتمركز حول منطقة الروصيرص مكونة مراكز قوة¹.

■ **أسباب أمنية:** أدى تدهور الأمن في دارفور خاصة منذ بداية النزاع المسلح في 2003 إلى هجرة كثير من سكانها، إما إلى خارج البلاد في إطار اللجوء، أو إلى داخلها في إطار النزوح الداخلي وتحديداً نحو العاصمة ومدن السودان المختلفة².

على ارتفاع ما بين 2000 و 3000 قدم تتوسط دارفور هضبة كبيرة يعلوها جبل مرة البركاني الخامد ، وتتساقط الأمطار في دارفور عامة في أواخر فصل الصيف وخلال فصل الخريف لتتحد بشكل متعرج على الجبال وتصب في وديان مختلفة أهمها وادي جولو ووادي الدور ووادي أبو سكات ووادي أبو السنط وأبو عرديب ووادي كويبية³

ثانياً: الإمكانيات الاقتصادية لإقليم دارفور:

1. **الرعي والثروة الحيوانية:** لقد ساعدت العوامل الجغرافية والمناخية المناسبة على قيام الزراعة ورعي الأبقار والماعز والغنم كونها من الحيوانات ذات الحافر التي لا تعوق الأمطار سيرها ، فيما تتميز المناطق الشمالية للإقليم قليلة الأمطار بانتشار رعي الإبل التي تتحمل ظروف العطش وتتغذى على الحشائش الجافة أو الخضراء ، وهو ما يجعل السودان مصدراً مهماً للحوم المتنوعة والألبان وكذا جلود الحيوانات وأصوافها ، ويعتبر الرعي النشاط الاقتصادي الأساسي لما يقارب 50% من سكان

¹ الصادق محمد آدم " التوزيع اللغوي الجغرافي في السودان – ولاية النيل الأزرق نموذجاً" في :

² منظمة العفو الدولية، " اللاجنون والأشخاص النازحون داخلياً بين حقوق الإنسان والواقع"، *موارد*، عدد (21)، (شتاء

2014)، ص 80-84

³ زكي البحيري، *مشكلة دارفور وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية*، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1،

(2010) ص 10

الإقليم الذي يتوفر جنوبه على ثلث الثروة الحيوانية للسودان كلها¹ وأفاد تقرير عن تجارة الثروة الحيوانية بالسودان صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 2007، أن دارفور²

وتتميز القبائل المربية للحيوانات في دارفور بالترحال المستمر مع استقرار نسبي وفقا لفصول الرعي ومناطق توفر الكلاً حيث يمكن تقسيم أنواع النشاط الرعوي الى ثلاثة أنواع كالتالي³:

- الرعي المترحل: حيث يكون الرعاة في حالة حركة منتظمة بحثا عن المراعي والمياه و يسلكون بذلك طرق المراحل الرابطة بين الأماكن المياه والمراعي، ويعد هذا النشاط لبعض القبائل حق تقليدي مكتسب بما يشمله من أماكن استقرار .
- الرعي شبه المترحل: حيث يستقر جزء من القبيلة مع ممارسة بعض النشاطات الزراعية وتتحرك بقيتها مع الحيوانات بحثا عن المراعي والمياه مع ممارسة بعض النشاطات التجارية خلال تنقلها.
- النقلة: يتعلق هذا النوع بالمجموعات المستقرة والتي تتخذ من الزراعة نشاطا أساسيا إلى جانب تربية الماشية .

وللرعاة في شمال دارفور رحلتان طويلتان منتظمتان سنويا ، إحداهما في الشتاء يتجهون فيها إلى أرض الجزو التي تقع في أقصى شمال غرب الإقليم على الحدود مع تشاد، ويستغرقون فيها ما يزيد عن أربعة أشهر بين الحركة والاستقرار بين نوفمبر ومارس من كل عام نظرا لمناخها الممطر في الفترة المذكورة ، فيما يتجهون نحو الجنوب في بداية فصل الصيف باتجاه الروابي والوديان بمنطقة جبل مرة وبحيرات

¹ "جنوب دارفور.. السعي نحو تعزيز صادرات الثروة الحيوانية" في:

(2015/2/25) <http://www.almustagilla.com/index.php?lang=ar&articleid=1150>

² Hamid Eltгани Ali, *Darfur's Political Economy: A Quest for Development* , (London: Routledge, 1E, 2015) p 89

³ زكي البحيري، مرجع سابق، ص 65

كندي وأم روق¹، وتستمر الحركة نحو شهور ثلاث لتنتهي بدخول الفصل الممطر والعودة إلى المناطق الشمالية. كما تشتهر قبائل كالرزقات برحلتها السنوية نحو بحر العرب التي تتوافق مع فصل الصيف لتوفر الأمطار وكثافة الأشجار التي تساعد على الاستقرار المؤقت. وتعد ولاية جنوب دارفور الولاية الأولى في السودان من حيث إنتاجها الحيواني².

كما يجدر بالذكر أن دارفور من المناطق الغنية في صيد الحيوانات البرية خاصة في جنوب مدينة نيالا التي تتوفر على حظيرة طبيعية تضم الكثير من الحيوانات البرية كالفيلة والأسود والنمور والجاموس البري والغزلان والطيور بأنواعها.

2. النشاط الزراعي في دارفور³: إن كمية سقوط الأمطار الوفيرة في إقليم دارفور

وخاصة في المنطقة الجنوبية منه فضلا على خصوبة الأراضي و شساعة مساحاتها جعلته إقليما زراعيًا بامتياز، كما أن هطول الأمطار لا يعرف مواعيد منتظمة حيث يؤثر ذلك بالإيجاب أحيانا وبالسلب أحيانا أخرى مما دفع بالسكان والمزارعين إلى تطوير وسائل وآليات استغلالهم لمياه الأمطار كونها مصدرا مهما في نشاطهم الزراعي والاقتصادي في العموم. وتأتي الزراعة النشاط الاقتصادي الثاني بعد الرعي في دارفور وتطورت وفقا لتطور نظام ملكية الأراضي عبر العصور، كالنظم الإقطاعية ونظام الدار خلال الملكيات القبلية أو الجماعية.

وإلى جانب البقوليات والقطن والحبوب وأنواع النباتات وأشجار الليمون والموز، تتركز الزراعة بشكل عام في إقليم دارفور وفقا لنوع المنتجات في ثلاث مناطق هي:

• جبل مرة: أهم محاصيل هذه المنطقة الشعير والقمح والذرة والسمسم والقطن والبقول السوداني فضلا على أشجار النخيل والعنب والرمان.

¹ سعيد عبدالله آدم، "مجتمع رحلة البقارة الموسمية"، *أصداء من دارفور*، العدد (4)، (أكتوبر 2010) ص 06
² عيسى أحمد ترايو، "ورشة التمويل الأصغر: الفرص والتحديات" *مجلة المصرفي*، عدد (62)، (ديسمبر 2011)، ص 35

³ Hamid Eltgani Ali, *Op.Cit*, p 93

- منطقة جنوب دارفور: أهم محاصيلها السمسم والبطيخ والقطن وأنواع الخضروات والفواكه.
- المنطقة الشرقية: وهي عبارة عن مدرجات رملية تشتهر بزراعة الدخن والذرة والقطن .

و رغم تأثير الأوضاع الأمنية غير المستقرة في إقليم دارفور مؤخرا ، إلا أنه ظل يساهم بما يزيد عن 45% من صادرات السودان الفلاحية القائمة على استثمارات الألبان والثروة الحيوانية والزراعية¹.

3. الثروات المعدنية : يأتي على رأسها البترول الذي يتوفر عليه الإقليم بكميات ضخمة يقدرها البعض بالمليارات حسب تأكيدات المدير التنفيذي لمفوضية الطاقة التابعة للاتحاد الأفريقي في تصريح إعلامي في سبتمبر 2014²، مفاده أن إجمالي احتياطات النفط المحتملة في دارفور تقدر ما بين خمسة مليارات إلى خمسة عشر مليار برميل مع مجموعة وسيطة من عشرة مليارات برميل في جميع الأحواض الخمسة في الإقليم. ودلل على ذلك بوقوع دارفور بترول جيولوجيا في وسط أحواض بترولية، وهي أحواض حزام شمال أفريقيا وخليج غينيا وأحواض وميلوت التي تشترك معها في حوض أبو جابرة مع مناطق كردفان وجنوب السودان. ومعروف أن النفط هو من أبرز الأسباب الواقعة وراء التهافت الدولي على التدخل في شؤون السودان وشؤون دارفور تحديدا ، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أكدت بعض الصحف الغربية كصحيفة الغارديان البريطانية "أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية لأي غزو للسودان"³

¹ *Ibid* , p 94

² " دارفور تسبح في بحيرة بترول باحتياطي 16 مليار برميل" في : <http://www.alnilin.com/news-action-show-id-113189.htm> (2015/2/9)

³ البحيري، مرجع سابق، ص 83

وفي 1974 أكدت الشركة الأمريكية "شيفرون"¹ على الإمكانات الضخمة لغرب السودان بما فيها دارفور من النفط ، وقد استفادت هذه الشركة فعلا من امتياز استخراج واستثمار النفط في السودان في السنوات التالية لاكتشافه، لكن التطورات السياسية في السودان والولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينيات القرن العشرين وخاصة بعد وصول حكومة الإنقاذ الإسلامية للحكم في السودان في 1989، كلها أسباب كانت وراء تجميد عقود الاستخراج وإغائها في وقت لاحق.

وإلى جانب النفط تتوفر دارفور على معادن هامة كاليورانيوم الذي تشرف على استكشافاته شركة "Minex" الأمريكية ويقدر بمخزون يتجاوز الستة ملايين طن² ، وكذا يعد النحاس والحديد باحتياطي يزيد عن 10 مليون طن والزنك والرصاص من أهم الثروات التي يزخر بها إقليم دارفور .

كما سمح الموقع الجغرافي لإقليم دارفور إلى جانب الظروف المناخية وتنوع سبل العيش على جعله منطقة عبور واستقرار للقوافل التجارية بين الشمال والجنوب وكذا كونها طريق الوصل بين غرب أفريقيا وشبه الجزيرة العربية للقوافل المتجهة الى الحج، وكذا الهاربين من الظروف السياسية والمناخية من بلدان غرب أفريقيا كتشاد ونيجيريا.

¹ Robert O. Collins, *Civil Wars and Revolution in the Sudan: Essays on the Sudan, Southern Sudan and Darfur 1962-2004* (Los Angeles: Tsehah Publishers, 1E, 2005) p 138

² فتحي العرضي، "الصراع في دارفور.. القصة الكاملة" في
(2012/5/20) <http://www.alsharq.net.sa/2012/05/20/295543>

المطلب الثاني : التركيبة القبلية والإثنية في دارفور

تُعرف دارفور بكونها من أقل المناطق انتظاما وتجانسا من الناحية الإثنية والقبلية، وتشير الدراسات إلى وجود ما يزيد عن 50 جماعة عرقية في السودان تنفرع عنها قرابة 572 جماعة عرقية فرعية بين عرب وأفارقة¹، وفي دارفور وحدها هناك ما يزيد عن 196 قبيلة مختلفة²، كما اختلفت الدراسات حول وضع معيار معين للتقسيم الإثني لسكان دارفور، ومرد ذلك هو طبيعة الحياة القبلية التي تجعل من السكان في حالة حركة مستمرة وتغيرات دائمة نتيجة للتفاعلات التي تكون بينها وبين غيرها من القبائل، ففرقت الآراء بين معيار اللغة أو الدين أو الهوية الثقافية من عادات وتقاليد أو النشاطات الاقتصادية، إلا أن موضوع الهوية في السودان وبالتالي دارفور يتمحور حول الإثنية بمفهومها المرادف للعرقية الثقافية³.

ونظرا لما يكتسبه هذا البعد من أهمية في البحث بما انجر عنه من خلافات بين التركيبات الاجتماعية وجعله سببا في بداية وتأجيج النزاع، فإنه من الضرورة شرح الخريطة القبلية للإقليم بغية فهم المكونات الاجتماعية التي كانت بطريقة أو بأخرى طرفا في النزاع في دارفور.

يرى "هارولد ماك مايكل" وهو باحث بريطاني عمل كسكرتير إداري (وزير داخلية) في فترة الحكم الثنائي للسودان في ثلاثينيات القرن العشرين، أن التركيبة العرقية لدارفور هي نتيجة للتمازج بين قبائل وادي النيل الأفريقية مع المهاجرين القادمين من الممالك الإسلامية عبر بحيرة تشاد⁴. وعلى غرار ذلك فإن السودان وإقليم دارفور تحديدا ظل طوال قرون خلت يستقبل أفواج من المهاجرين مختلفي الأجناس من زنوج وساميين وحاميين وعرب، وتفاعلت فيما بينها وانصهرت لدرجة أنه صار من الصعب الحكم بالنقاء الكلي لعرق معين،

¹ مختار موسى، مرجع سابق، ص26

² أحمد أبو سعدة، دارفور العاصفة السوداء، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2011)، ص59

³ Samuel Totten, *An Oral and Documentary History of the Darfur Genocide*, (California: Praeger ABC-CLIO, V1, 2011) P 168

⁴ حيدر علي، أزمة الإسلام السياسي في السودان: الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ط4، 1999) ص 44

ولتسهيل فهم القبائل المكونة للمجتمع الدارفوري ستتبع الدراسة تصنيفا على أساس القبائل العربية وغير العربية أو الزرقية وهو لقب أطلقه السودانيون على الزنوج¹، ويتفرع من كل منها مجموعات قبلية تصنف على أساس نشاطها الاقتصادي كزراعة المواشي ويدعون بالبقارة أو رعاية الإبل الذين يدعون الأبالة أو بناء على بلد الأصل أو المصدر التي قدمت منه الأفران الأولى لتلك القبائل ، مع إعطاء أمثلة موجزة عن أشهر القبائل وأكبرها تحت كل تصنيف كما يبينه الجدول:

أهم القبائل غير العربية (الزرقية)	أهم القبائل العربية	
	الأبالة (رعاية الإبل)	البقارة (رعاية المواشي)
الفور	الرزيقات الشمالية	الرزيقات الجنوبية
الداجو	فزارة	بني هلبة
التتجور	بني جرار	التعايشة
المساليت	البديرية	الهبانية
الزغاوة	الزيادية	المعاليا
البرقو		المسيرية

• جدول 1- أهم القبائل العربية والأفريقية في دارفور

¹ Raymond Taras and Rajat Ganguly, *Understanding Ethnic Conflict*, (London : Routledge, 3E, 2010), p 229

أولاً: القبائل العربية في دارفور

يمكن تقسيم القبائل العربية في دارفور حسب نشاطها الاقتصادي بين رعاة الماشية ورعاة الإبل ويسمون على التوالي بالبقارة والأبالة ، وهما وعاءان يضم كل واحد منهما عددا من القبائل الفرعية و ما يعرف بالبطون القبلية يأتي شرحها فيما يلي¹ :
تعتبر قبائل البقارة من أقوى القبائل العربية وأغناها في السودان حيث تنتشر في إقليمي كردفان ودارفور ، ووفدت القبائل العربية من الرعاة البقارة إلى شمال دارفور من أقاليم نهر النيل ومصر وشمال غرب دارفور من ليبيا² .ومن أهم ميزاتها النزعة الحربية التي دفعت بها إلى التوسع في جنوب دارفور مما ترتب عليه صدام مباشر مع العناصر الأفريقية المنتشرة هناك ، حيث كان من الطبيعي حصول الاشتباك بين الرعاة المتنقلين بحثا عن المراعي والمياه وبين القبائل شبه المستقرة والمستقرة التي تعتبر موطن استقرارها حقا مملوكا لا يجوز لغيرهم استغلاله كما أن القبائل القاطنة جنوب دارفور والمعروفة بالزرقة (الزنوج) تعد صاحبة الدار ومنها قبائل الفور التي سمي الإقليم باسمها³ . لكن ومع مرور الوقت اختلطت الأنساب بين البقارة و قبائل الزرقة وأدى ذلك لا حقا إلى استقرار نسبي لقبائل البقارة في أوطانها في جنوب الإقليم و واداي و"بورنو" في تشاد.

وضمن البقارة عدد من القبائل البارزة أهمها:

الرزقيات: الرزقيات هي القبيلة الأكبر عددا والأوسع وطنا أي من حيث المساحة التي تقطنها ، وتتموقع في أقصى الجنوب الشرقي من دارفور⁴ ، وتختلف قبائل الرزقيات الجنوبية عن تلك التي في الشمال من حيث النشاط الأساسي حيث تمتهن الرزقيات

¹ جولي فيليب ، " الحرب الأخرى ، الصراع العربي الداخلي في دارفور "، مسح الأسلحة الصغيرة ، ورقة رقم 22 ، (أكتوبر 2010) ص 10-12

² Jok Madut Jok, *War and Slavery in Sudan*, (Philadelphia : University of Pennsylvania Press, 2001) P 6-10

³ مختار موسى، مرجع سابق، ص 75

⁴ محمود عادل عبد الرحمان، قبائل البقارة في غرب السودان: بحث في أصولهم وأنسابهم وثقافتهم، (الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2006) ص 19

الشمالية رعي الإبل بينما تمتهن الجنوبية رعي الماشية والزراعة وتجاورها هذه الأخيرة جماعات وقبائل من أصول أفريقية تمتهن الزراعة في جبل مرة، ويعتبر أفراد الرزيقات في العموم رعاة متحركون تمتد حركتهم شمالا حتى مدينة الضعين وجنوبا حتى بحر العرب¹

قبائل بني هلبة: موطنهم الأصلي هو منطقة "عد الغنم" إلى الجنوب الغربي من جبل مرة وقد تعرض بني هلبة في دارفور إلى ضغط من طرف سلاطين الفور الذين فرضوا عليهم إتوات ضخمة دفعتهم إلى الهجرة إلى تشاد والاستقرار فيها²

قبائل التعايشة: هي قبائل عربية تنسب إلى مجموعة جهينة القادمة من الشمال ويطلق على التعايشة أسماء مختلفة كدار الرجال وأم سحابا ولها فروع عديدة كالجبارات وأولاد حميدان و الفاطمية والجوارحة وأولاد عباس، ويعتمد التعايشة على الرعي والزراعة وامتحن كثير منهم التجارة خاصة مع أفريقيا الوسطى وتشاد.³

المعاليا: ينتشرون بين دارفور وكردفان وهم من القبائل العربية التي هاجر أسلافها الي السودان من صعيد مصر. وينحدرون من فزارة التي تضم في مجموعتها خمس قبائل في شمال كردفان والبعض الآخر في جنوب دارفور، وهي: - المعاليا - الزيادية - البزعة - بني جرار - الشنابلة ودار حامد، وينقسم المعاليا بين البقارة والأبالة إلى جانب الزراعة.⁴

وهناك قبائل أخرى من البقارة في دارفور غير أنها محدودة العدد والانتشار مقارنة بما سبق ذكره ولعل أهم هذه القبائل المسرية والثعالبة وبني خزام والكبابيش وأغلبها تنتشر في الجزء الجنوبي من الإقليم، على عكس الأبالة الذين ينتشرون في المناطق الصحراوية وأهمها:

¹ البحيري، مرجع سابق، ص36

² المرجع نفسه، ص38

³ مختار موسى، مرجع سابق، ص81

⁴ أبو سعدة، مرجع سابق، ص74-75

البديرية وهي قبائل من أصول صعيدية مصرية وتتفرع عنها مجموعات متعددة كالشويحات والرياش والدعماش وأولاد موسى وأولاد حليب وبني عامر ، وتتواجد قرب الحدود مع كردفان في شرق الإقليم¹.

الزيادية: ينتشر الزياديون بالأساس في شمال الإقليم بشرق الفاشر ، وهم يعتبرون من مؤسسي مدينة الفاشر ومدينتي الكومة ومليط وكلها شمال دارفور². وتلتقي قبائل الزيادية مع الكثير من القبائل العربية من حيث أصولها، كالمعاليا والبزغة وبني جرار وكلهم من فزارة³.

إن توزيع القبائل العربية بين الأباله والبقارة لا يعد حكما بالإطلاق أو تقسيما نهائيا، فهناك العديد من الفروع القبلية التي امتهنت الزراعة أو التجارة أو نوعا من الرعي بين رعي الماشية أو الإبل غير الذي تشتهر به قبائلها الأم ، كما أن الظروف التاريخية واستمرار النزاع في الإقليم أدى إلى حراكها المستمر واستقرار البعض منها في غير موطنها الأول الذي اشتهرت به ، فضلا على تفاعلاتها بالمصاهرة مع القبائل الأخرى عربا كانوا أم زنوجا جعل من الصعب المحافظة على نفس الأعراف القبلية . لذا يمكننا القول بأن تصنيف القبائل الدارفورية بناء على معيار نشاطها الاقتصادي أو خريطة انتشارها الجغرافي يفتقر إلى الدقة المتناهية⁴.

ثانيا: القبائل غير العربية (الزرقة) في دارفور

بناء على نفس العوامل والظروف التاريخية والطبيعية التي واجهتها القبائل العربية في دارفور، فإنه من الصعب أن نجد معيارا لتقسيم القبائل غير العربية أو ما يعرف بقبائل

¹ البحيري، مرجع سابق ، ص39

²الزياديةقبيلة في خدمة الدولة" في:

³ H. A. MacMichael, *A History of the Arabs in the Sudan: And Some Account of the People who preceded them and of the tribes inhabiting Darfur*, (Cambridge: Cambridge University Press, Volume 1, 2010) p 144

⁴ Samuel Totten, *Op.Cit* , p 247

الزرق (الزنج) ، فهم كذلك مروا بنفس الظروف واختلطت أنسابهم مع القبائل العربية كما أثرت ظروف الإقليم الطبيعية والتاريخية على مواقع استقرارهم جغرافيا إلا أن المشهور أن قبائل الزرق في دارفور هي القبائل الأصلية و انهم ينتشرون في شمال الإقليم أكثر من جنوبه الذي ضم أغلبية القبائل العربية¹

وفيما يلي أهم القبائل غير العربية في دارفور:

قبائل الفور: يشكل الفور الجزء الرئيسي من سكان الإقليم الذي سمي باسمهم (دارفور)² ولهم فروع عديدة كنجارة والتموركا والمسبعات، ويتموقعون في ولاية جنوب دارفور بنيالا وغرب دارفور في قارسيل و وادي صالح وكاس، أهم نشاطاتهم الاقتصادية زراعة الذرة والنباتات الزيتية إلى جانب تربية المواشي والأغنام والتجارة ويمتازون بنظام تعاوني يدعى النفير(التوزي)³. يعتبر الفور من أكبر القبائل في الإقليم وأسبقها تعلما و ارتباطا بالإسلام، وهم من أسس إمارة الفور الإسلامية وطوروا علاقاتهم الخارجية في عهد السلطان علي دينار. ويتكلمون لهجات مختلفة ضمن نفس القبيلة الواحدة.

قبائل الداو: اختلف المؤرخون حول أصل ونسب الداو ففريق ذهب إلى القول أن الداو هم سكان دارفور الأصليين وفريق قال إنهم قوم هاجروا إلى دارفور من شمال أفريقيا، والثابت أنهم من أقدم القبائل في دارفور الذين أسسوا دولة في جبل مرة حيث استمرت سلطنة الداو قرابة الأربعة قرون⁴ قبل إزاحتهم من طرف التنجور. استوطن الداو كذلك جبال التكارير الشرقية المشهورة الآن بجبال النوبة، أما تمركزهم اليوم فيقع بين منطقتي قوز بيضا ومنقو بتشاد فضلا على انتشارهم في معظم ولايات دارفور .

¹Julie Flint, " The Other War: Inter-Arab Conflict in Darfur", *Small Arms Survey HSBA Working Papers*, N (22)(October 2010) p 10

² مختار موسى، مرجع سابق، ص 78

³ علي دينار، مرجع سابق، ص 27

⁴ أبو سعدة، مرجع سابق، ص 76

قبائل المساليت: تعتبر من القبائل السودانية الكبيرة بتاريخها وإرثها إلى جانب الزغاوة والفور¹، وقد قامت قبائل المساليت بهجرات عديدة انتهت بها في دار مساليت بدارفور نهاية القرن 19، وهي منطقة تمتد من ولاية الجينية إلى غرب جبل مرة². كما تعتبر من القبائل المشتركة بين السودان وتشاد ومن فروعها: بنقا وفكونق. وتعد زراعة الدخن والذرة والسهم والبول السوداني إلى جانب تربية الأبقار والأغنام أهم الأنشطة الاقتصادية للمساليت، كما يشتهرون بالشجاعة والتعاون الجماعي على غرار النفير عند الفور.

قبائل الزغاوة: اختلفت المصادر في نسب الزغاوة إلى أصول عربية أو غير عربية إلا أن بعضها يؤكد وجود هذه القبيلة في البجراوية حتى سقوط دولة مروحي عام 350م، كما تؤكد معظمها الأصول السودانية التشادية لهذه القبيلة³. إلا أن اختلاط الأنساب في العصور المتأخرة بين العرب والأفارقة جعل وكذا ظهور ما يعرف بالعرب المستعربة صعب من الحكم بنقاوة الأصل العرقي وهو الأمر نفسه الذي ينسحب على قبائل التنجور وجزء من المساليت. والزغاوة هي خليط من الزنوج والتبو والليبين⁴ وينقسمون إلى "زغاوة كيا" وهم أصحاب الأفيال والحمير و "زغاوة الدور" وهم أبالة من شمال الفاشر⁵،

قبائل الفرثيت: تستوطن جنوب مناطق انتشار العرب البقارة وهي من القبائل الزنجية الوثنية التي تقطن أقصى جنوب دارفور وشمال غرب بحر الغزال واقليم وادي في تشاد، ويرى مؤرخون أن الفرثيت كانوا من سكان جبل مرة الأصليين قبل أن يزيحهم الدارجو والتنجور فيما بعد، ويتفرع عن الفرثيت الرونجة وبندلا وبنجا وفرواجية.

¹ Mark R. Gudge, *Accessing Darfur; A Teacher's Guide to Addressing the Ongoing Genocide in Sudan*, (Lincoln :PFN Books, E1, 2011) P 30

²Noémie LICHON, *La Dimension Ethnique De La Crise Au Darfour : réalité ou instrumentalisation?*, (Université Lyon 2, Institut d'Etudes Politiques de Lyon, Mémoire de fin d'études, 2007) p 56

³ Joseph Tubiana, Marie José Tubiana, "Mission au Darfour", dans: *L'Homme*, tome (7) n°1, 1967, pp. 89-96

⁴ البحيري، مرجع سابق، ص 45

⁵ Patrice Jullien de Pommerol, *L'arabe tchadien: émergence d'une langue véhiculaire*, (Paris: Edition Karthala, 1997) p 32

قبائل التاما: ينتشر العديد من المجموعات العرقية تلتى تتكلم لغة التاما في الجنوب من دار الزغاوة والشمال من دار المساليت إضافة إلى مدينة الجينية التي تنتشر بها الإيرينجا وهي مجموعة أخرى تتكلم التاما، والتاما من المزارعين المستقرين يعيش معظمهم في تشاد ، كما لهم مجموعات فرعية في شمال دارفور ، وقد لجأ أغلبهم إلى المخيمات في تشاد منذ اشتداد أزمة دارفور بحكم أقليتهم في الإقليم.¹

المطلب الثالث : مراحل الحكم السياسي في دارفور

قراءة تاريخ دارفور هي من الحلقات المهمة التي تساهم إلى حد بعيد في فهم التعقيدات التي وصل إليها النزاع، فضلا على فهم الفسيفساء المجتمعية التي تشكلت على مر العصور وتأثرت بعلاقات الحاكم والمحكوم في إقليم دارفور خاصة وأن هذا الأخير شهد مراحل متباينة ومتتالية عرفت فيها السلطة السياسية تطورات مهمة، وتحاول الدراسة فيما يلي تقديم قراءة موجزة لأهم المراحل السياسية لدارفور منذ عصر الداو إلى تاريخنا الحديث.

لم تذكر المصادر شيئاً عن قيام دولة كبيرة في دارفور في الأزمان القديمة جداً. غير أنها أجمعت على أن أبرز المجموعات القبلية التي كان لها دور وذكر في تاريخ البلاد هي: مجموعات الداو والتنجر والفور، وأن الداو² هم أول من أسس مملكة في دارفور لم تدم طويلاً لتُزال من طرف التنجر الذين طردوهم إلى جنوب دارفور، ويرجح أن يكون ذلك بين القرنين 11 و 12 ميلادي³. كما ترجح روايات أخرى بتزامن مملكتي الداو والتنجر في زمن واحد واستمرت إلى القرن 16 ميلادي⁴. وعلى غرار ذلك شهدت دارفور مراحل من التطور في السلطة السياسية والإدارية نوجزها في ما يلي:

¹ جونثام لوب وآخرون، "عرقية اللاجنين الدارفوريين في تشاد" في: جانثوم لوب ، *أصوات الدارفوريين*، مشروع 24

ساعة من أجل دارفور (نيويورك: ريبوبليكا، يوليو 2010) ص 25

² الطيب، *مرجع سابق* ، ص 12

³ محمد موسى، "ممالك في تاريخ دارفور" في

⁴ البحيري، *مرجع سابق*، ص 14

(2015/2/22) <http://www.sudantodayonline.com/articles.php?action=show&id=141>

أولاً: مرحلة السلطنة

إن الكيان الذي سمي بسلطنة دارفور وشمل جبل مرة ومعظم مناطق الإقليم، يحيط ببدايته الغموض ويجدر القول بأن السلطان "سولونق" ويعني اسمه بلغة الفور "العربي"، وهو أول سلاطين دارفور الذين حكموا البلاد من حوالي منتصف القرن السابع عشر الميلادي، على أن هناك اختلاف حول أصله. فتم رواية تقول أنه عربي من بني هلال و أنه اتصل بالفور عن طريق المصاهرة. و رواية أخرى تقول أنه ابن أحمد المعفور من بني هلال أيضاً أو من سلالته. و رواية ثالثة تقول أنه سبق حكم سليمان أربعة عشر سلطاناً يحملون أسماءً عربية. و مما زاد هذه الروايات اضطراباً ادعاء كل من الكنجارية و التنجور الانتساب إلى بني هلال.¹

وعرفت سلطنة دارفور انتشاراً واسعاً للإسلام الذي يعد سبباً مهماً في ظهور الإقليم ككيان سياسي قائم بذاته، إضافة إلى انتشار الثقافة العربية بين شعب الفور الذي أصبح يجمع بين الدماء العربية والأفريقية². وكانت نقطة البداية لهذه السلطنة هي جبل مرة الذي مثل مركز الحكم ومنطلقاً للمعارك وحملات التوسع في أنحاء الإقليم. وقد استمر حكم سولونق حتى عام 1670م ثم تولى الحكم بعده عشرة سلاطين كان أولهم ابنه موسى وآخرهم إبراهيم بن محمد حسين قبل أن تدخل دارفور تحت الحكم العثماني-المصري³. كان الحكم في دارفور فيدرالياً وكانت تسمى بسلطنة دارفور الإسلامية، وفي ظل هذه السلطنة قسم الإقليم إلى أربع مناطق رئيسية تحت قيادة سلطان دارفور، ويساعده 12 وزيراً، و كان على مجلس وزراء السلطان، اختيار سلطان جديد بعد وفاة سابقه بالتنسيق مع مجلس الشورى.

ويتكون مجلس الشورى وهو مجلس استشاري من 12 عضواً من الأعيان، بمن فيهم حكام الولايات الأربع، وكان من اختصاص مجلس الشورى مساعدة السلطان في تسيير أمور

¹ سليم العوا، "دارفور الحقائق والأكاذيب" في

http://www.el-awa.com/new2/main.php?pg=site_news&id=34&cat=art (2015/3/1)

²Noah R Bassil, *The Post-Colonial State and Civil War in Sudan: The Origins of Conflict in Darfur*, (London: I.B.Tauris Publishers, 2013) p 33

³ البحيري، مرجع سابق، ص 16

البلاد، والمشاركة في اختيار السلطان الجديد. وقد استمر الفور يحكمون دارفور نحو 430 عاما دون انقطاع¹، إذ استمر حكمهم وإمارتهم الإسلامية حتى سنة 1874 حيث صارت دارفور تحت الإدارة العثمانية-المصرية.

ثانيا: مرحلة الحكم العثماني-المصري 1874-1883

حاول حاكم مصر محمد علي باشا ضم دارفور ، فبدأت المعارك بين الجانبين في 16 أبريل 1821 في مدينة بارا في عهد السلطان أحمد بكر بن موسى، وتمكن جيش محمد علي من هزيمة جيش الفور مما مكنه من السيطرة على كردفان. فيما حاول بعد ذلك مصالحة سلطان دارفور نظرا لحاجة مصر للنحاس القادم من دارفور لكن تلك المصالحة لم تتم، واضطر الجانبان للانتظار حتى عهد محمد سعيد باشا الذي شهد بداية التحسن في علاقات مصر ودارفور²

وفي عهد الخديوي إسماعيل بدأت العلاقة ملتبسة رغم العلاقات التجارية بين الجانبين، فلما شعر سلطان دارفور إبراهيم قرص بوجود أطماع مصرية في مملكته قام بتجنيد عشرة آلاف جندي مسلحهم بأسلحة حديثة، وأدخل المدفعية لأول مرة في جيش دارفور. كما عقد تحالفا مع سلطنة وادي المجاورة في محاولة لتعزيز قدرته على المقاومة. أما الخديوي إسماعيل فقرر أن يغزو الإقليم من جهتين ونجح الجيش المصري في حسم المعركة سريعا فسقطت سلطنة دارفور في 25 أكتوبر 1874، بعد معركة منوآشي إحدى أكبر المعارك بين الجانبين³. في منوآشي تلقى الجيش المصري دعما هاما من الزبير رحمة وهو واحد من أكبر تجار الرقيق في بحر الغزال ، وقد تمكن الزبير من هزيمة سلطان دارفور، وقتل السلطان والمئات من أمراء دارفور وأعيانها، حتى أطلق عليها البعض اسم مذبحه منوآشي⁴.

¹ محمد زكي، "أزمة دارفور. كيف يراها رجال مؤسسة الحكم في الخرطوم؟" في : <http://www.ahewar.org/debat/s.asp?t=4&aid=257636> (2015/3/1)

² Helen Young, Abdul Monim Osman and others, *DARFUR 2005 LIVELIHOODS UNDER SIEGE*, (Pretoria: Southern African Regional Poverty Network , 2005) p 33

³ UNAMID, *The voices of Darfur* , January 2011, p 04

⁴ Noah R Bassil, *Op Cit*, p 44

ثالثاً: مرحلة الدولة المهديّة 1883-1898

في عام 1883 أعلن محمد أحمد نفسه بأنه المهدي المنتظر وبايعته في دارفور قبائل الرزيقات أكبر قبائل البقارة، وعين محمد أحمد "مادبو" أميراً على الرزيقات، ومن المعروف أن قبائل البقارة كانت تتقاسم بينها العداء للحكم العثماني المصري¹. ورغم أن زعيم التعايشة الخليفة عبدالله قد بايع محمد أحمد إلا أن ذلك لم ينسحب على جميع أتباعه على غرار قبائل الفور، وفي عام 1885 اجتاحت قوات المهديّة العاصمة الخرطوم وأصبح المهدي سيد الموقف في السودان بلا منازع ومركز حكمه في أم درمان. بين 1885 و 1888 عرف حكم المهدي سلسلة من الثورات وكانت آخرها من قبائل الفور، كما عرف المهدي معارضة على الحدود الغربية للإقليم بقيادة فقيه دار تاما².

وسيطر عبدالله التعايشي على شؤون الدولة المهديّة بعد وفاة محمد أحمد المهدي وأبقى على محمد خالد زقل حاكماً على دارفور غير أن مادبو أمير الرزيقات عاد إلى دارفور بنية العدول عن مبايعة الخليفة عبدالله التعايشي وجمع الرزيقات في نية منه للاستقلال عن حكم الدولة المهديّة والعودة بدارفور إلى ما كانت عليه قبل الحكم العثماني-المصري، لكنه أُعدم وأرسل رأسه إلى الخليفة عبدالله التعايشي بعد أن تعقبه حلفاء الأخير وخذله بعض ممن احتّمى بهم، وبذلك انكسرت شوكة الرزيقات والقبائل المتحالفة معهم كالهبانية والمعالية وبني هلبة ليستمر حكم دارفور تحت أمر الخليفة التعايشي³.

ومع تمنع العديد من شيوخ قبائل دارفور على مبايعة عبدالله التعايشي الذي احتجز الكثير من رجالهم في أم درمان وقتل بعضهم في ضغط منه لحث أقوامهم في دارفور على مبايعته، تنامت العداوة بين الدارفوريين وحكم التعايشي حتى إن القبيلة التي ينتمي إليها (التعايشة) تراجع معظم بطونها عن دعمه واستمر الخلاف بين المركز في أم درمان وقبائل دارفور بين

¹ البحيري، مرجع سابق، ص 21

² Helen Young, *op.cit*, p34

³ محمد محجوب مالك، *المقاومة الداخلية لحركة المهديّة 1881 – 1898*، (الخرطوم: دار الجليل، ط1، 1987) ص ص 261-262

سنوات 1888 و 1898 فضلا على الخلافات الداخلية في إقليم دارفور بين مؤيدي الدولة المهدية ومعارضيه¹، وبعد انتقال محمد خالد زقل إلى أم درمان وجد يوسف ابن السلطان ابراهيم (آخر السلاطين قبل الحكم العثماني-المصري) فرصة للسيطرة على دارفور واستعادة سلطان أجداده فتمرد على التعايشي الذي أرسل حملة عسكرية انتهت بهزيمة يوسف بن إبراهيم وعودة دارفور إلى راية المهدية². غير أن الحروب استمرت بين المهديين والفر إلى جانب معاناة المهديين مع خطر الاحتلال الأجنبي في ظل الضعف الذي آلت إليه دولتهم ليظهر علي دينار بتأييد من قبائل الفور في وسط جبل مرة وسيطر على زمام الإقليم³ وملخص ما يمكن قوله عن دارفور في عهد المهدية أن الوازع الديني لأهل الإقليم على اختلاف قبائلهم قد تجلى في مناصرة الدولة المهدية التي جاءت بغطاء دعوي إصلاحي على مستوى العقيدة ، وقد أدان أهل دارفور بالولاء لحكام المهدية رغم مطالبة سلاطينهم بحكم الإقليم بصورة مستقلة، وعلى مستواها الإداري فقد قسمت إلى خمس وحدات إدارية تحت ولاية السلطان محمد خالد زقل⁴ -

رابعا: سلطنة علي دينار 1898-1916

علي دينار آخر سلاطين دارفور كإدارة مستقلة ، هو من أسس سلطنة دارفور الثانية بعد انهيار الدولة المهدية. تلك السلطنة التي تمتعت تحت حكمه بقدر وافر من السلطة باستقلال عن الحكومة المركزية السودانية⁵، وقد عرف عنه الولاء للدين الإسلامي وكانت دارفور في عهده معروفة بخدمة الإسلام كما تعهد على دينار بإرسال كسوة الكعبة باستمرار وتوطيد علاقاته مع بلاد الحجاز والخلافة العثمانية، وأسهم على دينار في تطوير القانون و القضاء

¹Richard Andrew Lobban, *Global Security Watch--Sudan* , (Santa Barbara: Praeger ABC-CLIO, 2010) p 80

² البجيري، مرجع سابق ، ص 22

³ مجدوب، مرجع سابق، ص 272

⁴ Gustav Nachtigal, *Sahara and Sudan: Wadai and Darfur*, (London: C.Hurst and Company, 1971) p 396

⁵ Alexander De Waal, *War in Darfur and the search for peace*, (London: the Social Science Research Center, 2007) p 43

وفقا للشريعة الإسلامية والمذهب المالكي¹، وعن وصوله لمنصب السلطان فقد عاد علي دينار إلى الفاشر مع بضع مئات من مؤيديه و التي كان السلطان " أبو كودة " نصب نفسه سلطانا عليها أثناء المعارك الدائرة ، لكنه تنازل لعل علي دينار طواعية بالرغم من أن "دارفور" أيامها كانت مطمع الطامحين إلى الحكم و قام ابن عمه "ابراهيم علي" بطلب مساندة الانجليز ضد "علي دينار" في أيام السردار الإنجليزي "كتشنر" الذي خشى من الصراع في إقليم متشابك المصالح مثل (دارفور) فوقف على الحياد مما أدى إلى تقوية موقف "علي دينار" الذي انتصر وسعى بعدها لاسترضاء الانجليز ،الذين استبقوه بالرغم من أنهم كانوا يفضلون حاكما مصرياً أو انجليزيا على الإقليم فقد كانت السودان ومصر تحت الحماية البريطاني واعترفوا به اتباعا للسياسة البريطانية في توطيد سلطة الحكام المحليين وإبقائهم تحت نفوذهم . انقلب الوضع عام 1900 حين عين البارون النمساوي " سلاتين باشا " مفتشا عاما للسودان حيث اغتتم المعتمد البريطاني "اللورد كرومر" وجود مفتش السودان الجديد "البارون سلاتين باشا " ليتولى مسألة اقناع "علي دينار" بعدم إعلان استقلال دارفور وأن الإقليم يقع في منطقة النفوذ البريطاني بموجب معاهدة عام 1894 مع الإنجليز اتفاق عام 1899 مع الفرنسيين لكن دينار رفض المعاهدتين وتهرب من مواجهة المفتش النمساوي، وحرص علي منع دخول أي أجنبي أو موظف حكومي رسمي.²

تعرض السلطان علي دينار لأزمة جديدة حين سيطر الفرنسيون على منطقة حدودية بين دارفور وتشاد في سلطنة "واداي" الإسلامية وأزاحوا سلطانها "رابح الزبير" عام 1900 وأكملوا سيطرتهم عام 1909 ووصلوا إلى حدود دارفور³.

¹ R.S. O'Fahey & Jérôme Tubiana, "DARFUR HISTORICAL AND CONTEMPORARY ASPECTS" in: <http://org.uib.no/smi/darfur/A%20DARFUR%20WHOS%20WHO3.pdf> (2/3/2015)

² "علي دينار آخر سلاطين دارفور" في:

<http://ossaymajanou.blogspot.com/2014/03/ali-dinar-darfur-sultan-last-sultan-of.html>

(2015/3/8)

³ M. W. Daly, *Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003) p 172

رفضت حكومة السودان الواقعة تحت النفوذ البريطاني، التدخل حين تعرض "دينار" لتمرّد في جنوب وغرب دارفور ، قام به بعض أتباع بقايا الدولة المهديّة السودانيّة التي قضى عليها الإنجليز وتلقى ضربات موجعة من فلول جيش المهديّة بقيادة أحد رجال الدين لكن السلطان علي دينار استمر في إنهاكه حتى قضى عليه عام 1909¹. ظل التوتر بينه وبين باقي القبائل في (دارفور) خاصة قبائل المساليت والرزيقات والزيادية، حتى النهاية . وحاول علي دينار الانفتاح على الخارج بالرغم من الحصار الإنجليزي المفروض عليه، لكن الأحداث تسارعت مع بداية الحرب العالميّة الأولى حين لمست الحكومة منه استعدادا للدخول في الحرب إلى جانب المحور حيث أبدى دعمه الصريح للدولة العثمانيّة، وهو ما أغضب الإنجليز الذين قُتل على يدهم في اليوم السادس من نوفمبر عام 1916م لتنتهي السلطنة باستشهاده وتبدأ مرحلة جديدة من التاريخ السياسي لدارفور بعد أن كانت استثناء عن مناطق السودان الواقعة تحت الاحتلال منذ 1898م.

خامسا: مرحلة الاستعمار 1916-1956

في 19 يناير 1899 وقعت الحكومتان المصريّة والبريطانيّة على اتفاقية تقضي بالسيادة المشتركة على السودان (الذي سمي بالسودان الإنجليزي المصري) عرفت باتفاقية "كرومر-بترس" اعترفت الاتفاقية "بالجهود المشتركة" ماليا و عسكريا التي قادت إلى "فتح السودان"². ورغم ان دارفور كانت جزء من السودان تحت الحكم التركي منذ فتح الزبير باشا لها. و جزءا من الدولة المهديّة منذ استسلام سلاطين إلا أن علي دينار قد استقل بها بعد معركة كرري التي سقطت فيها أم درمان عاصمة الدولة المهديّة آنذاك في يد الإنجليز ، واحتفظ علي دينار بعلاقات طيبة مع الحكومة الاستعماريّة حتى الحرب العالميّة الأولى. وبوفاة علي دينار دخل إقليم دارفور مرحلة جديدة فبعد أن كانت مستقلة إلى ذلك الحين تم

¹ Alan Buchan Theobald, *ALI Dinar: Last Sultan of Darfur, 1898-1916*, (London :Longmans, 1965) P 80-81

²E. A. Wallis Budge, *The Egyptian Sudan: Its History and Monuments* , (New York: Cosimo Classics, 2E, VOL II, 2010) p 508

ضم كمديرية الي بقية السودان، وعليه كان الاشخاص الذين يتم اختيارهم لإدارتها يفتخرون بأن دارفور مختلفة عن غيرها، وفي الفترة الاخيرة صارت اكثر المناطق استهدافاً للإداريين مقارنة مع بقية السودان¹، ومثل السير "ماكمايكل" حكومة السودان في صلح فرساي 1919 وفي إطارها تمت صفقة فرنسية - بريطانية تم إلحاق دار قمر والمسالييت بالسودان بينما ذهبت منطقة التاما لفرنسا وأصبح وادي هور الفاصل بين وداي ودارفور.² وبينما كان بقية مناطق السودان تدخل في نادي التحديث تحت إشراف الاستعمار، ظلت دارفور مكبلة ومنسية وقابعة في صراعاتها وحروبها إلى أن تم إعلان استقلال السودان.

سادسا: دارفور بعد استقلال السودان - 1956

وقعت السودان كغيرها من الدول الأفريقية بعد استقلالها في أزمة بناء الدولة الحقيقية وهي في هذا الإطار على غرار الاغتراب الفكري والثقافي الذي تميزت به كانت تعاني من أزمة الشرعية التي تفسر العلاقة بين الحاكم والمحكوم في العالم الثالث، والتناقض بين الدولة والمجتمع الذي رسخته النخب الثورية الأفريقية خاصة³، وقد ظلت دارفور بين 1956 تاريخ استقلال السودان و2003 تاريخ بداية النزاع المسلح أو كما يسمى في بعض المصادر تاريخ التمرد المسلح، ظلت في نظر حكومات الخرطوم المتعاقبة أقل من قيمتها المستحقة، واستمر بسبب هذا الإهمال السياسي حضور القبيلة الدائم في الحراك الاجتماعي في دارفور والسودان عموما وكذلك كمحدد لقنوات المشاركة السياسية، ويمكن القول ببساطة أن منهج الحكومات المركزية المتعاقبة في التعامل مع الإقليم لم يختلف عن سابقه في ظل الاستعمار، وهو ما خلق فجوة سياسية كبيرة بين الإقليم والخرطوم صارت لاحقا من الأسباب المحورية في إنكفاء النزاع القائم. وفي 1970 فترة حكم النميري أصدر الأخير قرار بحل الإدارة الأهلية

¹ محمد كرم الدين، "شهداء الضباط الإداريين" في :

(2015/5/12) <http://www.alsahafasd.net/details.php?articleid=56090>

² حسن مكي، "مشروع علي دينار في مقاومة الاستعمار" في:

(2015/5/12) <http://www.alnilin.com/1191041.htm>

³ مختار موسى، مرجع سابق، ص 28

في دارفور دون أن يقدم بديلا لها مما أدخل الإقليم في فوضى إدارية¹. ونشأ خلاف سياسي بين جعفر النميري وبعض الأحزاب السياسية المعارضة التي شكلت الجبهة الوطنية المناوئة واتخذت من دارفور معقلا لها فيما كانت تحظى بدعم خارجي من طرف الزعيم الليبي معمر القذافي. وزاد من سوء الوضع في دارفور بعد تسليح الجبهة لبعض البطون القبلية وإقناعها بمعاداة الحكومة المركزية².

¹ أبو سعدة ، مرجع سابق ، ص 157

² Noah Bassil, *Op. Cit* , p 138-139

المبحث الثاني : دراسة تحليلية مفسرة لطبيعة النزاع في دارفور.

المطلب الأول : أطراف النزاع في دارفور

باستقراء فصول النزاع في دارفور ومراحلها المختلفة يتضح أن أطراف هذا النزاع متداخلة من حيث التركيبة الإثنية (عربي/أفريقي، رعاة/ مزارعين) والامتداد الجغرافي من ناحية ثانية (داخلي وخارجي) إضافة إلى السند السياسي من جهة أخرى¹.

ومع صعوبة الحصر الدقيق للأطراف ذات الصلة بالنزاع نظرا لعمق الأسباب و كذا للأحداث المتمثلة في المعارك الميدانية وجهود الحل التي أوضحت المعنيين به من خلال إشراكهم من عدمه في المفاوضات واتفاقيات السلام. ويمكن تصنيف أطراف النزاع في دارفور وفق الحد الأدنى للأهداف المشتركة والتي كانت سببا وراء دخولها النزاع الى **حركات المعارضة** وتضم جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وبعض الحركات الأخرى وتوصف بالحركات المتمردة في بعض الكتابات، وفي الجهة المقابلة نجد **الطرف الحكومي** ويضم الجنجويد والحكومة السودانية والقوات النظامية، كما تصنف الدول المجاورة وفواعل دولية أخرى كأطراف خارجية في النزاع.

أولا: حركات المعارضة

1 - حركة-جيش تحرير السودان : نشأت هذه الحركة في يوليو 2002، وأعلنت عن نفسها كحركة لتحرير دارفور في فبراير 2003 ، أغلب عناصرها من قبائل الزغاوة والفور والمسالييت والبرتي وبعض القبائل الأفريقية، ويتزعمها عبدالواحد نور من قبائل الفور². بينما يتولى أمانتها العامة منى أركوي مناوي من قبائل الزغاوة، وقد انحصرت مطالبها، في البداية، في وقف المليشيات العربية المسلحة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة في السلطة. وعندما رفضت الحكومة

¹ زيدان زياني، *التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة*، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2009)، ص 51

² Alex de Waal, *Op. Cit*, p 142

السودانية التفاوض على هذه الأسس، لجأت الحركة إلى العمل المسلح. وتتسم بقوة فاعليتها العسكرية، بينما لا ترتفع أجندتها السياسية إلى نفس المستوى¹. وتعرف نفسها بأنها: جبهة ثورية سودانية تعمل على تحقيق الحرية و العدل والسلام الاجتماعي والديمقراطية وإزالة كافة أشكال الظلم والقهر والتمييز الثقافي والديني والعرقى في إطار السودان ديمقراطي فدرالي موحد من أجل تجاوز إخفاقات الدولة السودانية القديمة وبلوغ مرحلة النهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال ثورة شعبية فكرية شاملة وتقديم نظرة نقدية موضوعية للسياق السوداني القديم لضمان وحدة السودان اعتمادا على مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية وحكم القانون"². وقد اعتمد اسم الحركة الحالي بعد أن كانت سابقا تعرف بـ "جبهة تحرير دارفور" مخافة الاعتقاد بنواياها الانفصالية³

وتختلف حركة تحرير السودان عن ما يعرف بالحركة الشعبية لتحرير السودان والتي عرفت بنزاعها مع الحكومة الذي انتهى بانفصال الجنوب وهي مشهورة بقائدها جون قرنق⁴. وتعتبر مسؤولة عن كثير من العمليات ضد الحكومة المركزية و الميليشيات العربية ، وينتشر أفراد جيش تحرير السودان الجناح العسكري للحركة في المناطق المرتفعة بجبل مرة كما تحسب عليها خلايا مسلحة في مناطق الشمال خاصة في جبل الميدوب وجبل عيسى . وعلى الرغم من تراجع قوة جيش تحرير السودان في السنوات الأخيرة إلا أنه ما يزال يجند المئات من المقاتلين ولديه عدد معتبر من المركبات والإمكانات المادية الأخرى⁵.

¹ ليلي سيد أرباب، "الحركات المسلحة والاستقرار السياسي في دارفور"، *المستقبل العربي*، عدد 389، (يوليو 2011)، ص 86

² حركة جيش تحرير السودان-الموقع الرسمي : <http://www.slma-online.com> ، (2015/06/12)

³ صلاح فضل، *مشكلة دارفور والسلام في السودان*، (القاهرة: دار التحرير للطباعة والنشر، ط1 ، 2004) ص 67

⁴ البحيري، *مرجع سابق*، ص 127

⁵ Claudio Gramzzi and Jérôme Tubina, «Forgotten Darfur : old tactics , new players », *Small Arms Survey HSBA papers*, N28 , (July 2012), p 86

وقد عرفت حركة تحرير السودان صراعات داخلية ذات أبعاد قبلية وأخرى سببها الخلاف حول انتهاج العنف المسلح من عدمه، وطالبت أجنحة منها بإصلاحات داخلية تتماشى و التعاطي الإيجابي مع فرص السلام ، وقد تمخض عن ذلك مؤتمر للحركة بشعار التجديد والإصلاح نتج عنه إجماع بعزل زعيم الحركة وأمينها العام وتشكيل قيادة جماعية وكذا لجنة خاصة بتقييم وقف إطلاق النار والسعي إلى الالتزام به، كما كان موقف أعضاء الحركة من التدخل الأجنبي محل خلاف بين من يعتبره لزوماً ومن يعده استدعاءً للاستعمار وعاملاً لدعم الانقسام الداخلي للحركة.¹

2 - حركة العدل والمساواة: تعود جذور حركة العدل والمساواة الى عام 1993 عندما

أنشأ سبعة أعضاء من الجبهة الإسلامية القومية بمن فيهم خليل إبراهيم محمد خلية سرية في مدينة الفاشر لمناقشة إصلاح الجبهة الإسلامية القومية من الداخل، وتوسعت بطريقة سرية في كل من كردفان والخرطوم في 1994 و 1997 على التوالي مستهدفة الشرائح المثقفة من السودانيين لنشر أفكارها حول الخلل في التوازنات في الواقع السياسي والاجتماعي في السودان، وفي 21 أغسطس 2001 أعلن خليل إبراهيم من هولندا عن ميلاد حركة العدل والمساواة بوصفها تياراً سياسياً معارضاً يكافح و"يقاثل" ضد المظالم والتهميش.²

وهي مكونة من قبائل الزغاوة والفور والمسالييت، ويقود جناحها السياسي خليل إبراهيم من قبيلة الزغاوة. أما الجناح العسكري فيتولى قيادته التيجاني سالم درو. ويتشكل الهيكل الإداري للحركة من قيادة تنفيذية ومؤتمر عام ومجلس للداخل ومجلس للخارج. وتهدف الحركة إلى السودان موحد في إطار الفيدرالية، وتطرح رؤيتها لنظام الحكم، كما تدعو إلى تقسيم السودان إلى سبعة أقاليم، هي الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط وكردفان والخرطوم. وأن يأتي الرئيس

¹ زياني، مرجع سابق، ص 59

² "قراءة نقدية .. لحركة العدل والمساواة السودانية .. بين الاستقلالية والتبعية"، في:

(2015/07/27) <http://www.sudanjem.org/2010/05>

بالتناوب بين الأقاليم، كما تطالب بمجلس شيوخ، إلى جانب مجلس النواب؛ حتى يؤدي ذلك إلى توازن في السلطة التشريعية¹.

و تتميز حركة العدل والمساواة بثلاث ميزات مهمة هي:²

- برنامجها السياسي الوطني ، بما في ذلك صلاتها المزعومة مع المؤتمر الشعبي والحركات المسلحة في شرق السودان
- علاقتها العدائية مع الحكومة التشادية
- جناح عسكري ضعيف و منقسم

فيما يتضح جليا حضور الحركة القوي على مستوى التعبئة السياسية والإيديولوجية ، وقد عرفت انشقاقات عديدة ساهمت في إضعافها وتراجع فعاليتها أهمها الانشقاق الذي حدث قبيل مفاوضات نجمينا في 2004 من طرف رئيس هيئة الأركان العسكرية كاحتجاج على علاقة الحركة بالترابي ، فيما تشكلت بقيادته لاحقا ما عرفت بالحركة الوطنية للإصلاح والتنمية التي وقعت على إطلاق النار مع الحكومة السودانية في حين رفض الاتحاد الأفريقي ضمها إلى محادثات أبوجا³

3 - حركات أخرى: إلى جانب حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ظهرت إلى الساحة حركات مسلحة عديدة كانت لها اليد الطولى في المعارك الميدانية. ومنها حركات نشأت إثر انشقاقات داخلية للحركات المعارضة الرئيسية نتيجة لسياسة التفريق التي انتهجها النظام السوداني⁴ بهدف إضعاف المعارضة ولعل أبرز هذه الحركات :

¹ "مطالب حركة العدل والمساواة السودانية" في :

http://www.sudanjem.org/sudan-alt/arabic/jemintern/peace_condition/peace_condition.htm

(2015/06/12)

² مجموعة الأزمات الدولية، تقرير أفريقيا 32 : توحيد متمردى دارفور شرط أساسي للسلام، أكتوبر 2005، ص 05

³ Robert O. Collins, *Op. Cit*, P 160

⁴ عبد القادر اسماعيل، مشكلة دارفور ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي، (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2008) ص 212

أ. جبهة نهضة دارفور: تشكلت هذه الحركة في أكتوبر 1964، وكان كل من أحمد إبراهيم دريج (أحد أبناء سلطان الفور في جبل مرة)، وعلي الحاج محمد (من قبائل البورنو الأفريقية) من أنشط أعضائها، وجاءت مطالب هذه الجبهة كرد فعل للتخلف الذي يعاني منه غرب السودان، فركزت على المشاركة في السلطة والثروة مع الحكومة المركزية، وكان منهجها في المعارضة سياسياً خالصاً. وفي عام 1965، رشح أحمد دريج نفسه في الانتخابات التشريعية، وفاز عن دائرة من دوائر دارفور، وعندئذ سارع حزب الأمة (جناح الصادق المهدي) إلى ضمه واختياره رئيساً للمعارضة، بينما انضم علي الحاج إلى الجبهة الإسلامية القومية، بزعامه حسن الترابي، وبذلك توقف نشاط جبهة نهضة دارفور¹.

ب. حركة بولاد: أسسها داود يحيى بولاد (من قبيلة الداو الأفريقية) عام 1990، وأعلنها حركة معارضة عسكرية، وذلك بعد أن أخفق في تحقيق مطالب أهل دارفور من خلال الحركة الإسلامية التي كان عضواً نشطاً فيها²، غير أن نقطة الضعف التي قضت على تلك الحركة أنها استعانت بالحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب استعانة كاملة، في غياب سند عسكري حقيقي من داخل إقليم دارفور، ما سهل القضاء عليها من قبل حكومة الإنقاذ، وإعدام زعيمها³.

ج. الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية: وهي حركة منشقة عن حركة العدل والمساواة قبل مفاوضات وقف إطلاق النار في انجamina. وتتخذ الحركة، التي يقودها جبريل عبد الكريم بري، من منطقة جبل مون، في غرب دارفور، مقراً

¹ عبدالمجيد أبو المجد، في فتحي دياب اسببتان، *قضايا عالمية معاصرة*، (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 213

² معتصم علي هدى، "التسلح كاستراتيجية لمواجهة مهددات نمط حياة رعي عند البدو البقارة بجنوب دارفور" في:

http://research.uofk.edu/multisites/UofK_research/images/stories/research/PDF/Humanities/m

(2015/12/07) [oatasim.pdf](#)

³ أبو المجد، مرجع سابق، ص 213

لها. وورد أن الانشقاق عن حركة العدل والمساواة حدث نتيجة لخلاف في الرؤية السياسية¹.

د. التحالف الديمقراطي السوداني : هو تنظيم سياسي يتزعمه أحمد إبراهيم دريج من قبيلة الفور وينوبه في ذلك شريف حرير من قبيلة الزغاوة، وقد صرح الأخير أن للتحالف مقاتلين يعتبرون جناحه العسكري وهم منتشرون في جبل مرة².

ويضاف إلى هذه الحركات تنظيمات عديدة لا يتسع المجال لذكرها كجبهة الخلاص الوطني التي تكونت في تشاد وضمت العديد من حركة العدل والمساواة وبعض السياسيين من حركة تحرير السودان وتمكنت من تحقيق تأثير ميداني في فترة وجيزة من تشكلها.

ثانياً: الأطراف الحكومية

1 - الحكومة السودانية: اختلفت الرؤى حول موقف الحكومة حيال أزمة دارفور، فهناك من ينفي وجود علاقة للحكومة بما يجري على أرض الإقليم، ويلقي بالمسؤولية على الجماعات والقبائل المحلية المتصارعة، بينما يرى البعض الآخر أن هناك مسؤولية مشتركة فيما بين الحكومة وجماعات المعارضة في الإقليم، إلا أن مصادر أخرى تعتبر الحكومة طرفاً في النزاع أساساً بعد انقلاب 1989 عبر مبادراتها لمعالجة الأسباب الرئيسية له وعندما فشلت في ذلك أخذ دورها في النزاع يتجه إلى مستوى أوسع بعد إلغائها نظام السلطنات أو الإدارات المتوارثة وإنشاء إدارات أهلية جديدة، ورأت القبائل الأفريقية في هذا التقسيم الإداري الجديد ظلماً وتدميراً لها لحساب القبائل العربية الوافدة من دول مجاورة ومنحها

¹ نفس المرجع ، ص 215

² خالد أرحيمة إبراهيم، دور الاتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن الدوليين ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي العام ، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق 2014) ص 142

إدارة الإقليم. وهو ما انعكس عليه اشتداد النزاع بين قبيلة المساليت والقبائل العربية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين¹

كما يتجلى دور الحكومة من خلال استخدام وسائل القمع السياسي بدلا عن دراسة مطالب المعارضين وهو ما اتضح كثيرا في سياسات حكومة الإنقاذ التي ورثت هي الأخرى تراكمات الحكومات التي سبقتها²

وبعد اعتداءات مسلحة للمتمردين على رئاسات محافظات دارفور في 2002 تنازل رئيس السودان عمر البشير للفريق ابراهيم سليمان رئيس آلية حفظ الأمن بدارفور على جميع صلاحياته الرئاسية في الإقليم³ فشرع بالتفاوض مع المسلحين لكن هدوءهم لم يدم طويلا، كما يفسر البعض دور الحكومة في النزاع من خلال إهمالها وتقاوعها عن حل المشاكل المتركمة المجتمعية منها والتنمية للإقليم وانشغالها بالمشاكل مع الجنوبيين على حساب مشاكل الإقليم. وإذا كنا نفرق بين الحكومة كطرف والقوات النظامية كطرف فإن القصد منه إبراز الدور السياسي والإداري للحكومة الذي يختلف عن الدور الميداني للقوات العسكرية.

2 - القوات النظامية وهيكلها الفرعية: إلى جانب الحكومة تعد القوات المسلحة إلى جانب جهاز الأمن الوطني والمخابرات وكذا مخابرات الحدود بدور مباشر وصريح في النزاع من خلال وضع السياسات المرتبطة به وتخطيطها وتنفيذها ، وفي حالة السودان كثيرا ما يشار إلى الجيش باعتباره سلطة الدولة الفعلية⁴. وتشير التركيبة الهيكلية للمؤسسة العسكرية في السودان إلى أهمية منصب رئيس الدولة باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمارس سلطاته عن طريق وزير الدفاع وهنا يبدو التداخل بين الحكومة والمؤسسة العسكرية ليبدو وكأنهما طرف

¹ المرجع نفسه، ص 127

² ريم خفاجي، "الإصلاح السياسي في السودان بين مطالب الداخل وأطروحات الخارج"، *أممي في العالم*، عدد 07 (فبراير

2013) ص 4-5

³ البحيري، *مرجع سابق*، ص 139

⁴ كمال الدين عوض الجزولي، *الحقيقة في دارفور*، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006) ص 55

واحد في النزاع ، وإذ تشير الدراسة الى خدمة الجهتين لنفس الهدف إلى أن آليات تورطهما تختلف عن بعضها البعض. حيث أن الحكومة تستأثر بالدور السياسي فيما يمارس الجيش دوره الميداني في المعارك مع المتمردين أو الميليشيات المسلحة للمعارضة بمساعدة من ميليشيات الجنجويد، كما يفيد بعملياته الاستخباراتية التي توفرها مخابرات الحدود وآلياته الأمنية الأخرى.

3 - الجنجويد: هي ميليشيات من الفرسان المسلحين من قبائل البدو العربية، القادمة في الأصل من شمال دارفور ودولة تشاد، وقبل توظيفهم من طرف النظام السياسي في السودان كانوا يمثلون جماعات تعيش على هامش الحياة في دارفور وتقتات من النهب المسلح¹، ومع اندلاع الأحداث في دارفور، تعاضم دورها وأخذ طابعاً سياسياً عنصرياً. من خلال مهاجمة القرى الأفريقية ونهبها، وقتل سكانها وحرق مساكنهم، وبذلك يدفعون من تبقى منهم للهرب فيحتلون أراضيهم، مما يغير من ديموغرافية المكان لصالح القبائل العربية، ويلتقي الجنجويد في هدفهم هذا مع التجمع العربي وهو تنظيم يتكون من 27 قبيلة عربية من غرب السودان²، أهمها الرزيقات وبنى هلبة والهبانية والتعايشة، كان هدفهم الاستلاء التدريجي على السلطة في دارفور ومن ثم السلطة السياسية في البلاد³، فإذا ثبت أن الحكومة السودانية تتسق مع الجنجويد، كما هو ظاهر، تصبح طرفاً ثالثاً في هذا الحلف الجيوسياسي، وما يترتب عليه من منافع اقتصادية تتمثل في الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة التي هجرها سكانها. ويرى البعض أن الجنجويد قلما يهاجمون المسلحين في الحركتين المتمردتين، فهم يركزون على المدنيين العزل، حتى أنهم يتتبعون الهاربين منهم عشرات الكيلومترات داخل الأراضي التشادية،

¹ أرباب، مرجع سابق، ص ص 82-95

² أبو المجد، مرجع سابق، ص 219

³Julie Flint, "Beyond 'Janjaweed': Understanding the Militias of Darfur", *Small Arms Survey*, N17, (June 2009), p 14

وأحياناً تهاجم الجنجويد بعض القبائل العربية التي ترفض الانضمام إليها، وتفضل الحياد مثل قبيلة الدوروك.

وتؤكد مصادر إلى وجود علاقة بين الحكومة السودانية والجنجويد في حربها ضد حركات المعارضة في دارفور من خلال تزويدها بالأسلحة واللوازم العسكرية كما أنها تشن هجماتها بإيعاز وتوجيه من الحكومة¹، إلا أن هناك من يفرق بين فئتين داخل ميليشيات الجنجويد، فئة تابعة للحكومة وتشهر ذلك وأخرى مستقلة تعمل بشكل مواز لقوات الدفاع الشعبي وهياكل القوات النظامية الأخرى، لكنها في مجملها تخدم نفس الأهداف، فضلاً على إقرار المتحدثين باسم الحكومة في أكثر من مناسبة أن ميليشيات الجنجويد تساعد القوات الحكومية بشكل طوعي ودعت المراقبين إلى التفريق بينها وبين ميليشيات القبائل المتمردة في دارفور²

ثالثاً : الأطراف الخارجية:

بعد فترة وجيزة من بداية النزاع في دارفور انغمست الأطراف الخارجية في لعب أدوار قوية ساهمت في تصعيد الأزمة، وقد تباينت أهداف هذه الأطراف وغاياتها من التدخل في السودان فضلاً عن تعدد وسائلها ما بين الضغوط السياسية والاقتصادية، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للأطراف المتصارعة. كما اختلفت الأطراف الخارجية بين مستوييها الإقليمي والدولي³.

1. المستوى الإقليمي: ويشمل الدائرتين العربية والأفريقية ودول الجوار منها على وجه الخصوص، إذ كان من الواضح دعم بعض الدول العربية والأفريقية التي كان لها موقف في بداية النزاع لأحد الأطراف الداخلية سواء الحكومة السودانية أو حركات المتمردين، وهو ما أخرجها من دور الوسيط الذي كانت تلعبه بهدف حل الأزمة،

¹ Chris Herlinger and Paul Jefferey , *Where Mercy Fails: Darfur's Struggle to Survive* , (New York: Seabury Books, 2009) p 02

² الجزولي، مرجع سابق، 63-68

³ خفاجي، مرجع سابق، ص 09

ومنذ فشل محادثات تشاد في سبتمبر 2003 اعتبرت الحكومة السودانية أن أطرافاً خارجية كان هدفها التدخل لتصعيد الأزمة وأنها نجحت في إيصالها إلى منعطف خطير من خلال دعم وتقوية حركات التمرد .

وفي المقابل اعتبرت قيادات التمرد في دارفور أن التدخلات الخارجية الداعمة لها هي بمثابة تأمين في وجه الحلول الأمنية التي تفرضها الحكومة السودانية، ومن خلال رصد تفاعل الدول المجاورة للسودان مع أطراف الأزمة خلال أطوارها المختلفة يتضح تأثيرها الذي يتجاوز دور الوسيط في حل النزاع ليجعلها أطرافاً غير مباشرة في الأزمة وسبباً مباشراً في تصاعدها وتدويلها¹.

أ. **مصر:** يتأسس الموقف المصري الرسمي من نزاع دارفور على قاعدة الحفاظ على وحدة السودان واستقراره باعتباره عمقا استراتيجيا له تأثيره على الأمن القومي المصري، وبناء على ذلك جاء تأييد مصر لموقف الحكومة السودانية ودعمها على المستويات السياسية والدبلوماسية والإنسانية، ورفضت مصر في المحافل الدولية أي تدخل أجنبي في الشؤون السودانية وترك الفرصة للحكومة السودانية لتسوية قضيتها داخليا.²

ومن خلال جهود عديدة قامت بها مصر في إطار موقفها من النزاع في دارفور يتضح جليا أنها كانت طرفا داعما للحكومة السودانية وذلك بدعمها المادي للأجهزة الأمنية، ورفض أي شكل من العقوبات أو التهديد بها ضد النظام السوداني، فضلا على حشد الدعم وتعبئته لصالح الحكومة السودانية على المستوى العربي والدولي³

ومن جانبها الرسمي كانت مصر دائما تبرر تحركها في إطار قضية دارفور بأنه لا يرقى إلى مستوى التدخل في الشؤون السودانية بقدر ما هو محاولة منها

¹ جولي فؤاد، *دور التدخل الخارجي في تآزيم مشكلة دارفور*، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية (الأكاديمية السورية الدولية، 2010) غير منشور، ص 21-22

² بدر حسن شافعي، "السودان ودول الجوار: علاقات المد والجزر"، *السياسة الدولية*، عدد (175)، (يناير 2009)، ص 227

³ أحمد خميس كامل، "دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية" *السياسة الدولية*، مجلد (44) عدد (177)،

(يوليو 2009)، ص 20

للإسهام في إيجاد حل سلمي للأزمة بعيدا عن الاقتتال الداخلي وحفاظا على الوحدة الوطنية مع رفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي.

ب. **ليبيا** : قبل سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، عُرفت الجماهيرية الليبية العظمى بدورها الفعال في أزمة دارفور على مراحلها المختلفة، وكان الموقف الليبي من بين المواقف الأكثر شبهاً وتعقيداً نظراً لتداخله مع النزاع الليبي-التشادي ومسؤولية النظام الليبي عن الكثير من الأزمات الأمنية في دارفور بسبب خلافاته القديمة مع الحكومة السودانية (فترة جعفر النميري)¹ حين عملت الجماهيرية على توفير الأسلحة بكميات كبيرة للقائيل في إقليم دارفور على حدودها الغربية وهو ما ساعد على تأجيج النزاع وتفشي حالات السلب والنهب والقتل. فضلا على مسؤوليتها في انتشار السلاح على الحدود التشادية مع دارفور على إثر انسحابها بعد النزاع الليبي-التشادي.²

من جهتها كانت ليبيا ممثلة في سلطاتها الرسمية تعرض دورها كفاعل دولي صانع للسلام في أفريقيا وأبدت استعدادها لتقديم تنازلات لأغراض إنسانية مقابل التزام الغرب بعدم التدخل المباشر في دارفور، وهو ما يأتي استناداً للتحوف الليبي من أي تواجد عسكري دولي على حدودها مع السودان الذي يعتبر هو الآخر عمقا استراتيجيا للأمن القومي لليبيا³

ج. **تشاد** : مرت العلاقات السودانية-التشادية بأزمات كبيرة واشتدت بعد اندلاع النزاع المسلح في دارفور إلى أن وصلت حد إعلان الحرب بين البلدين، وكان

¹ مستاك محمد الأمين، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية دراسة من 2003 إلى 2015، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة مولود معمري بتيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013) ص 54
² إجلال رأفت، "العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الأفريقي" في:

<http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=95977&part=2> (2015/07/24)

³ جوابي مراد، أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأجنبي، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010) ص 132

دور الوسطاء مهما بين البلدين الذي ينتهي في كل مرة بتوقيع اتفاق سلام بين الطرفين.¹

وكما سبقت الإشارة فإن كثيرا من قبائل دارفور هي ذات أصول تشادية وأبرزها الزغاوة والمسالييت التي ينتمي إليها معظم أفراد الحكومة التشادية ، ما كان له الأثر البالغ في توجيه دور التشاد في النزاع في الإقليم وتسبب في تآزيم علاقاتها مع الحكومة السودانية التي دائما ما تحذرهما من تقديم أي دعم للمتمردين . لكن تدخل التشاد من خلال دعم المتمردين خصوصا من القبائل المذكورة أنفا دفع بالنظام السوداني إلى محاولة زعزعة الاستقرار في الدولة الجارة عبر تحريك المعارضة والقبائل المناوئة لنظام إدريس ديبي خاصة قبيلة القرعان الممتدة على الحدود بين السودان وتشاد ، كما أن الدور التشادي في نزاع دارفور يأتي من جهة أخرى في سياق نشاط دولي معقد تحتى مسمى مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء ، حيث يطرح تساؤلات كثيرة عن موقف تشاد من أجنادات دولية كبيرة تقودها الولايات المتحدة وفرنسا في معظم الدول المجاورة لتشاد²

د. إريتريا: تتهم الحكومة السودانية إريتريا بشكل أساسي بأنها تدعم مقاتلي دارفور في الوقت الذي تنفي فيه أسمرا ذلك وإن كان من الواضح لأي مراقب أن نظام "أسياس أفورقي" الذي أصبح معزولا بشكل كبير يلعب دورا واضحا في غرب السودان من خلال توفيره الدعم للفصائل المسلحة وعمله أيضا كحلقة وصل بين بعض هذه الحركات وإسرائيل. وهناك واقعة محددة في هذا المجال يجب أن تحظى بالاهتمام، وأيضا أن تدق جرس الخطر المبكر حيث أعلن سبعة من أعضاء المكتب السياسي للتحالف الفيدرالي السوداني انشقاقهم عن الحزب احتجاجا على مشاركته شريف حرير نائب رئيس الحزب في لقاءات عقدت

¹ هاني رسلان، "أزمة دارفور والعلاقات السودانية-التشادية"، *السياسة الدولية*، مجلد 44، عدد(177) (يوليو 2009) ص

270

² حسن الحاج علي أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية" *المجلة العربية للعلوم السياسية*،

عدد (19)، (صيف 2008) ص 23

بترتيب إريتريا، وجمعت بين مجموعة من مسلحي دارفور ومسؤولين إسرائيليين وهو اللقاء الذي استضافته إحدى السفارات الإسرائيلية في إحدى دول غرب أفريقيا. حيث خلص اللقاء إلى حصول جيش تحرير دارفور على بعض التمويل الذي تلتزم به إسرائيل عبر الحكومة الإرتيرية.¹

2. المستوى الدولي: ويشمل كل الفاعلين خارج المستوى الإقليمي أو القاري ، الذين كانت لهم مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في تصعيد النزاع أو محاولة إيجاد حل له من قريب أو بعيد. وقد تبنت قوى غربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا موقفا واضحا مساندا للتدخل تحت مسوغ المأساة الإنسانية في الإقليم واجتهدت في التعبئة لهذا الموقف على مستويات مختلفة، كما تحركت الصين بدافع اقتصادي وأدلت بدلوها في أزمة دارفور ولم تكن إسرائيل هي الأخرى بمنئى عن هذه الأزمة²

أ. الولايات المتحدة الأمريكية: اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية النزاع في دارفور موقفا عدائيا واضحا ضد الحكومة السودانية تجسد في المحاولات المبكرة لتدويل الأزمة والدعوة للتدخل الأجنبي بدعوى إنسانية، وبعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" في يوليو 2004 وتصريحه أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بأن ما يجري في دارفور يعد من قبيل الإبادة الجماعية ، اتجه الموقف الأمريكي نحو التصعيد من خلال التنسيق مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وتقديم مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي يهدد بفرض عقوبات على حكومة الخرطوم إذا لم تلتزم بوقف العنف ونزع سلاح الميليشيات المعتدية على القبائل الأفريقية في دارفور ومحاكمتها، وهو القرار الذي صدر برقم 1556 عن مجلس الأمن في 2004³.

ولعل أبرز الدوافع التي تحرك الولايات المتحدة للتدخل في دارفور تأتي ضمن استراتيجيتها الأوسع لتوسيع النفوذ في المنطقة خاصة في ظل المنافسة الصينية،

¹ هركل، مرجع سابق، ص 21

² أرياب، مرجع سابق، ص 86

³ عماد سيد أحمد، أمركة أفريقيا: دارفور فقاعة على ثقب إبرة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 2005) ص 81

فضلا عن المصالح والأطماع الاقتصادية وعلى رأسها موارد النفط واليورانيوم. فقد عرفت السياسة الأمريكية تجاه السودان منذ تسعينيات القرن العشرين ممارسة كبيرة للضغوطات على النظام السوداني، كما لا تخرج سياستها للتدخل عن سياق حربها على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر¹.

وإلى جانب حلفائها من الدول الغربية استثمرت الولايات المتحدة في المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان للتصعيد في موقفها وتدخلها في نزاع دارفور، ومنها المنظمة الأمريكية غير الحكومية المسماة بتحالف إنقاذ دارفور "Save Darfur Coalition" التي أثارت جدلا حول الأهداف الحقيقية لها ومصادر تمويلها²، وهي عبارة عن تحالف من 75 منظمة مجتمع مدني أمريكي تدعوا المجتمع الدولي للتدخل بكل الوسائل للإطاحة بالنظام السوداني على اعتبار أنه يمارس إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وما يلاحظ على هذه المنظمات المنطوية تحت تحالف إنقاذ دارفور هو أن أغلبها جمعيات يهودية كما تضم العديد من منظمات اليمين المسيحي وما يعرف بالمحافظين الجدد، وعُرف هذا التحالف بتأثيره البالغ على الرأي العام الأمريكي والغربي عموما وامتد تأثيره إلى المؤسسات السياسية الأمريكية بتصوير النزاع على أنه حرب إبادة من القبائل العربية ضد الأفارقة ومحاولة استعبادهم بدعم صريح ومُمنهج من النظام السياسي في السودان³.

واستمرت السياسة الأمريكية في فترة الرئيس بوش الابن في العمل على رفع مستوى العقوبات على السودان وتشديدها مرة تلو الأخرى والتركيز على إدانة الطرف الحكومي في النزاع، ونجحت في إثارة المشكلة الدارفورية في المنابر

¹ محمد السيد، *أفريقيا والأطماع الغربية*، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009) ص 91

² Hamdi A Hassan, "dimensions of the Darfur crisis and its consequences" *African Security Review*, N19, (march 2010) p 25

³ أحمد وهبان، "السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية"، (الاسكندرية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2009)، ص 18

الدولية وتسويقها وفق المقاربة الأمريكية ، كما طالب الكونغرس من الإدارة الأمريكية بالتحرك لاستصدار تفويض باستخدام قوة متعددة الجنسيات في دارفور¹.

ومن جانب آخر صرح قادة الحركات المعارضة في دارفور بصلتهم الوثيقة مع الولايات المتحدة كما أكد قائد الإمداد في حركة العدل والمساواة "عيد كرامة"². واستمرت أشكال التدخل الأمريكي في دارفور إلى أن تم تحويل القضية بناء على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 إلى المحكمة الجنائية الدولية على اعتبار أن النظام السوداني ارتكب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، وقد تسلم ملف التحقيق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "موريس أوكامبو" الذي اشتهر بولائه للإدارة الأمريكية وشرع في إصدار مذكرات اعتقال بالتهمة المذكورة بداية بأحمد هارون وزير الداخلية السوداني وعلي كوشيب قائد قوات الدفاع الشعبي، في فبراير 2006، وفي 14 يوليو 2008 طلب من الدائرة التمهيدية المختصة بالمحكمة أن تصدر أمرا بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير في قرار اعتُبر ذروة الخطورة في علاقات السودان الدولية والمحكمة الجنائية خاصة³.

ب. فرنسا: في إطار ما عرف بـ "مشروع أفريقيا" الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية في 1997 كانت منطقة القرن الأفريقي جزء مهما من السياسة الفرنسية لاستعادة النفوذ في أفريقيا من خلال دعم الأنظمة السياسية الموالية لها في المنطقة اقتصاديا وسياسيا. كما هو معلوم أن القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي هي الأكبر في أفريقيا، وأن العلاقات الفرنسية بنظام "اسياسي أفريقي" في إريتريا استثنائية منذ دعم فرنسا للجبهة الثورية له في 1982، إضافة إلى النفوذ التقليدي الفرنسي في كل من أفريقيا الوسطى وتشاد ، كلها عوامل عززت الطمع الفرنسي

¹ البحيري، مرجع سابق، ص 237

² المكان نفسه، ص 239

³ مختار موسى، مرجع سابق، 211

في الموارد السودانية التي تحيط بها دول ذات نفوذ فرنسي بامتياز. كما تعد السودان الشريك الاقتصادي الثاني في شرق أفريقيا¹

ومع بداية النزاع في دارفور بدا الموقف الفرنسي أقل حدة من الموقف الأمريكي والمواقف الغربية عموما وأكثر اعتدالا بناء على أن النزاع في دارفور يتاخم المصالح الفرنسية في كل من تشاد وأفريقيا الوسطى فضلا على خشية فرنسا من قوة المنافسة في المنطقة من طرف القوى الكبرى، إلا أن حكومة "نيكولا ساركوزي" أدركت أنه من الصعب الاستمرار على هذه الوتيرة خاصة بعد التغلغل الصيني، وبناء على ذلك اتجه الموقف الفرنسي ليكون أكثر تناسقا مع نظيره الأمريكي حيث أبدت فرنسا استعدادها للإسهام بقوات ضمن القوات الدولية في حال تقرر ذلك، وبعد قرار العمليات المختلطة التي لا يضم تشكيلها قوات غربية سعت فرنسا لاستصدار قرار يحول قواتها في تشاد لقوات أممية ذات طابع أوروبي حتى يتسنى لها حماية مصالحها في المنطقة².

ولعبت فرنسا دورا بارزا في القرار 1593 الخاص بتحول ملف دارفور على الجناية الدولية، وكذا في دعمها مواقف التصعيد ضد النظام السوداني من خلال تشديد العقوبات وفرض الحصار الاقتصادي، ولم تخف علاقاتها بحركات المعارضة الدارفورية كما أنها تستضيف عبد الواحد محمد نور زعيم حركة جيش تحرير السودان على أراضيها³.

ويبقى الدافع الرئيس الذي يحرك السياسة الفرنسية تجاه النزاع في إقليم دارفور هو دعم المكانة والنفوذ وتأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية في أفريقيا

¹ William Zartman, *Ripe for resolution : conflict an intervention in Africa*, (London : Oxford university press, 2009) P 84

² مستاك، مرجع سابق ص 78

³ مختار موسى، مرجع سابق، ص 245

ومجابهة الهيمنة الأمريكية الجديدة من خلال تبني منظور متعدد الأطراف والاعتماد على المؤسسات الدولية والإقليمية¹

ج. الصين: إن مناقشة موقف الصين من النزاع في دارفور لا بد أن لا يخرج عن الرؤية الجديدة للصين للنظام الدولي وموقعها منه في الدرجة الأولى مقارنة مع الفواعل الدولية أو القوى العالمية الكبرى.²

وعن تاريخ العلاقات السودانية – الصينية فقد ثبت أنها مفتوحة الآفاق على مر الحكومات السودانية ولم تتأثر هذه العلاقة بالتغيرات التي كان يشهدها النظام السياسي في السودان، وتعتبر الصين شريكا مهما لدرجة أن ما يفوق 95% من صادرات السودان تتجه للصين³، فضلا على أن الصادرات النفطية للسودان تتجه 65% منها إلى الصين علما أن النفط صار المصدر الحيوي الأكثر أهمية للطاقة والصناعة، وقد استثمرت الصين في الفراغ الذي تركته الشركات الغربية في السودان أوائل التسعينيات من القرن العشرين إثر إعلان الولايات المتحدة أن السودان دولة عاصية وخارجة عن المفهوم الأمريكي للنظام الدولي⁴

وبناء على ذلك فقد لوحت الصين عدة مرات باستخدام حق الفيتو في وجه المحاولات الغربية لتصعيد العقوبات ضد الحكومة السودانية على مستوى مجلس الأمن الدولي عندما تثار قضية دارفور وقضايا حقوق الإنسان في السودان. وصرح المندوب الصيني بأن رؤية بلاده للوضع في دارفور لا يكون من زاوية اعتبارها إبادة جماعية ولا يمكن تمرير قرار بنشر قوات دولية إلا بموافقة الحكومة السودانية، وجسدت الصين موقفها بإضافة فقرة تشترط هذا في القرار

¹ حنان بوعزيز، *أزمة دارفور والقانون الدولي الإنساني*، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية (جامعة منتوري-قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012) غير منشورة، ص 162

² Hamdi A , *op.cit*, P27

³ عبد السلام بغدادى، *السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية*، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005) ص 133

⁴ يونس الغايسي، "الصين وأجندتها الخفية تجاه الصين" في:

(2015/07/27) www.cmes-maroc/ar/index.php?view=article&catid

الصادر عن مجلس الأمن الدولي تحت رقم 1706 ، ويمكن أن نقول أن الدور الصيني في مجلس الأمن كان عقبة أمام المشاريع الأمريكية للتدخل تحت غطاء قراراته¹ وتشارك الصين في البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعروفة "باليوناميد".

وعلى الجانب العسكري توفر الصين إمداد مهما من الأسلحة للحكومة السودانية، كما تؤمن الحكومة الصينية استثماراتها ومصالحها الاقتصادية في السودان بعناصر عسكرية تقارب 5000 عنصر، وهو ما أدى بدول غربية لاتهام الصين بتعمد نشر السلاح في أوساط الميليشيات المدعومة للحكومة فيما ردت الصين بأن السودان هي ثالث دولة أفريقية منتجة للأسلحة التقليدية، فضلا على أنها إحدى زبائن الدول المصدرة للسلاح للدول النامية وعلى رأسها الولايات المتحدة². واستمرت الصين في موقفها الداعم للحكومة السودانية على مستوياته الدبلوماسية والاقتصادية وتفضيلها للحل السلمي للنزاع البعيد عن أي تدخل أجنبي ما دفع الغرب إلى اتهامها صراحة بدعم النظام السياسي السوداني في حربه ضد الحركات المعارضة ،

د. إسرائيل: سبقت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية واللوبيات الصهيونية كل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في الاهتمام بقضية دارفور مع بدايتها الأولى، ولا يخف علينا استغلال الإسرائيليين لبؤر التوتر والنزاع في العالم العربي بهدف الاستثمار فيها لخدمة الأجندة الصهيونية الهادفة إلى التفكيك وإشعال الحروب الأهلية في المنطقة³

وعلى غرار المساعي الأمريكية اتجهت القوى الصهيونية إلى تسويق مشكلة دارفور على أنها نتاج عمليات تطهير عرقي للأفارقة على أيادي العرب في

¹ مستاك، مرجع سابق، ص 64

² أبو سعدة، مرجع سابق، ص 268

³ عايدة علي سر الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط1،

1998) ص 53

دارفور وبدعم من الحكومة السودانية والمليشيات التابعة لها ، وانتهجت مخططا يهدف لتقسيم السودان كما اعترفت على لسان "آرييل شارون" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بدورهم في تأجيج التوترات القائمة في الإقليم من خلال مساندة السياسة الأمريكية ووضع خطة للتدخل الإسرائيلي منذ عام 2003¹ كما صرح وزير الدفاع في الكيان الإسرائيلي "أفي ديختر" في محاضرة خاصة أن تدخلهم في دارفور حتمي وضروري لكبح قدرات السودان لتعظيم قدراته لصالح الدول العربية².

وكشف الرئيس السوداني في مناسبات عديدة أن الدور الإسرائيلي في النزاع كبير من خلال تسخير الإمكانيات المادية والإعلامية والتنسيق مع المتمردين في الإقليم وخاصة جيش تحرير السودان وتدريبهم وإمدادهم بالأسلحة عن طريق تشاد. وكما إن اليد الطولي في تحالف إنقاذ دارفور كانت للمنظمات اليهودية والصهيونية المنطوية تحته الى جانب المنظمات المسيحية كما ثبت تورط "داني بانوب" ابن رئيس الموساد في تهريب أسلحة للحركات المتمردة في دارفور، وغيرها من المواقف الدالة على الدور الصهيوني في ضرب استقرار السودان بمخططات متنوعة³

¹ هركل، مرجع سابق، ص 16

² المكان نفسه

³ محمود وهيب وآخرون، السودان على مفترق الطرق (بعد الحرب.. قبل السلام)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ط 1، 2006)، ص 119

المطلب الثاني : أسباب وخلفيات النزاع في دارفور

لقد ظهر النزاع في دارفور في بدايته على شكل مواجهات قبلية حول الموارد الطبيعية بسبب الظروف المناخية ، ثم اكتسى طابعا عرقيا غذته العوامل السياسية و غياب التنمية ليتطور فيما بعد إلى نزاع مسلح بقيادة حركات سياسية وفصائل مسلحة تطالب بالمشاركة في السلطة والثروة¹ ، ووصل النزاع إلى التدويل من خلال تدخل المنظمات الإقليمية والدولية فكان لهذا النزاع خلفيات وأسباب تصعيد داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: الأسباب الداخلية للنزاع في دارفور

تنقسم الأسباب الداخلية للنزاع في دارفور إلى اقتصادية من جهة ، وسياسية اجتماعية من جهة أخرى،

1. الأسباب الاقتصادية: وترتبط في معظمها بالمشاكل الزراعية والنزاعات بين الرعاة

والمزارعين على خلفية الاضطرابات المناخية وسوء توزيع الموارد مقارنة بمدى وفرة الإقليم عليها، ضف إلى ذلك حركة الرعاة وتنقلاتهم الموسمية وانعكاس ذلك على محاصيل الفلاحين ونشاطاتهم من السكان المستقرين. من هنا يلعب الجانب الاقتصادي دورا كبيرا في بداية وتأجيج النزاعات²، وفيما يلي أهم الأسباب الاقتصادية للنزاع :

أ. الظروف المناخية والتنافس على الموارد المائية: تعتبر التغيرات البيئية والتحويلات المناخية من أكثر العوامل أثرا على الصراع بين المجموعات ، خاصة وأن إقليم دارفور يعتمد سكانه في نشاطاتهم على الموارد الطبيعية التي تتحكم فيها أو تؤثر عليها الظروف المناخية والبيئية، فوفرة مياه الشرب أو الزراعة ترتبط أساسا بالأمطار الموسمية التي تهطل في نهاية يونيو وتستمر أربعة أشهر حتى نهاية أكتوبر وهو ما يصادف النزوح الرعوي نحو موارد المياه والأودية مما يؤدي إلى الاحتكاك بين القبائل من الرعاة والمزارعين وقد يتفاقم الأمر ليصبح نزاعا قتلانيا عنيفا. ولا يكون النزاع

¹ زياني، مرجع سابق، ص 51

² مسعد عبد الرحمان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات غير ذات الطابع الدولي، (القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر ط2،

2008) ص 91

بالضرورة بين العرب والزرقة، فقد تختلف قبيلتين عربيتين أو إفريقيتين مختلفتين من حيث النشاط الاقتصادي بسبب مورد الكلاً أو المياه مثلما كان الحال بين العرب رعاة الإبل ونظرائهم من البقارة، وهي صورة مهمة لصور النزاع في سنواته المتقدمة وصلت إلى استعمال أسلحة ثقيلة كما حدث بين الرزيقات الشمالية ومجموعات من قبائل المسيرية¹ وينطبق الأمر نفسه في حالة نزوح الرعاة سواء كانوا من الأباله أو البقارة على أراضي المزارعين مما يلحق الضرر بمزارعهم أو محاصيلهم الزراعية. وقد لعبت موجات الجفاف التي ضربت السودان ودارفور بالتحديد دوراً مهماً في نزوح السكان من الإقليم نحو مختلف المدن السودانية².

وحيث تؤثر التقلبات الجوية و الخصائص المناخية للإقليم بشكل كبير على احتياجات المزارعين والرعاة من المياه والأراضي الزراعية والرعية، فإن ذلك أصبح مصدراً هاماً من مصادر النزاع، وبسبب ندرة المياه السطحية وحاجة كل من المزارعين والرعاة، اتفق أهل دارفور منذ القدم على صيغة للتعايش السلمي مع هذه المشاكل بحيث تلبى حاجة كل من المزارعين والرعاة³ لكن تدخل الحكومة بإلغاء الإدارة الأهلية وتعدّد عوامل النزاع ساهمت في عدم الالتزام بالتعايش المطلوب.

ب. مشكلة الملكية وحياسة الأرض: منذ استقلال السودان في 1956 بدأت القوانين التقليدية والعرفية التي تسيّر عليها الحياة الاقتصادية للقبائل والسكان في السودان بما يشمل إقليم دارفور تتراجع تدريجياً لحساب القوانين الحكومية الحديثة، ومن هذه الأعراف كان يشكل نظام الحواكير الذي اعتمد في حيازة الأرض واستغلالها بين القبائل أو الجماعات في دارفور قاعدة أساسية ارتبطت بسلطين الفور من خلال الأراضي التي كانوا يهبونها لشخص أو قبيلة ويتم توارثها واستغلالها أو تأجيرها⁴.

¹ Julie Flint, "the other war: intra-Arab conflict in Darfur", *Small Arms Survey*, N22, (October 2010), P09

² آدم محمد عبدالله، "قضية دارفور الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد (22)، ربيع (2009)، ص 32

³ بوعزيز، مرجع سابق، ص 49

⁴ Noah Bassil, *Op. Cit*, P 124-127

وبغض النظر عن الأثر السلبي لطريقة تملك الأراضي هذه وما ينجم عنها من استحواد الصفوة أو رجال السلطة أو بعض القبائل دون غيرها من السلطة إلا أن العملية كانت سائرة دون خلاف يرقى إلى مستوى النزاع، إلى أن تدخلت في ذلك عوامل جغرافية-اقتصادية وأخرى إدارية-سياسية¹، الأولى نتجت عن التغيرات الناتجة عن الشح في الموارد المائية التي دفعت ببعض القبائل خاصة الرعاة منهم إلى النزوح والاستقرار في مناطق تعتبرها قبائل أخرى "دارا" أو حاكورة تابعة لها وملكا شرعيا لها، وتمثلت العوامل الإدارية-السياسية في تغيير الحكومة للنظام القائم في التملك والمتوارث منذ القدم على اعتبار أنه مفتقر للعدالة بين السكان ويؤدي إلى احتكار الموارد من طرف جماعة أو قبيلة دون غيرها، وبناء على ذلك تدخلت السلطات السودانية لوضع ترتيب جديد لسياسة الملكية واستغلال الأراضي، ونتاجا لذلك عرفت القبائل والجماعات المستقرة في دارفور بداية الاحتكاك والخلاف فيما بينها وبين القبائل النازحة من جهة وبينها وبين السلطات الحكومية من جهة أخرى.² ومن أمثلة النزاع القائم بسبب الحواكير نزاع قبيلة الرزيقات والزغاوة عام 1996 في الضعين الذي كان سببه إقدام الرزيقات على طرد أفراد من الزغاوة ومسؤولين حكوميين من الضعين³

ج. الفقر وضعف التنمية : غابت المشاريع التنموية الزراعية منها والصناعية عن إقليم دارفور رغم وفرته بالموارد الطبيعية واتساع مساحة الإقليم الجغرافية، ورغم أن الحكومات المتعاقبة منذ استقلال السودان قد أقرت بعضا من المشاريع التنموية كمشروع تنمية جبل مرة ومشروع الغزالة ومشروع ساق النعام، إلا أن أغلبها إن لم نقل كلها قد توقفت. ولا يعرف الإقليم أي نشاط اقتصادي بمفهومه الصناعي باستثناء مصنع نسيج نيالا الذي توقف هو الآخر عن العمل بسبب النزاع القائم. وقد أدى الركود الاقتصادي بالإقليم إلى تردي الإمكانيات المادية لسكان وعائلات دارفور خاصة في ظل استمرار

¹ Naseem Badiey, *The State of Post-conflict Reconstruction: land, urban development and state-building in Juba, Southern Sudan*, (New York: James Curry, 1E, 2014) p 71

² أرحيمة، مرجع سابق، ص 129

³ مختار موسى، مرجع سابق، ص 87

القوانين القبلية الموروثة، كما أن استغلال الأراضي الزراعية وتربية المواشي وفق الأعراف المتوارثة يتم بوسائل وطرق بدائية لا تتوافق مع درجة الطلب على المنتج، في حين ظلت الحكومة تركز اهتمامها على النزاع حول إقليم الجنوب على حساب دارفور.¹

وإذا سلمنا بأن الفقر في ظل هذه الأوضاع يعد تحصيلا حاصلا ونتيجة منطقية، فإن الأخطر منه أصبح انتشار عمليات النهب المسلح والتعدي على الممتلكات الخاصة مما ساهم بدور رئيسي في تصعيد النزاع مع تصاعد معدلات البطالة في أوساط الشباب وغياب البديل الاقتصادي اللازم لتوفير أدنى احتياجاتهم.

2. أسباب سياسية اجتماعية

أ. إلغاء الإدارة الأهلية: عُرف النظام الداخلي للإدارة في إقليم دارفور بنفوذ زعماء وشيوخ القبائل وكان زعماء القبائل الأفريقية أكثر سلطة من العرب بفضل تمكين الإنجليز في فترة الحكم الثنائي والذين استهدفوا تطبيق حكم غير مباشر على السودانيون، تطور هذا النظام إلى أن صار يعرف باسم الإدارة الأهلية، وترسخ دور زعماء القبائل في تسيير شؤون الإقليم بما فيها تسوية الخلافات الناشئة بين القبائل والأفراد عن طريق ما يعرف بمجلس الأجاويد². وفي 1964 بدأت دعوات من مثقفين مجهولون الواقع الاجتماعي لدارفور مطالبة بإلغاء نظام الإدارة الأهلية وهي دعوات تبنتها لاحقا حكومة جعفر النميري مما حرم زعماء وشيوخ القبائل من الصلاحيات الواسعة التي كانوا يتمتعون بها، ومن الجهة الأخرى تميز النظام المستحدث من طرف حكومة نميري لإدارة الإقليم بضعف السيطرة وشكلية/غياب السلطة الفعلية للدولة على الإقليم في مقابل انتشار السلاح الشخصي وتدهور الأوضاع الاقتصادية التي تغذي الصدامات بين القبائل، كل هذا الانفلات انتشر في وقت يحتاج فيه الإقليم إلى إدارة قوية من حيث الإمكانيات الأمنية والمؤسسية.

¹ انتصار السماني، "انهيار صناعة النسيج في البلاد من 168 مليون ياردة إلى 8 مليون ياردة" في:

(2015/11/25) <http://www.hurriyatsudan.com/?p=105092>

² Alexander De Waal, *Op. Cit*, p 94

ب. **التهميش السياسي وغياب المشاركة:** إلى جانب الإهمال الاقتصادي لإقليم دارفور والذي تجلى في غياب المشاريع التنموية والاستثمارية، فضلا عن النقص الواضح في الخدمات التعليمية والصحية فإن طريقة أو نسب توزيع السلطة والمشاركة السياسية بين أقاليم السودان الخمسة منذ الاستقلال وحتى 1999 عرفت اختلالات كبيرة¹ حيث أن إقليم الشمال الذي لا يمثل سوى 5,3 % من سكان السودان يحصل على نسبة 64,9 % من المشاركة في السلطة السياسية ، وفي مقابل ذلك لا يحصل الإقليم الغربي الذي يضم 31,7 % من إجمالي السكان إلا على نسبة مشاركة تبلغ 10,2 %². هذا وغيره من صور التهميش السياسي والاجتماعي لإقليم دارفور دفع الى إذكاء أسباب الخلاف بين حركات المعارضة وسكان دارفور من جهة وبين الحكومات المركزية في الخرطوم والتي تبنت سياسات الإهمال من جهة مقابلة .

ج. **التجاهل الحكومي لأزمة دارفور والانشغال عنها :** لعب تجاهل الحكومات السودانية المتعاقبة للأزمة في بدايتها عاملا مهما في تصاعد العنف وتفاقم المشكلة حيث انشغلت حكومة الخرطوم على حساب مشاكل داخلية أخرى بمسألة النزاع مع الجنوب ووصفت المتمردين في دارفور بقطاع الطرق على اعتبار أن معالجة الأمر لن تكلف الكثير ، وهو ما عزز الانفلات الأمني في الإقليم ، كما ساهم الخلاف الداخلي بين أطراف الحزب الحاكم منذ انقلاب 1989 – حزب المؤتمر الوطني- في صرف التركيز على حل المشاكل المستعصية فضلا على انقسام الأطراف المتنازعة في الحكم حول السبل المناسبة لمعالجة الأزمات السياسية في الدولة . من جهة أخرى فقد استغلت الحكومات السودانية منذ حكم النميري المشكلة في دارفور لتسيير وتوجيه سياسات شخصية كما جرى مع الحرب الليبية التشادية

¹ Robert O. Collins, *A History of Modern Sudan*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1stE, 2008) p 287

² نادية مصطفى ، ملامح النزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات، 2004) ص

حيث وضعت سياسات النميري والصادق المهدي بعده الإقليم على خط النار وتدخل دول الجوار في أزمة دارفور.

د. تسييس التنوع الإثني والعريقي: وذلك من خلال جعل مقومات المجتمع كاللغة والدين والعرق مرتكزات للزج بالقبائل في نقرات الدفاع الشعبي لمواجهة الانقلابات الأمنية، فضلا على جعل القبيلة مدخلا للتعيينات السياسية إذ نجد أن حزب الأمة مثلا قد احتضن القبائل العربية في دارفور ، كما ركز الحزب الاتحادي الديمقراطي على قبيلتي "الفور" و"المسالييت" على حساب القبائل الأخرى واستغلت حركة العدل والمساواة على الواجهة السياسية للمؤتمر الشعبي بزعامة الترابي الشريك السابق في السلطة وهو ما جعل من إقليم دارفور ورقة ضغط وتجادب بين الأطراف السياسية المتنازعة خاصة إذا علمنا أن الانقلاب كان الآلية الأكثر حضورا لتولي مسؤولية الحكم في السودان. كما أدى استقطاب رجالات الإدارة الأهلية في دارفور من طرف الخصوم السياسية في الخرطوم ودفعهم للتعبد لصالح الأحزاب المختلفة في السودان إلى تعميق الخلافات البينية وإثارة النعرات القبلية.¹

ثانيا: أسباب خارجية: لقد شكل المتغير الخارجي واحدا من العناصر الطارئة والمؤثرة على النزاع في دارفور ، حيث تسعى القوى الخارجية ذات الصلة إلى نقل النزاع من إطاره الداخلي المحلي إلى الإقليمي ثم الدولي كما جرى تضخيم صورة النزاع الحاصل خاصة عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تعرّف نفسها بالإنسانية والإغاثية ، وجرى التسويق للنزاع عبر وسائل الإعلام التي تعتبر تقارير هذه المنظمات كمصادر للتطورات الحاصلة في الإقليم.² وتغذي عدة أسباب عملية التدخل الأجنبي في دارفور نذكر منها على سبيل المثال:

¹ محمد عبدالله، مرجع سابق، ص ص 30-47

² زياني ، مرجع سابق، ص 58

1. **التفاعلات الاجتماعية والسياسية مع دول الجوار:** من الأسباب الإقليمية للتدخل في مشكلة دارفور من طرف دول الجوار خاصة، هي تلك التقاطعات الاجتماعية المتمثلة في التداخل بين التركيبات القبلية والإثنية حيث أن السودان بلد شاسع بحدود مفتوحة ، خاصة على الجهة الغربية مع تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى. ولقد شكلت الحدود التشادية-السودانية الممتدة على طول 600 كم واحدة من الأسباب المهمة في تصعيد النزاع وانتشار رقعة المواجهات بين القبائل المتنازعة¹، ولم يكن خفيا دور الحكومة التشادية من خلال الرئيس "ديبي" الذي ينتسب الى الزغاوة احدى القبائل الرئيسية في دارفور في دعم الحركات المتمردة في الإقليم وهو ما أدى إلى سلوك مماثل من الحكومة السودانية التي شرعت في دعم متمردين ضد النظام السياسي في تشاد، وينسحب الأمر على ليبيا التي تعدها دراسات كثيرة موطناً أصلياً لقبيلة المسيرية المعروفة في دارفور². وقد أدى هذا التداخل القبلي و الإثني إلى جانب تداعيات النزوح الناتج عن الحرب في دارفور نحو دول الجوار، أدى إلى تفاعل سياسي من الأنظمة الحاكمة في كل من ليبيا وتشاد نتج عنه تدخل مباشر ساهم إلى حد بعيد في تصعيد أزمة دارفور من خلال السماح بتسرب الأسلحة إلى الإقليم ودعم وإيواء المتمردين .

2. **المطامع والأهداف الاقتصادية:** يدخل هذا ضمن الإطار الدولي للصراع من أجل الموارد ، فلا تكاد القوى الكبرى في العالم تغيب عن أي نزاع يدور في مناطق تتوفر على مصادر الطاقة والموارد الاقتصادية المختلفة، ويتضح من خلال أدوار القوى الخارجية التي تسعى للتدخل في دارفور مطامعها الاقتصادية خاصة تلك الهادفة الى السيطرة على موارد الطاقة والمعادن التي تتوفر عليها الإقليم. كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة المحافظين وحلفائها الأوروبيين في أزمة دارفور مدخلا

¹ جيرومي توبيانا، "حرب تشاد-السودان بالوكالة وعملية دارفور تشاد: الأسطورة والحقيقة"، مسحة الأسلحة الصغيرة،

عدد (16) (سبتمبر 2007)، ص 14

² محمد أنور ، "قبيلة المسيرية: الأصل العربي والهوية السودانية"، مجلة أفريقيا قارتنا، عدد (08) (نوفمبر 2013) ، ص

لوضع قدم في السودان في إطار خطتها الواسعة لمشروع الشرق الأوسط الجديد خاصة بعد ما تكبدته من خسائر في العراق ... وهي ترى في السودان تهديدا لقيام الكيان الصهيوني ، خاصة إذا نجحت أي خطة للتكامل العربي حيث يمكن للسودان أن تغطي نسبة مهمة من احتياجات الوطن العربي الاقتصادية.

كما إن دخول السودان في مجال التنقيب على النفط بقوة بإنتاج يومي يناهز الـ 345 ألف برميل يوميا مع احتياطي يقدر بـ 183 مليار برميل، وهذا ما يجعل السودان تتفوق على بعض الدول المهمة في سوق النفط فقد سجلت الصادرات النفطية للسودان ما نسبته 75% من إجمالي الصادرات ، وقدرت في 2004 بـ 373 مليار دينار سوداني، فضلا على الامكانيات التي يتربع عليها إقليم الغرب ومنه بنسبة كبيرة إقليم دارفور، إلى جانب اليورانيوم الذي يغتني به الإقليم.¹

3. **استقواء المعارضة بالقوى الخارجية:** أبدت الأطراف المعارضة للنظام السوداني في إقليم دارفور رغبتها ودعوتها للتدخل الأجنبي كخيار لإنهاء أزمة دارفور ، وانتهجت في هذا الإطار سبل مختلفة كالضغط على الحكومة برفع سقف المطالب في المفاوضات كما سعت جاهدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإجازه التدخل الدولي في دارفور وهو ما مكن الأطراف الخارجية من الخوض في مسألة دارفور بغض النظر عن شرعية التدخل من عدمه أو التحجج بسلوك المعارضة لشرعنة التدخل، كما أن التسويق الإعلامي بالوضع الإنساني ووصفه بالإبادة الجماعية والمجازر ضد الإنسانية كانت حجة مساندة للمتمردين ودفعت بالقوى الأجنبية إلى حشد الدعم المادي والمعنوي في المنابر الدولية لتحقيق رخصة دولية للتدخل المباشر على غرار التسليح المستمر للمتمردين ومعارضتي القوات الحكومية في الإقليم.²

¹ Hamid Eltgani Ali, *Op.Cit* , p 211

² حمدي عبد الرحمان، " التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وأفريقيا"، *العالم الإسلامي: عوامل النهضة وآفاق البناء*، تقرير البيان الاستراتيجي، العدد الرابع (4)، 2007، ص 259-260

المطلب الثالث : مراحل تطور النزاع في دارفور

تختلف الروايات حول النزاع الأول الذي ظهر كحالة تستحق المعالجة الخارجية في دارفور، فوفقاً لكثير من الباحثين على غرار أحمد أبو سعدة في كتابه "العاصفة السوداء" لم تسجل حالة تخطى فيها النزاع حدوده الطبيعية بخلاف صغير بين رعاة ومزارعين إلا عام 1969 حين انتشرت عمليات النهب والسرقعة بعد الهجوم الذي نفذته الجبهة المناوئة لنظام جعفر النميري¹. ويرجع بعض الآخر أصول مشكلة دارفور الى التركة الاستعمارية بعد رحيل الاحتلال البريطاني في 1956² والحرب الأهلية التي خلفت دماراً هائلاً في البنى الاقتصادية والاجتماعية فضلاً على المعاناة الانسانية. كما عانى السودان من حالات الفوضى وعدم الاستقرار والانقلابات العسكرية المتوالية وعلاقة ذلك بالفساد والاستبداد ومن ثم التهميش الذي لحق العديد من أطراف المجتمع السوداني زيادة على قسوة العوامل الطبيعية وأزمات الجفاف والجوع. من جهة أخرى لم يصطح البعض على الخلافات بأشكالها في دارفور "نزاعاً" إلا في العام 2002 بعد انطلاق المواجهات المسلحة والمباشرة بين الجماعات القاطنة لهذا الإقليم وتلك التي ترتاده في تنقلاتها الرعوية تبعاً للمواسم المختلفة. وبين هذا وذاك لا شك أن إقليم دارفور كبقية الأقاليم السودانية لم يكن بعيداً عن مسرح التطورات والتغيرات المتتالية التي عرفها النظام السياسي لدولة السودان منذ استقلالها والتي وصفت بالدراماتيكية على خلفية الانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية التي لم تكن تعمر طويلاً حتى تليها أخرى.

1. جذور النزاع: كما سبقت الإشارة في عنصر الأسباب الرئيسية للنزاع بين قبائل

دارفور فقد شكلت الموارد المائية والخلافات الدورية بين المزارعين والرعاة جذوراً رئيسية لإشعال فتيل الأزمة، ولا يتفق المتابعون على تاريخ محدد لبداية النزاعات حول هذه الموارد باعتبار ذلك يشكل تفاعلاً دورياً بين قبائل وجماعات إثنية غير مستقرة وأخرى تدعي بملكيتهما للأراضي ومناطق الكلاً، غير أن النظام التقليدي

¹ بو عزيز، مرجع سابق، ص 157

² محمد بني سلامة، "أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور نموذجاً"، المستقبل العربي، عدد (347) (يناير 2008)، ص ص 79-95

للقبائل الدارفورية كان دائما يوقف تلك النزاعات المتفرقة ولو بشكل مؤقت . إلا أن إلغاء الإدارة الأهلية واستبدالها بالنظام الإداري الجديد ساهم إلى حد بعيد في زيادة حدة النزاعات، وهو السلوك الذي استهدفت منه السلطة المركزية فرض الحضور الميداني وتقوية هيبة الدولة على مستواها المركزي والولائي، دفع هذا إلى جانب الظروف الطبيعية مثل جفاف 1971¹ إلى اتساع رقعة الحركة لدى المزارعين والرعاة وتوجهت قبائل من الشمال والغرب إلى منطقة الجنوب مما أثار مشاعر أهل الديار التي لم تتسع لاستعاب هذا النزوح البشري ، وانتقلت بؤر النزاع من مناطق الشمال إلى الجنوب . وتجدر الإشارة إلى ان تلك النزاعات لم تكن تعرف تصنيفا قريبا إثنيا، فكثيرا ما كانت تنشأ عن احتكاكات بين المزارعين والرعاة أو بين الرعاة من البقارة أو الابل ، كما نجد أنها في الاغلب كانت بين القبائل العربية – العربية أو القبائل الأفريقية فيما بينها.²

2. تسييس النزاع: قبل أن يتم إلغاء الإدارة الأهلية في دارفور من طرف الحكومة

المركزية لم تكن هذه الأخيرة تحظى بسمعة جيدة لدى سكان دارفور بسبب التهميش السياسي والاقتصادي وغياب التنمية عن الإقليم، وعلى غرار ذلك اتجهت القوى السياسية في السودان إلى استغلال الخلافات الداخلية والخلافات بين القبائل للتعبيئة والترويج لبرامجها وخططها السياسية ومساعدتها للوصول إلى السلطة.

في فترة حكومة الصادق المهدي في 1986 تجمعت القبائل العربية تحت ما عرف بالتجمع العربي بدعم من حزب الأمة ودخلت في مواجهات دامية مع قبائل الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في حكومة الإئتلاف، وبالرغم من وجود خلفيات تقليدية للنزاع بين القبائل إلا أن تدخل القوى السياسية على الجانبين الذي كان يهدف إلى تحقيق مستوى معين من النفوذ والتوازن في الإقليم بالنسبة لكل طرف

¹ United Nations Environment Programme, *Water resource management in humanitarian programming in Darfu: The case for drought preparedness*, (October 2008)

² Abdel Salam Sidahmed and others, *The Responsibility to Protect in Darfur: The Role of Mass Media*, (New York: Rowman & Littlefield, 2010) p 22-23

سياسي أدى إلى تأجيج النعرات القبلية وتفكيك النسيج القبلي¹ ، واتجه النزاع الذي تحول من صورته التقليدية كنزاع حول الماء والمرعى إلى نزاع سياسي حول السلطة والنفوذ السياسي والسيطرة على الثروات الاقتصادية ، وقد نجحت حكومة الانقاذ بعد 1989 في احتواء الوضع بشكل مؤقت بعد أن أرغمت الطرفين إلى توقيع اتفاق صلح إلا أن المواجهات استؤنفت في 1993 خاصة بين قبائل الفور والمساليت والزغاوة ، وتصاعدت الأزمة بشكل خطير بعد انتشار عمليات النهب المسلح وإحراق الأراضي والمساكن بدعم من القوى السياسية والحكومة المركزية التي ساهمت في تأجيج الوضع من خلال إنشاء إدارات أهلية أدت الى توطين بعض القبائل الرعوية وأغلبها قبائل وافدة من تشاد على حساب القبائل المستقرة وأراضيها، واتضحت ملامح التوجه العسكري للنزاع بعد احتلال مجموعة مسلحة من أبناء الفور بتحالف مع قبيلة الزغاوة باحتلال عاصمة "قولو" عاصمة محافظة جبل مرة في 19 جويلية 2002.²

3. عسكرة النزاع: بعد احتلال متمردين من الزغاوة والفور لعاصمة جبل مرة بغرب دارفور تم الإعلان لأول مرة عن الحركة المسلحة وتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دارفور³ وحددت أهداف الحركة بتحرير الإقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تردي الخدمات وتهميش المنطقة . وفي 2003 تحولت دارفور إلى منطقة عمليات عسكرية لمواجهة التحالف خاصة بعد انتشار ادعاءات في محيط الحكومة على أن مسلحي الزغاوة يسعون إلى إقامة "دولة الزغاوة الكبرى" والتي تضم دارفور وتشاد وأجزاء من ليبيا والنيجر⁴، ساهم هذا الادعاء في تقريب التجمع العربي من الحكومة المركزية والتنسيق معها لمواجهة التهديد الأمني وتغيير لاحقاً اسم الحركة المسلحة لتحرير دارفور إلى حركة تحرير السودان ليتطابق مع الحركة الشعبية التي يقودها جون قرنق في الجنوب ولها جناح عسكري سمي بجيش تحرير

¹ أبو المجد ، مرجع سابق ، ص

² Claude Cotard, *Les larmes du Darfour*, (Lille: The Book Edition, 2010) P 26

³ Carina E. Ray and Salah M. Hassan, *Darfur and the Crisis of Governance in Sudan: A Critical Reader*, (London: Cornell University Press, 2009) p 176

⁴ ادريس شمس الهدى، *دارفور: المؤامرة الكبرى* ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة، 2006) ص 67

السودان حيث قامت الحركة منذ 2004 بتنظيم عمليات ضد أهداف حكومية أو ضد الميليشيات العربية التي تكونت لاحقاً تحت التجمع العربي، وفي مايو 2004 أعلنت الحركة عن دمج قواتها مع قوات التحالف الفيدرالي السوداني وهي حركة معارضة يقودها أحمد إبراهيم دريغ من قبيلة الفور¹.

ومنذ أحداث الفاشر في ابريل 2003 عندما تمكن المتمردون من تدمير 6 طائرات عسكرية في المدينة، اتجهت الحركات المعارضة في دارفور إلى تنظيم أجنحتها العسكرية وحشد الإمكانيات البشرية والمادية في ذلك، وواجهت الحكومة السودانية هذه التطورات من خلال دعم الأطراف التي تقف في صفها وتسليحها ضد المعارضين وظهر ما يعرف باسم الجنجويد وهي الميليشيات التي أثارت الكثير من الجدل عن الجهات التي تمولها بين الحكومة السودانية أو الأطراف الخارجية²، إلا أن المعروف عنها هو شدة العنف الذي تنتهجه في مواجهة الأطراف المعارضة للحكومة المركزية بما فيها القبائل الأفريقية التي كانت ترغمها على هجر مقراتها وموارد المياه والمراعي التي تملكها. كما نفت الحكومة السودانية اتهامها بتسليح الجنجويد على اعتبار أن الأهداف التي يغير عليها مسلحو الجنجويد تتقاطع مع أهداف القوات النظامية التي اعتبرت غايتها من التدخل في دارفور هي مسألة الأمن القومي وفرض الاستقرار.

وإزاء الوضع الخطير الذي عرفه الإقليم غداة ارتفاع حدة المواجهات المسلحة والازدياد المخيف في عدد الضحايا وخروج النزاع عن السيطرة بتعدد أطرافه وتدخل الأيدي الأجنبية، صارت مشكلة دارفور حديث الإعلام الدولي وتصاعدت المطالب

¹ Carina E. Ray, *Op, Cit*, p 172

² Howard Adelman, Elazar Barkan, *No Return, No Refuge: Rites and Rights in Minority Repatriation*, (New York: Columbia University Press, 2011) p150

بالتدخل الدولي لإنهاء ما أسمته الإبادة العرقية والاعتصام الجماعي، وأن ما يعيشه الإقليم هو جرائم واضحة ضد الإنسانية لا مفر من تدخل خارجي لإنهائها.¹

4. **البحث عن الحل:** وصل النزاع في دارفور إلى مرحلة لا تطاق من خلال النتائج الكارثية لعدد الضحايا ومستويات التخريب والنهب والحرق والتشريد الذي طال سكان الإقليم ، وقد حاولت الحكومة السودانية منذ 2003 وضع حد لذلك عن طريق الحوار واتفاقات إطلاق النار التي كانت في كل مرة قصيرة الأجل ويتم خرقها من إحدى الأطراف المتنازعة. ولعل أهم محاولات لحل النزاع بطريقة سلمية في دارفور منذ سبتمبر 2003 والتي سيتم التطرق لها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة هي:²

- مبادرة الحكومة السودانية في سبتمبر 2003

- محادثات "أبشي" في تشاد في 2003

- اتفاقية انجمينا في ابريل 2004 لوقف إطلاق النار

- مفاوضات أبوجا أغسطس 2004 واتفاق 2005

- اتفاق الدوحة للسلم في دارفور 2011

وقد تخلل هذه المحادثات والاتفاقات قرارات مختلفة وعديدة لإنهاء النزاع تبنتها جهات حكومية ومنظمات دولية كالاتحاد الأفريقي الذي انتهى به الأمر إلى تدخل ميداني لوضع حد للنزاع في نهاية 2004 وتحولت البعثة فيما بعد 2007 إلى بعثة مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بعد فشل الأولى في إنهاء المشكلة.

وفي تقييم تلك الجهود، يمكن القول أنها خففت من حدة المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع لكنها لم تضع حدا نهائيا للعنف، كما حققت من خلالها المعارضة الدارفورية خطوات مهمة في إطار المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية للإقليم ، لكن هذا الأخير لا يزال يشهد

¹ Amanda Grzyb, "Media coverage , activism, and creating public will for intervention in Rowanda and Darfur" in : Amanda Grzyb, *The World and Darfur: International Response to Crimes Against Humanity in Western Sudan*, (Quebec: McGill-Queen's Press – MQUP, 1st E, 2009) P P 61-67

² البحيري، مرجع سابق، ص 139

مواجهة خطيرة تهدد بعودة النزاع إلى مربعه الأول ودليل ذلك هو التمديد المستمر لولاية
البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والذي كان آخره في يونيو
2015 لمدة عام إضافي بعد ما وصف من طرف الأمم المتحدة بتدهور الوضع الأمني
مجددا¹

¹ الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار 2228 الخاص بتمديد ولاية UNAMID، 29 يونيو 2015، ص 5

المبحث الثالث : التداعيات الداخلية والخارجية للنزاع في دارفور

المطلب الأول: التداعيات الداخلية

أولا التداعيات السياسية والأمنية:

1. التوظيف السياسي للنزاع: قادت حملات الأحزاب والأطراف السياسية في السودان في محاولاتها لتبني واحتواء القبائل الدارفورية إلى زيادة تعقيد النزاع وإعطائه أبعاد سياسية تجاوزت الأسباب التقليدية له، وقد ساهم تسييس الخلافات الإثنية والقبلية إلى حد بعيد في تفكيك النسيج الاجتماعي الدارفوري، ومن جهة آخر أدى ذلك إلى ارتباط النزاعات القبلية بمؤسسات الدولة وأدائها زيادة على ما يعانيه النظام السوداني من أزمة في الشرعية وانعكاس كل ذلك على الأداء السياسي والوظيفي لمؤسسات الدولة وهذا بدوره أثر سلبيا على سياسات التنمية وبروز مشكلة الجهوية والإقصاء السياسي¹.

2. تنامي الولاءات دون الوطنية: في ظل التهميش السياسي لدارفور من طرف الحكومة السودانية واستغلال القوى السياسي للحاضنات القبلية والطائفية فضلا على مخرجات النزاع المسلح، تولد لدى سكان الإقليم شعور متزايد بالغربة الوطنية في مقابل تنامي الاعتراف بالانتماء القبلي والعرقى، وأصبحت الأطراف المصنفة قبليا وإثنيا تغذي جماعاتها بأفكار وأجندات سياسية تناقض نظيرتها في القبائل والجماعات الأخرى. وقد عزز هذا السلوك غياب استراتيجيات وطنية لتنمية الحس الوطني وتعزيز روابط الوحدة القومية وقامت الأطراف المسؤولة عن ذلك بدعم قبيلة على حساب أخرى في حروبها المسلحة إضافة إلى سوء توزيع الثروة واحتكار الحكم، كلها عوامل ساهمت في تغذية روح العداة للآخر من الانتماءات القبلية الضيقة².

¹ Willemsse.K, " Darfur in War: The Politicization of Ethnic Identities?", *ISIM Review*, Volume 15, Issue 1, (Spring, 2005), p 14-15

² "مشكلة دارفور: تداعيات الأزمة في أعقاب اتفاق السلام"، في:

3. تزايد المطالب الانفصالية: لقد أدى قيام دولة جنوب السودان 2011 ونجاح المتمردين في الجنوب من فرض رؤيتهم بقوة السلاح إلى تنامي إحساس عام داخل القوى الدارفورية المناهضة للحكومة المركزية أن الحراك المسلح هو السبيل الوحيد لتحقيق المطالب التي وصلت إلى مستوى الاستقلال عند بعض الأطراف المتنازعة في دارفور وعلى رأسها القبائل التي يجمعها البعد الديني والتاريخي الذي جعل الإقليم خلال زمن السلطنة تعيش نوعا من الاستقرار الذي لم يتوفر في ظل الحكومات السودانية المتعاقبة¹. كما لعب التدخل الأجنبي في مشكلة دارفور دوره في تغذية مطالب الانفصال ومحاولة الربط بين متمردي الجنوب والحركات المعارضة في إقليم دارفور، كما أن هذا المسعى يخدم القوى الأجنبية التي تستهدف ثروات الإقليم وموارده الاقتصادية².

4. الملاحقات القضائية الدولية لمسؤولين سودانيين: وضع التوصيف الدولي لأزمة دارفور بوصفها أعمالا منتهكة لحقوق الإنسان كثيرا من المسؤولين السودانيين على رأس لائحة المطلوبين دوليا للتحقيق والمحاكمة في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وكان أهم المطلوبين الرئيس عمر حسن البشير، وفي تاريخ 5 أبريل 2005 قدم الأمين العام للأمم المتحدة ملفا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يضم 51 من الشخصيات السودانية متهمة بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور³.

5. انتشار الأسلحة وتفشي الأعمال العدائية: اجتمعت العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتردية في الإقليم لتضاف إلى الانفلات الأمني المتفشي في دارفور وأدت إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والمتوسطة وحتى الأسلحة المتطورة لاحقا، فقد كانت البطالة بين

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec16.doc_cvt.htm (2015/6/6)

¹ منى عبد الفتاح، "استفتاء دارفور: من يجتاز طريق الأشواك" في:

(2015/12/06) <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/4/27>

² عبد الله الصالح، "هل يتكرر سيناريو الجنوب السوداني؟" في: <http://alasar.me/articles/view/5330>

(2015/12/06)

³ Elizabeth Rubin, « If Not Peace, Then Justice», in:

http://www.nytimes.com/2006/04/02/magazine/02darfur.html?pagewanted=all&_r=0

(06/12/2015)

الشباب وأفراد القبائل خاصة أهالي الضحايا سببا في دفعهم للانخراط في صفوف الميليشيات والحركات المسلحة واقتناء الأسلحة المهربة واستعمالها في أعمال النهب والتخريب. كما لعبت الأطراف الأجنبية دورها في تزويد المتمردين بالأسلحة وعلى رأسها الدول المجاورة كتشاد وليبيا¹، وصارت دارفور مسرحا لأمرأء الحروب وشبكات التجارة في المرتزقة والأسلحة²، وتكونت مناطق ومعسكرات للتدريب في كل من جبل مرة والحدود مع تشاد وأفريقيا الوسطى حيث تنتشر الحركات المسلحة المناهضة لأنظمة البلدين، وقد صعبت هذه الظروف من تطبيق قرارات اتفاقيات السلام لاحقا بجمع أسلحة المتمردين ووقف إطلاق النار. كما انتشرت أعمال النهب والسرقة المنعزلة.

ثانيا التداعيات الاقتصادية:

1. انهيار البنى التحتية: أفرزت الحروب المسلحة بين أطراف النزاع في دارفور إلى حرق مئات القرى وتخريبها وتشريد قاطنيها، ورغم الاهتمام المتواضع أو شبه المنعدم التي أولته الحكومات السودانية بمشاريع التنمية والبنية التحتية بالإقليم فإن النزاع المسلح قد أدى إلى تأجيل هذا الاهتمام وأصبح خط السكة الحديدية الرابط بين جنوب دارفور وكردفان وباقي الولايات يعرف تذبذبا مستمرا في تشغيله نتيجة الأعمال المسلحة، كما أن احتياجات السكان الأساسية تكاد تكون غائبة ففي ظل استمرار سقوط الضحايا والجرحى تجد المنظمات الإغاثية وبعثات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة صعوبات كبيرة في إيصال المساعدات ومعالجة المرضى والجرحى بسبب غياب المستشفيات ومراكز العلاج³.

¹ Richard Barltrop, *Darfur and the International Community: The Challenges of Conflict Resolution in Sudan*, (London: I.B.Tauris and CO LTD, 2011) p 20

² حسن الحاج أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن القومي للسودان على حدوده الغربية"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد (22) (ربيع 2009)، ص ص 9-29

³ البرت غونزاليز، "أناس كثيرون وموارد قليلة: أطباء دارفور ومرضاهم"، *أصداء من دارفور*، مجلد (4) عدد (6)، (مارس 2013)، ص ص 18-21

2. تراجع الانتاج الوطني وتزايد النزاع على الموارد : أدت عمليات التخريب وتهجير المزارعين والفلاحين في إقليم دارفور إلى تعطيل العملية الإنتاجية على مستوى نشاط سكان الإقليم وبالتالي على المستوى الوطني، حيث تحالفت الظروف الطبيعية التي ميزها الجفاف والتصحر مع الحصار الاقتصادي والنهب المسلح وزيادة الصراع على موارد المياه¹، فضلا على تأجيل استغلال الثروات الباطنية التي تتربع عليها المنطقة الى اجل غير مسمى في ظل التوتر الحاد بعد أن كانت الحكومة السودانية قد أعلنت في جوان 2000 إلى أن عملية الاستكشاف البترولي ستبدأ رسميا في الشمال الغربي ودارفور²، وقدرت الخسائر في الثروة الحيوانية بسبب العمليات القتالية وعمليات التخريب بالآلاف سواء بالإبادة أو النهب والتهريب فبعد أن كانت تساهم دارفور بما نسبته 30% من تجارة الثروة الحيوانية السودانية حسب تقرير جيرالد حول تجارة المواشي في دارفور، تراجع إسهامها إلى 15% بين عامي 2002 و 2008³

3. العقوبات الاقتصادية على السودان: بدأت الدول الغربية وبقية الولايات المتحدة في التعامل بمنطق العقوبات على السودان منذ وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة في 1989 واعتبرت السودان دولة إرهابية فبدأت بتقليص العلاقات الدبلوماسية من الجانبين، وفي 1991 بدأت في التوجه نحو الحصار الاقتصادي بعد موقف السودان المساند للعراق في حرب الخليج الثانية، وفي 1997 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حذرا اقتصاديا على السودان ومنعت أي نشاط اقتصادي لشركاتها على السودان. وبعد تسارع أزمة دارفور اتهم الأمين العام للأمم المتحدة الحكومة السودانية والمليشيات الموالية لها في 2004 بارتكاب أعمال إبادة جماعية وتطهير عرقي⁴، وبالرغم من تبريرات الحكومة السودانية وزيارة المسؤولين الأممين للسودان ودارفور فقد استندت القوى الغربية على المواقف الدولية المنزعجة من الوضع في

¹ Hamid Eltgani, *op. cit*, p 94

² بو عزيز، مرجع سابق، ص 122

³ خالد التيجاني النور، *اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد*، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، 2014) ص 07

⁴ البحيري، مرجع سابق، ص 279-281

دارفور لتشديد عقوباتها الاقتصادية على السودان من خلال المحاصرة الاقتصادية شملت صناعة النفط السودانية وقامت الولايات المتحدة بقصف مصنع للأدوية في السودان ، وكذا من خلال سياسات الترغيب والترهيب في إطار المعونات الاقتصادية حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات اقتصادية للسودان منذ خمسينيات القرن العشرين إلا أنها بدأت تربط مساعداتها الدولية بما فيها الموجهة لحل النزاع في دارفور بشروط على الحكومة السودانية في إطار نشاط المنظمات الدولية ومدى التقدم في الوصول إلى حل لأزمة دارفور كما حدث في مؤتمر أوصلو للمانحين في أبريل 2005¹

ثالثا التداعيات الاجتماعية والإنسانية:

1. ارتفاع عدد الضحايا من القتلى والنازحين داخليا: أدت الحرب في دارفور منذ 2003 فقط إلى مقتل ما يزيد عن 300 ألف شخص². كما تعد بعض التقارير الدولية التي خصت نتائج النزاع بإحصاء ما بين 200 و400 ألف قتيل في وقت تقول الحكومة السودانية أن هذا العدد لا يتجاوز العشرة آلاف شخص 10.000³، و أوضحت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الانسانية العاملة بدارفور أو المهتمة بالوضع في الإقليم بشكل أكثر تركيزا على إحصاء وتوصيف حالات النازحين وما يعانونه من انتهاكات حقوق الانسان كالاغتصاب والنهب والتهجير فضلا على غياب التعليم والرعاية الصحية. وقد استهدفت الميليشيات وعلى رأسها الجنجويد عمليات التهجير القسري وسلب الأراضي والممتلكات خاصة ضد القبائل الأفريقية ، وبلغ تعداد النازحين داخليا في نهاية العام 2012 حسب إحصائيات الأمم المتحدة ما يناهز 2.5 مليون نازح يعتمدون بشكل كامل على برنامج الغذاء العالمي وعدد من الوكالات والمنظمات الإغاثية ، كما أن نفس التقارير تقول بأن ما يقارب نفس الرقم يمثل عدد النازحين في

¹ مختار موسى، مرجع سابق، ص 283-287

² IRC, "Darfur Crisis", in: <http://www.rescue.org/darfur-crisis-10-years> (07/12/2015)

³ Mahmoud Abbaker Suleiman, *Op. Cit.*, p 9-10

الخرطوم إضافة إلى النازحين من جنوب السودان والذين استقر عدد كبير منهم في دارفور¹. وتصنف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دولة السودان ضمن أكبر الدول من حيث عدد النازحين داخليا². ووفقا لنفس المصدر فإن استمرار عملية النزوح الداخلي في السودان لا تزال مستمرة حيث سجلت ما بين شهري يناير و أغسطس 2014 ما يبلغ 460.000 نازح داخليا³. ومن هنا يتضح لنا حجم المتاعب التي تسببها قضايا اللاجئين والمهجرين في دارفور فضلا على كونها نتائج للحرب الدائرة في الإقليم.

2. تفكك النسيج القبلي لدارفور: قامت الحكومات السودانية المتعاقبة – عن قصد أو عن غير قصد- بعدد من الإجراءات حتى قبل ظهور الحركات المسلحة في دارفور في 2003، ساهمت في التقليل من أهمية الوسائل التقليدية لتسوية النزاعات بين القبائل أو الرعاة والمزارعين في الإقليم، فعلى غرار حكومة النميري التي حلت نظام المندوبين المحليين وإلغاء الإدارة الأهلية ورغم أن حكومة الإنقاذ الوطني حاولت إقرار قانون منظم للوسائل والأساليب التقليدية للنظام الأهلي في دارفور إلا أن شيوخ القبائل و القيادات أو ما عرف بالمندوبين المحليين كانوا قد فقدوا بالفعل رصيда مهما من قوتهم التقليدية في المجتمع الدارفوري⁴، ولم يتمكن النظام الحكم الإقليمي البديل من استيعاب التنوع القبلي ولا ملء الفراغ الذي خلفه نظام الإدارة الأهلية الذي كان سببا مهما في مراحل سابقة من الاستقرار والتعايش بين قبائل عربية وأخرى أفريقية رغم تقاطع مصالحها ونشاطاتها الاقتصادية، فقد فشلت الحكومة المركزية في ملاءمة سياساتها الإدارية والقانونية مع الخصوصية التي يتمتع بها التكوين الاجتماعي في دارفور

¹ "في معسكرات النازحين بدارفور: حوالي 50 ألف حالة اغتصاب"، في:

<http://www.hurriyatsudan.com/?p=131638> (2015/12/06)

² "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مهجرون داخل أوطانهم"، *صحيفة القدس العربي*، عدد (8100)، (10 ماي 2015)، ص 27

³ "2015 UNHCR country operations profile – Sudan" in:

http://conferenceweb.africanunion.local/Proof_Reader.aspx (07/12/2015)

⁴ خفاجي، مرجع سابق، ص 5

والذي تأسس بشكل تراكمي على مر العصور.¹ كما تنامت أسباب العداء والكرهية بين القبائل الدارفورية بصورة غير مسبوقه وأسقطت القيم والروابط المعنوية التي كانت قاعدة صلبة لتعايشها جنباً إلى جنب في وقت سابق.²

المطلب الثاني التداعيات الخارجية

1. محاولات تدويل الأزمة: في ظل الفشل المستمر للجهود الداخلية من طرف حكومة السودان لاحتواء النزاع ووضع حد لتداعياته، تعالت الأصوات الدولية المطالبة بالتدخل لإنهاء ما أسمته حرب الإبادة والجرائم ضد الإنسانية. ويعتبر التدخل الدولي في السودان وقضية دارفور سبباً ونتيجة في نفس الوقت، وساهم التفاقم في أزمة السودان في انكشاف أزمة الشرعية في النظام السوداني حسب اعتقادات القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت جاهدة إيصال القضية إلى مجلس الأمن الدولي الذي توالى في ما بعد قراراته وتقاريره المشددة على خطورة الوضع في الإقليم، في وقت تفاننت الحكومة السودانية في التأكيد على أن الأزمة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الحل إلا بجهود سودانية محضة قبل أن تسلم الأمر إلى القبول بتدخل أفريقي في 2004.³

2. مشكلة اللاجئين وتأثيرها على دول الجوار: بعد عشر سنوات من المعارك الدامية في دارفور بلغ عدد اللاجئين من الإقليم إلى الدول المجاورة ما يناهز المليون شخص، وقد استمرت حملات اللجوء وإنشاء المعسكرات على الحدود الشرقية لدولة تشاد وكذا الحدود الليبية السودانية حتى بعد تدخل بعثات حفظ السلام الأفريقية وبعدها "اليوناميد"⁴ وإلى جانب معاناة اللاجئين الوافدين من دارفور إلى دول الجوار

¹ زياني، مرجع سابق، ص 71-72

² المكان نفسه

³ أحمد حسين الشيمي " أزمة دارفور بين التدويل والتسوية" في: <http://ahlan.com/2010/11/25/darfur-crisis> (2015/12/07)

⁴ سليمان محمد العناني " أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني" في: <http://www.minshawi.com/other/anany.pdf> (2015/12/07)

واجهت الدول المضيفة والمنظمات الإنسانية مشاكل حقيقية سواء في توفير الظروف الملائمة في المعسكرات وتوفير احتياجات اللاجئين ، أو في مواجهة خطر الجماعات المسلحة التي لاحقت لاجئي دارفور إلى ما وراء حدود السودان، وقد شكل التزايد المستمر لعدد اللاجئين الوافدين على تشاد مثلاً ضغطاً حقيقياً على الموارد ...

3. تدخل المحكمة الجنائية الدولية: بدأ تدخل المحكمة الجنائية الدولية في قضية دارفور بعد تقديم الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2005 ملفاً يضم قائمة من 51 اسماً لمسؤولين سودانيين متهمين في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، و جدير بالذكر أن تسليم أي مطلوب لدى المحكمة يعد واجباً على أي دولة موقعة على اتفاقية روما 1998 ، المؤسسة لهذه المحكمة. وقد أعطى هذا التطور على مستوى مشكلة دارفور فصلاً مهماً من فصول التداعيات الدولية للنزاع، فقد أثر ذلك على التفاعلات بين الحكومة السودانية ونظرائها من الدول الأفريقية التي تعد أكثر الدول المصدقة على نظام روما، وكذا على علاقات تلك الدول مع المحكمة الجنائية الدولية.

الفصل الثاني

تطور الآليات القارية و الإقليمية لحل
النزاعات في أفريقيا

ظلت مشكلة النزاعات في أفريقيا على رأس أجندات العمل المشترك لدولها وقادتها منذ باكورة مشاريع الوحدة والتكامل في أفريقيا، سواء على مستواها القاري أو المستويات الإقليمية أين اختصت بها المجموعات الاقتصادية الإقليمية كالهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا "IGAD" أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "ECOWAS" ، أو غيرها من المنظمات الإقليمية الفرعية. وبقي هدف فض النزاعات وبناء السلام على غرار دعم حركات التحرر في القارة وكذا القضاء على مظاهر العنصرية و "الأبارتيد" واحدا من الأهداف المنشودة لمنظمة الوحدة الأفريقية "OAU" و الاتحاد الأفريقي "AU" لاحقا ، حيث بذلت لأجل تحقيقه جهود كبيرة ووضعت آليات مختلفة باختلاف ظروف وطبيعة النزاعات .

ويتناول هذا الفصل من الدراسة تطور الآليات القارية في المنظمات الأفريقية القارية والإقليمية في محاولاتها لفض وإدارة النزاعات في القارة الأفريقية على مستوياتها بين الدول وكذا النزاعات الداخلية المتمثلة في الحروب الأهلية والعرقية وصولا إلى استحداث إدارة خاصة بهذا المجال هي إدارة السلم والأمن، ووضعت لها جهازا متخصصا هو مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي .

المبحث الأول : حل النزاعات في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات

الإقليمية الفرعية

المطلب الأول : مسار الوحدة والتكامل في القارة الأفريقية

إن انشاء نظام تعاوني مبني على التضامن والعمل المشترك شكّل هدفا قديما ومحورا أساسيا للمضي قدما نحو مشاريع الوحدة في أجنادات القادة الأفارقة ، خاصة في ظل تشابه الظروف التاريخية التي مرت بها معظم الدول الأفريقية من استعمار خارجي وتفرقة عنصرية ، فضلا على التخلف الاقتصادي والنزاعات الداخلية وفيما بين الدول كنتاج لتلك الظروف التاريخية، ومن هنا اتضحت الخطوط العريضة لمشروع الوحدة الأفريقي الذي تجسد في منظمة الوحدة الأفريقية¹ 1963، وبعدها تحولت إلى منظمة الاتحاد الأفريقي 2002. رغم أن هذا لا ينفي وجود محاولات سابقة في شكل ندوات ومؤتمرات كانت ثمرة لجهود مثقفين ورجال دين وحتى مهاجرين أفارقة منذ 1900 في إطار ما عرف بمؤتمرات الجامعة الأفريقية التي انطلقت من لندن ، و مؤتمرات الشعوب الأفريقية². ثم إن وقوع الدول الأفريقية مطلع القرن العشرين – وهو زمن التكتلات الإقليمية - تحت وطأة الاستعمار الحديث جعل من تجسيد الأفكار أمرا صعبا ومحدودا للغاية . ورغم هذا التحدي فإنه يجدر بالذكر أن بعضا من القادة الأفارقة لبعض الدول المستقلة قبل تاريخ إنشاء منظمة الوحدة تمكنوا من المضي قدما في مشروع التكامل من خلال محطات أبرزها :

- حركة الوحدة الأفريقية التي انبثقت عن اجتماع "آكرا- غانا" في 1958³ والذي ضم مجموعة الدول الأفريقية المستقلة إلى غاية ذلك التاريخ وهي اثيوبيا والمغرب وغانا وتونس والسودان وليبيريا وليبيا والجمهورية العربية المتحدة ، واتفقت الدول على

¹ David J. Francis, *Uniting Africa: Building Regional Peace and Security Systems*, (Burlington: Ashgate Publishing Company, 2006) p 21

² المختار الطاهر كرفاع، " فكرة الوحدة الأفريقية وتطورها التاريخي" ، *المجلة الجامعة*، عدد 15 ، المجلد 3 ، (سنة 2013) ص 138

³ علي مزروعى وك. ووندجي، ترجمة اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام، *تاريخ أفريقيا العام* ، (باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ط1، المجلد الثامن، 1993) ص 525-526

تشكيل جهاز رسمي يتألف من الممثلين الدائمين لهم في الأمم المتحدة لتنسيق ودراسة المشاكل المشتركة لهم.

● مجموعة الدار البيضاء: تمخضت عن اجتماع ممثلي 12 دولة أفريقية بين 3 و 7 يناير 1961 في الدار البيضاء بالمغرب بناء على دعوة من ملك المغرب محمد الخامس، وانتهى الاجتماع بوضع ما عرف بميثاق الدار البيضاء الذي حمل مجموعة من المبادئ من أهمها مبدأ الوحدة الأفريقية وعدم الانحياز ومبدأ مقاومة الاستعمار ودعم حق الشعوب الأفريقية لتقرير مصيرها، وقد أنشأ الميثاق مجموعة من الأجهزة أهمها جمعية استشارية أفريقية لها مقر دائم وتعد اجتماعات دورية وأربع لجان متخصصة¹.

● مجموعة مونروفييا : في مايو 1961 عقدت مجموعة من الدول الأفريقية مؤتمرا بالعاصمة الليبيرية مونروفييا لدراسة المشاكل الأفريقية ودراسة سبل التعاون فيما بينها لعلها وقد غابت عن الاجتماع دول مجموعة الدار البيضاء بسبب رفض المؤتمر دعوة ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة²،

وفيما يلي تخلص الدراسة بالشرح الموجز أهم تجربة تكاملية في القارة الأفريقية وهي منظمة الوحدة الأفريقية وكيف تحولت إلى الاتحاد الأفريقي لتوضح لاحقا التطور في منهج تعامل المنظمة مع مسألة النزاعات وحل النزاعات في القارة على طول هذا المسار.

أولاً: منظمة الوحدة الأفريقية

تأسست منظمة الوحدة الأفريقية كأول تجربة للتكامل على مستواها القاري في الخامس والعشرين من مايو 1963 بعد اجتماع ثلاثين (30) من قادة الدول الأفريقية التي حققت استقلالها إلى غاية ذلك التاريخ³. فيما امتنعت دول مستقلة أخرى عن المشاركة احتجاجاً

¹ Daniel Don Nanjira, *African Foreign Policy and Diplomacy from Antiquity to the 21st Century*, (California: PRAEGER, Volume 1, 2010) P 253-254

² مزروعى، مرجع سابق، ص 811

³ Mohammad S Gassama, *From the OAU to the AU*, (Kanifing: Fulladu Publishers, E1, 2013) p 18

على حضور أنظمة أو دول لا تعترف بها هي، كامتناع المغرب احتجاجا على حضور موريتانيا ، وعدم مشاركة دولة "توغو" بسبب عدم اعتراف المنظمة بحكومتها الجديدة . لكن الدولتين وقعتا على ميثاق المنظمة بعد المؤتمر واعتُبرتا دولتين مؤسستين. و انضمت بقية الدول الأفريقية تدريجيا إلى المنظمة وفقا لتاريخ حصولها على استقلالها. ليصل تعداد الدول الأعضاء إلى 53 عضوا قبل تحول المنظمة إلى ما يعرف حاليا بالاتحاد الأفريقي وهي الصيغة الجديدة التي صار إليها مشروع الوحدة القاري منذ قمة "ديربان" بجنوب أفريقيا في 2002، وفي سنة 2011 ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى 54 بعد انفصال جنوب السودان عن ما كان يعرف بجمهورية السودان¹.

1. أهداف منظمة الوحدة الأفريقية

بناء على الظروف التي كانت تميز معظم القارة الأفريقية في 1963 فإن أهداف منظمة الوحدة الأفريقية بنيت لمعالجة الإفرازات السلبية لتلك الظروف على الدول الأفريقية خاصة منها تلك التي لم تحصل على استقلالها بعد وتمحورت أهداف المنظمة في النقاط التالية²:

- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية
- تنسيق الجهود والتعاون بين تلك الدول لتحقيق حياة أفضل لشعوب القارة الأفريقية
- الدفاع عن سيادة الدول الأفريقية وسلامة أراضيها
- القضاء على الاستعمار بجميع اشكاله في أفريقيا
- تشجيع التعاون الدولي أخذا في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان

¹Addis Ababa Othow Akongdi, *Impact of Political Stability on Economic Development: Case of South Sudan*, (Bloomington: AuthorHouse, 2013) P 81

² Domenico Mazzeo, *African Regional Organizations*, (Cambridge: Cambridge University Press, E2, 2014) P 57

ورغم أن ميثاق المنظمة في عنصر الأهداف لم يشر صراحة إلى موضوع حل النزاعات وتسوية الخلافات بين الدول الأفريقية إلا أن ذلك كان يشكل محورا هاما من محاور العمل المشترك وهو ما يؤكد النظام الهيكلي للمنظمة من خلال الأجهزة والآليات المستحدثة لهذا الشأن والتي سيأتي تناولها بالتفصيل في جزء لاحق من البحث.

2. الهيكل التنظيمي للمنظمة : كانت منظمة الوحدة الأفريقية تضم أربعة أجهزة رئيسية

وهي كما بينها ميثاق المنظمة¹ :

- مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : هو الجهاز الأعلى في المنظمة باختصاصات واسعة ، وأبرز مهامه مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك واعتماد القرارات والسياسات .
- مجلس الوزراء : هو ثاني أجهزة المنظمة من حيث الأهمية ويعتبر الجهاز التنفيذي لها وتمثل فيه الدول بوزراء خارجيتها أساسا، ويكون مسؤولا أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، كما يجتمع دوريا قبل مؤتمرات القمة لتحضير هذه الأخيرة ويقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر .
- الأمانة العامة : هي الجهاز الإداري الدائم للمنظمة والمعبر عن شخصيتها.
- لجنة الوساطة والتحكيم : ومهمتها تسوية النزاعات بين أو في الدول الأعضاء في المنظمة وتجنب تفاقمها وسيتم التعرض لهذه الآلية وتطورها بالتفصيل في جزء لاحق من البحث .

¹ Organisation de L'Unité Africaine, *CHARTRE DE L'OUA*, 5 mai 1963, P04

3. إنجازات منظمة الوحدة الأفريقية وتحدياتها

بالنظر إلى الظروف الداخلية والخارجية التي واكبت تأسيس وتطور منظمة الوحدة الأفريقية يمكن استنتاج التحديات التي واجهتها طيلة مسيرتها في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الآباء المؤسسين ، ومع التسليم بتلك التحديات التي عرقلت عمل المنظمة في بعض الأحيان، فإنه لا يمكن التغاضي عن الكثير من الخطوات التي قطعتها في مجالات التحرر من الاستعمار ومحاربة العنصرية وكذا تسوية النزاعات البيئية والداخلية في القارة الأفريقية¹.

إن الانقسامات الداخلية التي عرفتها حركات التحرر في الدول الأفريقية، والمشكلات المالية والفنية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، لم تمنع هذه الأخيرة من أن تنجح في حشد التأييد الدولي في الأمم المتحدة لصالح قضايا التحرر من الاستعمار رغم انقسام أعضائها في فترة الحرب الباردة بين المعسكرين، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا للنظام العنصري في جنوب أفريقيا ، فضلا عن الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء – المعلنة منها والخفية- . وتمسكت منظمة الوحدة الأفريقية بهدفها المتمثل في القضاء على الاستعمار بأشكاله مرورا إلى صيانة سيادة الشعوب وحققها في تقرير مصيرها

وقد تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية، في مطلق الأحوال من الاضطلاع بدور الحكم الفعال في عدد من النزاعات الأفريقية الداخلية² فقد عرفت القارة نوعين أساسيين من النزاعات منذ إنشاء المنظمة هي النزاعات الداخلية والنزاعات البيئية (أي بين الدول الأعضاء) . وقد تجلّى تناغم المنظمة في التعامل مع نوعي النزاعات من خلال استحداث الآليات الملائمة لكل منها وهو ما سيأتي ذكره لاحقا. ويبقى التعليق بإيجابية دور المنظمة في هذا المجال إلى حد معقول مقارنة بنوعية وظروف النزاعات والإمكانات المحدودة للمنظمة.

¹Adam Elhiraika and others, *Regional Integration and Policy Challenges in Africa*, (New York: PALGRAVE MACMILLAN, E1, 2014) p

² "منظمة الوحدة الأفريقية"، في: [http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6EF2D5F2-3CDF-](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6EF2D5F2-3CDF-4F81-A6EE-8286A6E5F245)

4F81-A6EE-8286A6E5F245 (13 مارس 2015)

ثانيا : التحول إلى الاتحاد الأفريقي:

1. نشأة الاتحاد الأفريقي:

الدعوة إلى الاتحاد الأفريقي ليست حديثة العهد وإنما سبق السعي إليها استقلال معظم الدول الأفريقية وتجسدت فعليا كما سبق شرحه في منظمة الوحدة الأفريقية في 1963، إلا أن الرغبة في مواكبة التطورات الدولية العالمية والإقليمية من التعاون الاقتصادي وعملا على تطوير نظام منظمة الوحدة الأفريقية و تفعيل آلياتها ، تقدمت ليبيا باقتراح لتحويل المنظمة إلى كيان جديد أكثر فاعلية يعرف بالاتحاد الأفريقي.

خلال القمة العادية الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر 1999 تقدم الزعيم الليبي السابق "معمر القذافي" بطلب لعقد قمة استثنائية لمناقشة مسألة تطوير منظمة الوحدة الأفريقية على المستوى الهيكلي والوظيفي ، و كان الاقتراح الليبي المقدم خلال الدورة الاستثنائية بسرت في سبتمبر من نفس السنة ينص على قيام ما سمي بالولايات المتحدة الأفريقية التي تم عرض تفاصيل مشروعها وأهدافها في ما عرف بإعلان سرت 1999/9/9 غير أن المشروع استبدل بالنص عليه بالاتحاد الأفريقي¹.

وقد أقرت الدول الأفريقية بعد سلسلة من المباحثات والمشاورات على مستويات ثنائية ومتعددة الأطراف إحلال تنظيم أفريقي جديد محل منظمة الوحدة الأفريقية وتوجت بمعقد لومي عاصمة توغو في مؤتمر القمة بين 10 و 12 يوليو 2000، حيث تمت الموافقة على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وجرت إحالته إلى الدول الأعضاء للتصديق عليه ، فيما تقرر دخوله حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من تصديق ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد تم ذلك بالفعل وبدأ سريان القانوني التأسيسي والاتحاد الأفريقي منذ قمة "ديربان" بجنوب أفريقيا في 2002²، ونصت المادة 23(1) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على: " أن يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، غير أن الميثاق

¹ Abdulqawi A. Yusuf and Fatsah Ouguerouz, *The African Union: Legal and Institutional Framework: A Manual on the Pan-African Organization*, (Leiden : Martinus Nijhoff Pub, 2012) p19

² Samuel M. Makinda and F Wafula Okumu, *The African Union: Challenges of Globalization, Security, and Governance*, (London : Routledge , 2E ,2008) P 32

يضل ساريا لفترة مدتها سنة واحدة أو لمدة أخرى يحددها المؤتمر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية الأفريقية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد، أو إحالة جميع المسائل ذات الصلة إليه¹.

2. دوافع التحول للاتحاد الأفريقي:

لعل من أهم الدوافع التي أدت إلى تأسيس الاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى المعطيات الدولية والتطورات في البيئة العالمية والإقليمية كانت مسائل جوهرية عدة بمثابة الحافز الأساسي لهذه النقطة حيث لم تبد منظمة الوحدة الأفريقية نجاعة كافية لمعالجة مسائلها الفرعية، ونذكر من هذه الدوافع :

- **قضايا السلم والأمن :** كثير من المسائل التي تهدد السلم والاستقرار في أفريقيا وهي مشاكل تشترك فيها العديد من البلدان الأفريقية كانت سببا و دافعا أساسيا لتحرك القادة الأفارقة نحو محاولة بعث روح العمل القاري المشترك الهادف إلى إيجاد حلول نهائية لها، من خلال تطوير الصبغة المؤسسية والنظامية لمنظمة الوحدة الأفريقية التي لم تنجح بالمستوى المطلوب في هذا المجال والسعي لإيجاد مداخل منهجية مناسبة للتعامل مع هكذا مشاكل في إطار الكيان الجديد "الاتحاد الأفريقي" ، ومن أبرز هذه المشكلات نذكر :

- استمرار الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية في الدول الأفريقية² والتي غالبا ما ينتج عنها عمليات التطهير العرقي والمذابح الجماعية وجرائم الحروب، ولعل أبرزها في الحالة الأفريقية رواندا، النيجر، بورندي والسودان والصومال و أنغولا وموزمبيق وليبيريا³ ، ومن الواضح أن جهود الآليات التي

¹ African Union, *CONSTITUTIVE ACT OF THE AFRICAN UNION*, 11 JULY, 2000, p15

² Albrecht Schnabeland David Carment, *Conflict Prevention from Rhetoric to Reality: Organizations and Institutions*, (Lanham : Lexington Books, V1, 2004) p 160

اعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجال لم تكن كفيلة بالقدر المطلوب لإيقاف وإنهاء مشاكل الحروب الأهلية وتحقيق الاستقرار الذي يعد ركيزة أساسية في مشروع الوحدة والعمل التعاوني المشترك .

- النزاعات الحدودية ، وهي مشكلة سياسية من مخلفات الاستعمار الحديث وقد انعكست آثارها على الأوضاع في القارة الأفريقية وساهمت إلى حد بعيد في استمرار حالة عدم الاستقرار والانقسامات بين الدول الأفريقية ، التي وقفت عائقا أمام المضي قدما في مشروع الوحدة .

- مشكلة اللاجئين : في عام 1995 وصل عدد اللاجئين في أفريقيا إلى ما يقارب نصف عدد اللاجئين في العالم كله ، نتيجة الحروب الأهلية والظروف الاقتصادية المتدنية للدول المصدرة للاجئين فضلا على تأثير هذه المشكلة على الدول المستضيفة¹ .

● **القضايا الاقتصادية** : لا يختلف اثنان على تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان الأفريقية نتيجة الفقر والمرض والفساد المالي والإداري، ناهيك عن حالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وهي مفارقة تدعو إلى التعجب بالنظر إلى الموارد الاقتصادية المتنوعة والهائلة التي تتمتع بها أفريقيا مقابل استمرار التبعية الاقتصادية وسيطرة الدول الأوروبية والولايات المتحدة على العديد من هذه الموارد وأدى إلى فشل الدول الأفريقية في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وتأمين حياة أفضل لشعوبها بالصيغة التي نصت عليها أهداف منظمة الوحدة الأفريقية ، كما تراكمت الديون الخارجية للمعظم الدول الأفريقية لتصل إلى 329 مليار دولار سنة 2000 لفائدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي² وقد بدى جليا أن منظمة الوحدة الأفريقية في حاجة إطار مؤسسي جديد يتماشى والمعطيات

¹ African association of international law , *African Yearbook of International Law 1995*, volume 3 , (1996) p 26

² Jörg Guido Hülsmann, " Pourquoi le FMI nuit-il aux africains ?", *Labyrinthe AFRIQUE*, 16 (2003), P P 35-58

الاقتصادية الدولية ويكفل لها التحكم في مشاكلها الاقتصادية وهو ما كان دافعا مهما للمضي نحو تأسيس الاتحاد الأفريقي.

- **القضايا الاجتماعية :** كنتيجة لتراجع المستويات الأمنية والاقتصادية في القارة الأفريقية كان من الطبيعي أن تتدهور الأوضاع الاجتماعية على مستوى الخدمات الصحية وتوفير المأوى وانتشار الجريمة وتدني المستويات التعليمية في الوقت الذي كانت منظمة الوحدة الأفريقية تعد هذه القضايا على رأس أولوياتها وأهدافها لتحقيق حياة أفضل لشعوبها ، فقد شكل هذا الواقع حافزا للتحرك نحو إيجاد حلول أنجع من باب تطوير الجانب المؤسسي والوظيفي لمنظمة الوحدة الأفريقية لتصبح الاتحاد الأفريقي.¹

3. أجهزة الاتحاد الأفريقي: جاء القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي موضحا تغييرا هيكليا

في بنين منظمة الوحدة الأفريقية ونصت المادة الخامسة منه على أن:

1 - تكون للاتحاد الأجهزة التالية:²

- أ - مؤتمر الاتحاد.
- ب - المجلس التنفيذي
- ج - برلمان عموم أفريقيا
- د - محكمة العدل
- أ. المفوضية
- ب. لجنة الممثلين الدائمين
- ز- اللجان الفنية المتخصصة
- ح- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
- ط- المؤسسات المالية
- ج. مجلس السلم والأمن

¹ African Union, "SOCIAL POLICY FRAMEWORK FOR AFRICA ", in: <http://sa.au.int/en/sites/default/files/SP%20English.pdf> (20/12/2015)

² Mohammad S Gassama, Op. Cit, p50

2 - أي أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشائها.

ويقابل مؤتمر الاتحاد، والمجلس التنفيذي، والمفوضية، ومجلس السلم والأمن على التوالي كل من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات و مجلس الوزراء والأمانة العامة ولجنة الوساطة والتحكيم في التنظيم السابق بينما تم استحداث الأجهزة المذكورة سابقا بهدف تخصيص العمل وتقسيمه وفق الهياكل المتبعة في المنظمات الدولية والإقليمية الحديثة فيما تحدد نظم ولوائح هذه المؤسسات بروتوكولات خاصة يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء.

المطلب الثاني : حل النزاعات في إطار منظمة الوحدة الأفريقية

عرفت منظمة الوحدة الأفريقية آليتين هامتين لمعالجة ومنع النزاعات في القارة وضعتا وفقا لمعطيات مختلفة وظروف متغيرة لحقت بالقارة الأفريقية على مستوى طبيعة النزاعات وعلى مستوى المنظمة في حد ذاتها قبل تحولها إلى الاتحاد الأفريقي وهذه الآليات هي¹ :

- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

- جهاز آلية فض النزاعات بالطرق السلمية

أولاً: لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة أو التوفيق أو التحكيم، كما أعاد الميثاق تأكيد هذا المبدأ في المادة 19 منه الخاصة بلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم مع التأكيد بوضع بروتوكول منفصل لهذه اللجنة على اعتباره جزء لا يتجزأ من ميثاق المنظمة، وقد صنف الميثاق الطرق السلمية إلى وساطة وتوفيق، و تحكيم وشكل بذلك لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم².

¹ نادبة عبد الفتاح ، " خمسون عاما على العمل الحدودي الأفريقي بين امال الوحدة وتحديات الواقع"، *أفاق أفريقية* ، المجلد 11 ، العدد 38 ، 2013 ، ص 13-14

² Henry G. Schermers and Niels M. Blokker, *International Institutional Law: Unity Within Diversity*, (Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2001) p 474

وبناء على حجم الصلاحيات هناك ثلاث هيئات تتولى تسوية النزاعات في إطار المنظمة وهي:

- مؤتمر القمة : وله اختصاصات واسعة تغطي جميع الأمور في القارة
- مجلس وزراء المنظمة: له الحق في التدخل لتسوية أي نزاعات ولتطبيق مبدأ التسوية السلمية للمنازعات اعتمدت المنظمة قاعدتين أساسيتين هما¹:
 - أ - كل نزاع أفريقي يجب تسويته داخل إطار أفريقي
 - ب - إن المنظمة لا تتمسك بأسلوب معين لتسوية أي نزاع أفريقي، ولكن المهم أن تتم تسويته بالطرق السلميةكما أوضح البروتوكول الخاص بلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم تنظيمها واختصاصاتها وشرح كل طريقة لحل النزاعات على حدى :

1. الانشاء والتنظيم:

- تتكون اللجنة من واحد وعشرين عضوا (21) تنتخبهم لجنة رؤساء الدول والحكومات، على أن لا يكون في اللجنة أكثر من عضو للدولة الواحدة ويجري ترشيح الأعضاء عن طريق دولهم
- فترة العضوية خمس (5) سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو
- يجوز أن يعفوا من وظائفهم ، بقرار من رؤساء الدول والحكومات نتيجة عدم الصلاحية (الكفاءة)
- ينتخب مجلس رؤساء الدول والحكومات رئيسا ونائبين له من أعضاء اللجنة.
- مقر اللجنة أديس أبابا-أثيوبيا

¹ Samuel G. Amoo, "The OAU and African Conflicts" in: http://scar.gmu.edu/wp_5_amoo.pdf (15/7/2015)

2. اختصاصات اللجنة¹:

- تختص اللجنة بالمنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء فقط
- يجب أن تقبل أطراف النزاع إحالته على اللجنة بتعهد كتابي بأن الدولة تقبل الوساطة أو التوفيق أو التحكيم
- تعتبر أحكام هذه اللجنة نهائية

3. آلية العمل²:

الوساطة:

- يعين رئيس اللجنة عضواً أو أكثر بناء على موافقة الأطراف ينحصر دوره في التوفيق بين وجهات النظر في شكل مقترحات مكتوبة
- إذا قبلت الأطراف أساليب التوفيق المقترحة، تعد أساساً لبروتوكول الترتيبات بين الأطراف

التوفيق:

- تتم عملية التوفيق بناء على طلب مقدم من طرف أو أكثر من أطراف النزاع إلى رئيس اللجنة الذي يعين بدوره لجنة تضم أعضاء من لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وأعضاء من الأطراف المتنازعة
- للجنة الحق في إجراء التحريات والاستماع إلى الأشخاص والحصول على بيانات حول النزاع
- يجوز لكل طرف أن يستعين بالخبراء والمستشارين
- ترفع اللجنة في نهاية عملية التوفيق تقريرها مع تبليغه إلى أطراف النزاع

¹ رجب المريض وآخرون، إدارة الأزمات الدولية أزمة لوكربي في الإطار العربي الأفريقي: دراسة مقارنة، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2014) ص ص 103-113

² المكان نفسه

التحكيم :

- تشكل محكمة التحكيم من محكم واحد يعينه كل طرف من بين أعضاء اللجنة المؤهلين
- يعين باتفاق الأطراف شخص ثالث ليكون رئيسا للمحكمة
- يجوز تعيين عضوين اضافيين على أن يكون من جنسية الأطراف المتنازعة
- يعتبر اللجوء إلى التحكيم موافقة ضمنية على قرار محكمة التحكيم وقرارها النهائي
- تعقد جلسات المحكمة سرا ما لم يتفق على غير ذلك على أن تصدر الأحكام كتابية
- لم يتضمن البروتوكول نصا يمنع لجوء الدول الأعضاء إلى محكمة العدل الدولية لفض النزاعات بينها

بالإضافة إلى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، ونتيجة لمحدودية فاعليتها في حل المنازعات بين الدول الأفريقية وتسوية المشاكل الخلافية خاصة الخلافات الحدودية بين الدول فيما تصاعدت من جهة أخرى الحروب الأهلية والعرقية والخلافات السياسية التي كانت انعكاسا سلبيا للظروف والمتغيرات الدولية في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين سواء تلك الناتجة عن تغير التوازنات في النظام الدولي أو الناتجة عن التحولات في الأنظمة السياسية الاجتماعية الداخلية في الدول الأفريقية¹،

وقد انتشرت الاضطرابات في معظم أقاليم القارة الأفريقية على النحو التالي²:
في إقليم الشرق : الحروب الأهلية في السودان و الصومال والنزاعات الثنائية بين كل من السودان وأرتيريا وأثيوبيا وأوغندا

في غرب القارة : سيراليون ، ليبيريا، الكونغو برازافيل
وسط القارة: رواندا بورندي والزائير (الكونغو الديمقراطية حاليا)
إقليم الجنوب: أنغولا و بوتسوانا

¹ حسن مكي محمد أحمد، " أسباب ومفهوم النزاعات في أفريقيا" في :

<http://arabic.alshahid.net/columnists/1299> (2015 / 4 / 15)

² Stefan Wolff and Christalla Yakinthou, *Conflict Management in Divided Societies:*

Theories and Practice, (London: Routledge, 1E, 2012) p 152

ثانياً: جهاز آلية فض المنازعات بالطرق السلمية

كان على منظمة الوحدة الأفريقية إيجاد جهاز أكثر فاعلية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها بعد تجمد نشاط لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وعدم لجوء أي طرف من الأطراف المتنازعة إليها ، وقد طرحت العديد من البدائل في المشاورات التي تمت بين الأمين العام للمنظمة والدول الأفريقية خاصة في الفترة بين عامي 1991-1993 من بينها إنشاء مجلس أمن سياسي أفريقي له سلطات واسعة أو تكوين لجنة للمصالحة والتوفيق والتحكيم فضلاً عن بديل انشاء قوة حفظ سلام أفريقية دائمة¹

وفي قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التاسعة والعشرين والمنعقدة في القاهرة من 28 إلى 30 يونيو 1993 تم الإعلان عن إنشاء آلية داخل المنظمة لمنع النزاعات داخل أفريقيا والعمل على تسويتها سلمياً وسميت بجهاز آلية فض المنازعات بالطرق السلمية وكانت أهم الأهداف من إنشاء هذه الآلية²:

- رصد النزاعات ومنعها
- القيام بمهام حفظ السلام أينما وقعت النزاعات لتسهيل حلها
- القيام ببعثات المراقبة المدنية والعسكرية عند الحاجة
- تحديد الخطوط الإرشادية العامة لعمليات هذه الآلية

1. تشكيل الجهاز³:

تشكلت الهيئة المركزية للجهاز من رؤساء الدول الأعضاء في مكتب القمة الأفريقي والذين يجري انتخابهم سنوياً من قبل مؤتمر القمة ويضم أحد عشر رئيس دولة 11 ويراعى في عملية الانتخاب التمثيل الإقليمي والتناوب فيما يضم مكتب القمة الرئيس الحالي للقمة والرئيس المنتظر بغرض ضمان الاستمرارية. يمكن للمجلس في حالة الضرورة دعوة بعض

¹ Monde Muyangwa and Margret A.Vogt, *An Assessment of the OAU Mechanism for Conflict Prevention, Management and Resolution 1993-2000*, (New York: International Peace Academy, 2000) p 8-9

² محمد هيبية، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات في أفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، ع 3، مجلد 27، (2011) ص ص 629-650

³ Monde Muyangwa, *Op. Cit* , p 9-10

الأعضاء في المنظمة للمشاركة في مداولاته خصوصاً تلك المجاورة لمناطق النزاع فضلاً عن الأمين العام للمنظمة كما توجد لجنة على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجهاز المركزي وأخرى على المستوى الثالث المتمثل في سفراء الدول الأعضاء في الهيئة المركزية¹.

وحظي الأمين العام للمنظمة بدور فاعل وقوي في عملية منع النزاعات وصنع السلام تحت إشراف الهيئة المركزية، وكان له وفقاً لذلك صلاحيات الاتصال والتشاور مع أطراف النزاع وإمكانية إرسال مندوبين خاصين أو ممثلين عنه أو بعثات لتقصي الحقائق في مناطق النزاع، وعادة ما يقوم باستشارة الشخصيات والخبرات الأفريقية البارزة في المجالات المعنية².

2. نظام العمل:

يمكن للجهاز المركزي أن ينعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات مرة في السنة بدعوة من الرئيس أو الأمين العام للمنظمة أو بناء على طلب أي دولة عضو، وعلى النحو نفسه يمكن أن يجتمع على مستوى وزراء الخارجية، فيما ينعقد مرة كل شهر على مستوى السفراء والمفوضين المعتمدين.

يكتمل النصاب القانوني للاجتماع بحضور ثلثي الأعضاء، وتتخذ القرارات على مختلف المستويات بمبدأ التوافق العام وبأغلبية الثلثين ثم ترفع التقارير لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات حيث المرجعية العامة الحاكمة لمداولات الجهاز المركزي³.

¹ Organization of African Unity, *Resolving Conflict in Africa: Proposals for Action*, OAU press and information series (1) 1992, p 11-12

² *Ibid*

³ Organization d'Unite Africaine, *Declaration de la Conference des Chefs d'Etat et de Gouvernement sur la Creation d'une Mecanisme pour la Prevention, la Gestion et le Reglement des Conflits*, juin 1993, p 10-11

3. نظام تمويل أعمال آلية فض النزاعات:

من حيث المبدأ، اتفقت الدول الأعضاء خلال القمة التاسعة و العشرين لرؤساء دول وحكومات المنظمة في 1993 على إنشاء صندوق خاص لتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأنشطة الخاصة بمنع وإدارة وتسوية النزاعات، وفي وقت لاحق من نفس السنة انعقد مؤتمر مصغر بالقاهرة يومي 6-7 ديسمبر لمناقشة مقترحات مقدمة ممن طرف مجلس الوزراء حول نفس الموضوع ووافق المؤتمر على اعتماد المصادر التالية¹:

- تخصيص جزء 5% من ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية على أن لا تقل عن مليون دولار أمريكي سنويا
- دعم موارد الصندوق بالمساهمة الطوعية من طرف مصادر أفريقية أخرى كالهيات والإدارات وكذا قبول المساهمات من مصادر أخرى خارج أفريقيا على أن لا تتعارض مع ميثاق المنظمة.

كما أشار إعلان القمة إلى تنظيم العلاقة بين المنظمة والأمم المتحدة في هذا الشأن طبقاً لأحكام الفصل الثاني من ميثاق الأمم المتحدة، ويعني ذلك أن المنظمة يمكنها اللجوء عند الضرورة إلى المنظمات العالمية للحصول على الدعم المالي والإداري والعسكري اللازم للأنشطة، فيما يمكن للأمين العام أن يلجأ هو الآخر إلى المنظمات الدولية والإقليمية كالجامعة العربية أو الاتحاد الأوروبي بغرض الحصول على الموارد.

4. الصعوبات التي واجهت الآلية ومحاولات تطويرها

واجهت آلية فض النزاعات الخاصة بمنظمة الوحدة الأفريقية عدة مشاكل وصعوبات كانت تنبع من تناقضات داخلية أساسها مبادئ المنظمة وعناصر ميثاقها التأسيسي أهمها²:

- المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار

¹ Monde Muyangwa, *Op. Cit*, p 11-12

² هاشم حسن الشهواني، " منظمة الوحدة الأفريقية الواقع والمتغيرات " في : <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/162753.htm> (2015/5/15)

- ضرورة موافقة الدول أطراف النزاع على تدخلها
- محدودية مصادر التمويل مقابل ارتفاع تكلفة عمليات فض النزاعات ولمواجهة تلك الصعوبات في عمل آلية فض النزاعات في إطار منظمة الوحدة الأفريقية تم بذل جهود حثيثة لتجاوزها وتطوير الآلية على نحو يكفل لها تحقيق أهدافها على الواقع ولعل أبرز هذه الجهود¹:
- اقتراح انشاء جهاز أو نظام إنذار مبكر لتوقع النزاعات قبل تحولها إلى صدامات مسلحة مع توافر قاعدة بيانات للحالات عاجلة والمتوقعة في القارة
- عقد اجتماعات مع خبراء وسياسيين وعسكريين من دول أفريقية وغير أفريقية لبحث إنشاء قوة حفظ سلام أفريقية وتم ذلك في القاهرة من 9 إلى 11 يناير 1995
- انشاء مركز للتدريب على حل المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا مقره في القاهرة ،مصر وبدأت بالفعل أولى دوراته التدريبية في يونيه 1995

ثالثاً: إنجازات منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية النزاعات في القارة

لم يكن أداء منظمة الوحدة الأفريقية سيئاً للغاية في مجال إدارة ومنع النزاعات في القارة رغم ما شابهه من عجز و قصور لأسباب تم ذكرها ، كما أن تقييم هذا الدور يجب أن يتم بمراعاة الظروف التي صاحبت إنشاء المنظمة وإمكاناتها وكذا خصوصيات النزاعات التي عالجتها من خلال آلياتها المتخصصة فضلا على انعكاسات التغيرات الإقليمية والدولية على الواقع الأفريقي والداخلي للدول الأفريقية ،

¹ جمال طه علي، " دور المنظمات الإقليمية الأفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الأفريقية" في: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72121> (2015/5/15)

ويتم التمييز بين مرحلتين في تاريخ المنظمة في مجال تسوية النزاعات بناء على طبيعة النزاعات التي واجهتها :

المرحلة الأولى : منذ التأسيس أي 1963 إلى 1990

المرحلة الثانية : من 1991 إلى 2002 تاريخ تحول المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي

كما يمكن أن تمتد المرحلة الأولى إلى 1993 إذا أخذنا في الاعتبار معيار التطور في آلية فض النزاعات داخل المنظمة وهو تاريخ اعتماد جهاز آلية فض النزاعات بالطرق السلمية بدل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.

ويمكن تحليل أداء المنظمة في مجال فض وإدارة النزاعات في المرحلتين بعد رصد أهم الحالات التي عالجتها والتي تميزت في المرحلة الأولى في عمومها بكونها نزاعات نشبت بين الدول الأفريقية أغلبها بسبب الحدود، بينما صارت النزاعات في المرحلة الثانية تقع داخل الدول الأفريقية نفسها أي تتعلق بالحروب الأهلية والعرقية وهو التحول الذي دفع إلى استحداث آلية فض النزاعات بالطرق السلمية في قمة القاهرة 1993. فضلا على أن استحداث هذه الآلية جاء ليتوافق مع التطور الذي عرفه المجتمع الدولي في المجال بعد انتهاء الحرب الباردة وكذا استحداث الأمم المتحدة لما يعرف "بالدبلوماسية الوقائية"

إذا أردنا تقييم دور المنظمة في مجال فض النزاعات في القارة الأفريقية فإنه يجب التمييز بين المرحلتين لأن تجاهل الظروف المحيطة بتطور آلية المنظمة لفض النزاعات في المرحلتين وكذا تجاهل الاختلاف في طبيعة النزاعات يؤدي بنا إلى التقييم السلبي لدور المنظمة، حيث أن النزاعات التي ثارت بين الدول الأفريقية تختلف تماما عن تلك التي دارت داخل الدول بخلفيات عرقية أو إثنية. إنما كان من الواضح أن اهتمام المنظمة كان باديا للغاية وخاصة التأكيد على استحداث طرق سلمية ومحاولة انشاء إدارة خاصة بهذا الشأن مع توفير رصيد وموارد مادية كافية لدعم عمليات حفظ السلام.

ولعل أهم حالات النزاع التي سجلت تدخل منظمة الوحدة الأفريقية هي:

- النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا وقد عرف جهودا حثيثة إلى جانب منظمة الأيغاد
- النزاع بين أوغندا والكونغو وهو الذي انتهى إلى محكمة العدل الدولية

• النزاع بين بوتسوانا وناميبيا والذي انتهى هو الآخر بحكم قضائي لمحكمة العدل الدولية في 1999

• النزاع الحدودي بين الكامرون ونيجيريا

• النزاع الحدودي بين السنغال وغينيا بيساو

• النزاع الليبي-التشادي 1988

أما في مجال الحروب الأهلية والعرقية فقد سعت المنظمة إلى مواجهتها منذ أن أنشأت الآلية الجديدة لفض النزاعات بالطرق السلمية والتي جاءت انعكاسا لاستفحال الظاهرة في العديد من الدول الأفريقية، وترجح أغلب التحليلات عجز المنظمة على مواجهة النزاعات الأهلية والعرقية في أفريقيا باستثناء بعض النجاحات، وقد سبق التوضيح بأن التناقض الذي تتضمنه مبادئ المنظمة وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية للدول الأفريقية حال دون تحقيق أي تقدم على هذا المستوى خاصة إذا شكل النظام الحاكم في الدول محل النزاع طرفا من أطراف النزاع. فضلا على أن المنظمة افتقدت إلى قوة الردع اللازمة التي تتيح لها فرض الاستقرار وطرح البدائل الكفيلة بحل النزاع¹.

¹ William Nhara, " Conflict Management and Peace Operations: The Role of the Organisation of African Unity and Subregional Organisations" in : <https://www.issafrica.org/pubs/Monographs/No21/Nhara.html> (16/06/2015)

المطلب الثالث : حل النزاعات في إطار المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا

أولاً: أهمية المنظمات الإقليمية الفرعية في حل النزاعات

إلى جانب المنظمات القارية المتمثلة في منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي ، طورت المنظمات الإقليمية الفرعية أو ما يعرف بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية آليات خاصة بفض وإدارة النزاعات وبناء السلام في أفريقيا خاصة منذ تسعينيات القرن العشرين . وأصبحت ظاهرة التدخل الإقليمي من قبل المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا لتسوية الصراعات والنزاعات الواقعة في نطاقها الجغرافي أمراً ملحوظاً بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك بسبب ضعف جهود وآليات التسوية الإقليمية (القارية) في هذا الشأن.

وعلى غرار الأهداف الاقتصادية التي يفترض أن تكون خلفية أساسية لإنشاء هكذا تجمعات، كان من الضروري عليها إدراج تعديلات على مستوى المبادئ والأهداف وكذا الهياكل المؤسسية للتأكيد على توفير بيئة أمنية مواتية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة أو التكامل الإقليمي واقتترنت مفاهيم الأمن الجماعي مع مفاهيم التنمية الاقتصادية والتكامل . ومن ذلك كان لمجال السلم والأمن وحل النزاعات في أفريقيا نصيباً مهماً في أجنادات التجمعات الإقليمية الفرعية التي كانت تنتشر في غالبها حسب التوزيع الجغرافي لأقاليم القارة .

كما أن أداء المنظمات الإقليمية الفرعية ابتداء من العقد الأخير للقرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين دعا بالكثير من المتابعين إلى التأكيد على تراجع الدور الاقتصادي لها بنسبة كبيرة لصالح الدور الأمني وكانت معطيات الواقع المتميز بالنزاعات العرقية والحروب الأهلية والإرهاب تؤكد أنها الأسباب الرئيسية في ذلك. وقد أثار ذلك جدلاً كبيراً حول مدى فاعليتها وكفاءتها في تسوية النزاعات، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين¹:

¹ يوسف آدم الضي، " تجربة منظمة الإيقاد في فض النزاعات " في:
<http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/116/contents> (2015/3/15)

الاتجاه الأول: يعظّم من دور هذه المنظمات ويعتبرها الأقدر على تسوية النزاعات الداخلية أو الإقليمية من أي منظمة أخرى (دولية وإقليمية) وذلك لعدة اعتبارات:

1. إن الدول الأعضاء بها تمتلك فهما أفضل للنزاعات الجارية في الدول الأعضاء والأقدر على تحليل المعلومات المتعلقة بحفظ السلام، وبالتالي يكون لديها خبرة سياسية وعسكرية أفضل في حالة التدخل من أي منظمة أخرى.
2. إن الدول المجاورة لمنطقة النزاع في المنظمة الفرعية تكون أكثر التزاماً بالعمل على الوصول إلى تسوية سريعة وفاعلة للنزاع، لأنها تكون في الأغلب متضررة منه، وذلك إما بسبب تدفق اللاجئين من دول النزاع إلى حدودها أو امتداد النزاع إليها.
3. أنّ تدخل المنظمة الفرعية أو دول الجوار لتسوية النزاع يكون أكثر قبولا لدى أطراف النزاع مقارنة بتدخل منظمات أو دول أخرى خارج نطاق الإقليم.
4. أن اعتبارات القرب الجغرافي للمنظمة الفرعية تساهم إلى حد كبير في تقليل النفقات المادية مقارنة بالتدخل الدولي أو الإقليمي خارج نطاق الإقليم.

أما الاتجاه الثاني: فهو يقلل من دور هذه المنظمات لحساب المنظمات الأخرى، وذلك لأنه يعتبر أن هذه المنظمات الفرعية هي منظمات اقتصادية بالأساس، فضلا عن إمكانية وجود مصالح للدول الأعضاء بها في عملية التدخل، مما يفقدها حيادها، وقد يؤدي إلى تفاقم الصراع حيث يمكن أن تكون طرفاً فيه، كما حدث بالنسبة لتدخل (الإيكواس) في ليبيريا وما ارتبط ذلك بالمصالح الأمريكية الكامنة وراء هذا التدخل.¹ ويذهب هذا الاتجاه إلى انتقاد دور هذه المنظمات في مجال حفظ السلم والأمن ويعتبرها خطراً يهدد العمل الجماعي الدولي ويزيد من حدة التناقضات بنقله مستوى النزاعات المحدودة بين الدول إلى نزاعات بين الأقاليم والمجتمع الدولي. وذلك لافتقار هذه المنظمات الفتية للخبرة والقدرة لتقديم خدمات

¹ بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا (نموذج الإيكواس)، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009) ص 23

فعالة في مجال حفظ السلم، هذا إلى جانب أن معظم هذه المنظمات تسيطر عليها قوى عظمى إقليمية ودولية لها مصالحها الخاصة في المنطقة المعنية.¹

ثانياً: العلاقة بين المنظمات الدولية والإقليمية والفرعية

وفي إطار العلاقة بين المنظمات الدولية والإقليمية الفرعية في مجال حل النزاعات كالعلاقة مع الأمم المتحدة وكذا منظمة الوحدة الأفريقية فقد نظمت موثيق هذه المنظمات عمليات التفاعل الأساسية وتقاسم الأدوار وحالات اللجوء للمنظمات الدولية وطلب التدخل، كما يشير ميثاق الأمم المتحدة إلى دور المنظمات الإقليمية الفرعية واللجوء إليها لتسوية النزاعات من خلال المادة 33 منه، وأكد من جهة أخرى وجوب اللجوء إلى نفس التنظيمات قبل عرض أي نزاع على مجلس الأمن الدولي وذلك من خلال الفقرة 2 من المادة 52² لذلك يلاحظ أن الواقع العملي في تسوية النزاعات الأفريقية – سواء البينية أو الداخلية – لم يشهد تناقضا أو تعارضا في الاختصاصات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة أو الاتحاد الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بمهام حفظ السلام أو حتى فرضه في بعض الأحيان. على اعتبار أن إرسال مثل هذه البعثات يتطلب قوات مدربة كبيرة، وتمويلا ودعما لوجستياً مستمراً، وهي أمور كان من الصعب توفرها لمنظمة الوحدة الأفريقية، لذلك كان دورها بمثابة الدور المساعد للأمم المتحدة، حتى في ظل الاتحاد الأفريقي، بل أن الأمر كان في غاية الصعوبة بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية خاصة فيما يتعلق بتسوية النزاعات الداخلية. وفي هذا الصدد فقد حرصت الدول الكبرى ومجلس الأمن الدولي على أهمية الدور الإقليمي عند التعامل مع النزاعات الداخلية بدلاً عن إيكال هذا الدور لمجلس الأمن،³

ومع تزايد المنازعات الداخلية في إفريقيا أكد مجلس الأمن في قراره (1170) الصادر في 1998/5/28 على أهمية الدور الإقليمي الأفريقي لمواجهة هذه النزاعات، كما شجع على إنشاء آليات إفريقية جديدة لتسوية وفض النزاعات الأفريقية، مثلما ورد في إعلان القاهرة

¹ المكان نفسه

² ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثامن المادة 52 الفقرة 2، منشورات الأمم المتحدة، 1995

³ حسن شافعي، مرجع سابق، ص 23

1993 من إنشاء آلية فض النزاعات في إطار المنظمة الأفريقية.¹ كما أكد كوفي عنان – الأمين العام السابق – على أهمية دور المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، بالقول: (نظراً إلي أن مسببات الصراع تكون عادة إقليمية أو محلية، فإنني أعتقد أن المنظمات الإقليمية تمثل المكان الملائم الذي يتيح لها القيام بدور مهم في الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، ومن ثم استلهاماً لروح الفصل الثامن من الميثاق، فإنني أسعى إلى إقامة شراكة حقيقية تستند إلى تقسيم العمل بشكل أكثر رشداً وأقل كلفةً بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة)²

ثالثاً: تجارب المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية في فض النزاعات

1. تجربة الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) (IGAD) في تسوية النزاعات.

تضم "الإيقاد" دول منطقة الشرق الأفريقي وهي جيبوتي ، إريتريا، الصومال ، كينيا ، السودان وأوغندا، إلى جانب مصر وليبيا كعضوين مراقبين، وتعد "الإيقاد" صيغة مطورة للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر التي تأسست في 1986 ككيان تعاوني للدول المعنية لمكافحة المشاكل البيئية والتنمية في المنطقة ، إلا أنها قد توسعت 1996 لتشمل أهدافها مجالات التكامل الاقتصادي وحل وتسوية النزاعات والتكامل السياسي³. وقد كان هذا التحول نتيجة لتفاعلات وتطورات في الدول الأعضاء يأتي على رأسها المشاكل الأمنية والنزاعات الداخلية في كل من السودان والصومال فضلا عن النزاعات البيئية كالنزاع الإثيوبي الأريتيري، فقد انتبه قادة الدول المكونة للهيئة الحكومية للتنمية أن مسائل التنمية والتعاون الاقتصادي وكذا التعاون السياسي هي مسائل مرتبطة في الأساس بتوفر الأمن

¹ مجلس الأمن الدولي، القرار 1170 حول وضع السلم والأمن في أفريقيا، 28مايو 1998، ص 03
² كوفي عنان، شراكة من أجل مجتمع عالمي (التقرير السنوي عن أعمال منظمة الأمم المتحدة لسنة 1998م) منشورات الأمم المتحدة نيويورك أكتوبر 1997م، ص12

³João Gomes Porto, *Africa's New Peace and Security Architecture: Promoting Norms, Institutionalizing Solutions*, (Burlington: Ashgate Publishing Company , 2010) P 26

والاستقرار في المنطقة وغياب هذه الأخيرة سيكون له تأثيره المباشر على مسألة التكامل في المنطقة.

لقد بدأت الهيئة الحكومية للتنمية بتأسيس نظامها الخاص لمعالجة النزاعات البيئية بشكل تدريجي ولعل أهم خطوة في هذا المسار كانت بتشكيل آلية الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات في يناير 2002¹ ، عقب القمة الثامنة "للإيقاد" وإعلان الخرطوم 2000 الذي دعا إلى إيجاد جهاز تشاوري حول المسائل المتعلقة بالسلم والأمن.

وفي 2004 قررت قمة "الإيقاد" تشكيل لواء عسكري يتولى المشاركة في مهام حفظ السلم حسبما يتم تكليفها من قبل مجلس السلم والأمن الدولي أو الاتحاد الأفريقي².

وقد لعبت الهيئة الدولية للتنمية دورا مهما في تسوية نزاعات كل من السودان والصومال وكانت صاحبة المبادرة في كثير من المشاورات ومحاولات معالجة النزاعات الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي ، ولعل اتفاق "مشاكوس" الذي يعد قاعدة أساسية لمسار السلم الخاص بالحرب الأهلية السودانية بين حكومة الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان³، فضلا عن اتفاق السلام النهائي في يناير 2005 ، كانت ثمرة للجهود المستمرة "للإيقاد" في إطار تسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي الصومال كانت بصمة "الإيقاد" واضحة في محاولات الحل من خلال إقرار إرسال قوات من دول المنظمة للمساعدة على إعادة الاستقرار في البلد بناء على طلب الرئيس الصومالي في جوان 2006 وإقرار بعثة "IGASOM" أو من خلال تبني الأزمة الداخلية

¹ Christof H. Heyns and Karen Stefiszyn, *Human Rights, Peace and Justice in Africa*, (Pretoria: PULP , 2006) P 316.

² Eric Berman and Katie E. Sams ,*Peacekeeping in Africa: Capabilities and Culpabilities*, (Pretoria: Institute for security studies, 2000) Page 209-210

³ Mikael Eriksson and Roland Kostic, *Mediation and Liberal Peacebuilding: Peace from the Ashes of War?*, (Abingdon : Routledge , E1, 2013) p 80-81

في المنظمة وما تبعه من مشاورات¹. كما لعبت المنظمة دوراً هاماً في إنهاء النزاع الإثيوبي – الإريتري في 1993 .

2. آلية تسوية النزاعات داخل جماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (SADC)

أنشئت جماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي عام 1992 وقد نص ميثاقها على مبادئ تركز التعاون في دعم السلم والأمن، والعمل على الدفاع عن دولها والالتزام بالتعاون في المجالات السياسية والأمنية. وفي إطار تحويل هذه النصوص إلى آليات عمل محددة اتفقت هذه الدول في 28 يونيو 1996 على إنشاء جهاز "السادك" للسياسات والدفاع والتعاون الأمني، والاتفاق على آلية لتحقيق ذلك، ووفقاً للمادة (2) من البرتوكول فإن أهداف الجهاز تتمثل في دعم السلم والأمن وحماية المواطنين والعملية التنموية في الإقليم، ضد أخطار عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام السياسي أثناء الصراعات الداخلية المسلحة، ودعم التعاون الإقليمي، ومنع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية وفقاً لقواعد القانون الدولي، بعد الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي. ومن أجل توفير الأساس لتشغيل هذا الجهاز وقعت دول "السادك" على معاهدة للدفاع المشترك في دار السلام ببنزانيا عام 2003م، تنص على التعاون في مجالات تسوية النزاعات والتعاون في المجالات الأمنية والدفاعية والأمن الجماعي والتصدي لعناصر عدم الاستقرار في الإقليم، وقد بدأت جهود "السادك" في عملية التسوية عام 1998م مع حدوث التمرد العسكري والعصيان المدني ضد الحكومة الديمقراطية في ليسوتو، وبناء على طلبها تدخلت جنوب إفريقيا عسكرياً لإعادة النظام المنتخب تحت مظلة "السادك"². وقد أثار هذا التدخل مخاوف الدول الأعضاء من هيمنة جنوب إفريقيا على الجماعة، لذا تم الاتفاق على توقيع بروتوكول إنشاء جهاز الجماعة للسياسات والدفاع الأمني، إلا أن هذا الجهاز لم يتم تفعيله بسبب الخلاف بين جنوب إفريقيا وزمبابوي بشأنه، ومن هنا يمكن فهم

¹ James J. Hentz, *Routledge Handbook of African Security*, (Abingdon : Routledge , E1, 2014) p 226

² محمد صابرين، "أزمة ليسوتو ومستقبل دور جنوب إفريقيا"، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. العدد (47) نوفمبر 1998م، ص ص 109 - 110.

أسباب افتقار جهود الجماعة في تلك الفترة إلى جهود التسوية السلمية، لكن هذه المنظمة خطت باتجاه معالجة بعض الصراعات والتي كان أبرزها إقناع طرفي النزاع في أنغولا (الحكومة وحركة يونيتا) بالتوصل إلى اتفاق سلام في ابريل 2002م، وكذلك بالتوصل إلى اتفاق بشأن تقسيم السلطة بين الحكومة والمتمردين في الكونغو الديمقراطية في 30 يونيو 2003م.

3. آلية تسوية النزاعات داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

(نشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) بموجب اتفاقية (لاغوس) التي وقعتها خمسة عشر دولة في 28 مايو 1975م، وكانت تهدف إلى خلق اتحاد نقدي ومنطقة حرة للتجارة بنهاية عام 1999م وكذلك توفير الحركة الحرة لمواطني غرب إفريقيا بالإضافة إلى إنشاء شبكة طرق المرور السريع والاتصالات الإقليمية، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم وتم التصديق على البرتوكولات الخاصة بالاتفاقية في أول اجتماع لهيئة رؤساء الدول والحكومات في لومي (توغو) في نوفمبر 1976م، وتضم الجماعة في عضويتها وفقاً لاتفاقية لاغوس خمس عشرة دولة إفريقية، تسع منها فرانكفونية هي (ساحل العاج، بنين، غينيا، بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، توغو)، وخمس دول أنجلوفونية هي: (نيجريا، ليبيريا، سيراليون، غانا، غامبيا)، ثم دولة ليزوفونية هي (غينابيساو) ثم انضمت دولة ليزوفونية أخرى للجماعة عام 1977م هي (الرأس الأخضر) ليصبح عددها (16) دولة ثم تراجع العدد إلى (15) دولة بعد انسحاب موريتانيا منها في ديسمبر 1999م¹.

ونسبة لوجود مجموعة من النزاعات في غرب إفريقيا دفعت بالإيكواس إلى توسيع مهامها لتشمل فض وتسوية النزاعات التي تنشأ بين دولها إلى إقامة نظام أمني جماعي إقليمي خاص بها لتحقيق السلم والأمن. وحرصاً من دول غرب إفريقيا لحفظ الأمن والسلم في المنطقة تم

¹ Funmi Olanisakin, " ECOWAS: From Economic Integration to Peace-building" In :Thomas Jaye and Dauda Garuba: *ECOWAS and the Dynamics of Conflicts and peace-building*. (Dakar: CODESRIA, 2011) p p 11-26

تأسيس لجنة للوساطة في عام 1990م للتوسط في النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء، وفي يونيو 1998م تبنى وزراء الدفاع والأمن التابع للإيكواس مسودة الآلية الخاصة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن، التي تم التوقيع عليها في لومي عام 1999م، بما يمكن الإيكواس من التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء التي تشهد صراعاً أو عمليات عسكرية تهدد أمن المنطقة¹. وقد تضمنت هذه الآلية ثلاثة هياكل رئيسية هي: السلطة ومجلس الوساطة والأمن، ومجلس الحكماء. وقد اعتمدت آلية عسكرية مساعدة وهي فرق الرصد (الإيكوموغ) وهي قوات مراقبة وقف إطلاق النار، وبموجب هذه الآلية الأمنية تدخلت الإيكواس لتسوية النزاع في كل من سيراليون وليبيريا وغينيا بيساو².

لقد كشفت حالات التدخل الثلاث عن وجود بعض المثالب والمصالح المرتبطة بها لصالح بعض الدول، علاوة على الجدل الواسع الذي أثارته حول مدى مشروعية هذا التدخل، لذلك يبقى في النهاية أن أداء الجماعة في عملية تسوية الصراعات وإن تخلته بعض النجاحات، إلا أن ما يتعلق بالصراعات الممتدة مثل الصراع الليبيري أو تلك التي استمرت بعد دخولها مثل الصراع في ساحل العاج تعتبر فاشلة بكل المقاييس

¹ حسن شافعي، مرجع سابق، ص 133
² عبير الفقي، " دور الأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية في تحقيق السلم والأمن الأفريقي " في: http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=1568 (2015/7/15)

4. آلية تسوية النزاعات داخل الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS):

نشأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا كتجمع اقتصادي عام 1983م وهي تضم في عضويتها إحدى عشرة دولة من إقليم وسط أفريقيا. وقد بدأ اهتمام الإيكاس بالجوانب الأمنية بالأساس بعد أحداث التمرد العسكري الذي شهدته إفريقيا الوسطى عام 1996م، مما أدى إلى تدخل الجماعة والتوصل إلى اتفاق بانغي للسلام عام 1997م، الذي تضمن نشر قوات حفظ السلام افريقية. ومنذ ذلك الحين بدت الحاجة إلى ضرورة إيجاد إطار مؤسسي يتولى تعزيز السلم والأمن في الإقليم وقد تم بالفعل إقامة ثلاث آليات لدعم التعاون الأمني في إقليم وسط إفريقيا حيث وقعت تسع من الدول الأعضاء على ميثاق عدم الاعتداء في ياوندي عاصمة الكاميرون في يوليو 1996م بهدف دعم التعاون بينها في قضايا السلم والأمن. وفي أكتوبر من نفس العام تم إنشاء آلية الإنذار المبكر والتي يقع مقرها في ليرفيل عاصمة الجابون ومن بين مهامها : الإشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، وتحديد مصادر التوتر قبل استفحالها، وتوقع المصادر المحتملة للنزاعات والبحث عن السبل المناسبة لتسويتها. وقد بدأ العمل بهذه الآلية في 8 مايو 1997م. ومن أجل تدعيم القدرات الدفاعية والأمنية للجماعة قررت قمة ياوندي في 25 فبراير 1999م، إنشاء المجلس الأعلى للسلام والأمن في وسط إفريقيا (كوبا كس) ليكون بمثابة آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراع في الإقليم، والذي دخل حيز التنفيذ في 17 يونيو 2002م. وقد نشأ خلاف بشأن العلاقة بين الإيكاس والكوباكس. في جانب التنسيق. كما نشأ خلاف كذلك بين الكوباكس وشبكة الإنذار المبكر (EWM) غير أنه تم تجاوز هذه الخلافات بتحديد مهمة الكوباكس بأنها آلية للإيكاس، واعتبار شبكة الإنذار المبكر آلية وسكرتارية فنية للكوباكس. وفي محاولة لتفعيل آلية الصراعات داخل الإيكاس قرر وزراء دفاع الجماعة في اجتماعهم بالكونغو برازافيل في أكتوبر 2003م إنشاء قوة حفظ سلام إقليمية يتم تشكيلها وتكوينها من كل دول الجماعة، مع الاتفاق على إنشاء مركز تدريب لهذه القوات وإجراء مناورات مشتركة كل عامين بالتناوب.

وقد ساهمت دول الجماعة بقوة إقليمية لحفظ السلام في إفريقيا الوسطى إثر اندلاع الصراع مجدداً بها، كما تم التنسيق بين الإيكاس و"السادك" فيما يتعلق بتسوية الصراع في الكونغو الديمقراطية باعتبارها عضواً في الجماعتين. إن عملية إنشاء هذه الآليات وبهذه السرعة يرجع في الأساس إلى أن غالبية دول الجماعة تمر بأزمات أمنية حادة مثل (إفريقيا الوسطى وتشاد، وأنغولا، والكونغو الديمقراطية). ولكن على الرغم من ذلك فإن فاعلية تلك المؤسسات ظلت محل تساؤل.¹

¹ Angela Meyer, "Preventing conflict in Central Africa ECCAS caught between ambitions, challenges and reality", *Central Africa Report - ISS*, No.03 (august 2015) p15

على العموم فإن أداء هذه المنظمات الفرعية الأفريقية في تسوية النزاعات جاء متبايناً فقد حقق بعضها نجاحات ملحوظة وإن كان ذلك يرجع بالأساس إلى الدعم الخارجي، في حين أن بعضها لا يزال في مرحلة إدخال الآليات الأمنية موضع التنفيذ إلا أن هناك شبه اتفاق من قبل الباحثين على أنه لا تزال هناك عقبات أساسية تقف في وجه هذه المنظمات من أهمها: العقبات الاقتصادية خاصة قضية التمويل، وهو أمر يجعل تلك المنظمات خاضعة لشروط الدول المانحة إلى جانب الخلافات السياسية وتنازع المصالح خاصة بين الدول الكبرى في كل تجمع مثل جنوب إفريقيا وزمبابوي في "السادك"، علاوة على اختلاف مستوى التسليح والتدريب داخل الدول الأعضاء التي غالباً ما تكون داخلة في اتفاقات عسكرية مع الدول العظمى مثل الولايات المتحدة وفرنسا، وهو أمر من شأنه إضعاف قدرة هذه التجمعات على تسوية تلك الصراعات (32). وبناء على ذلك يمكن القول أنه لا يزال أمام هذه التجمعات أشواط كبيرة من أجل تحقيقها للأهداف المرجوة بشأن تسوية المنازعات، وإلى أن يتم ذلك فقد يتم اللجوء إلى الاتحاد الأفريقي كما حدث في أزمة دارفور وساحل العاج، أو اللجوء عند الضرورة إلى الأمم المتحدة في حالة عجز الاتحاد كما في أزمة دارفور أيضاً.

المبحث الثاني: حل النزاعات في إطار الاتحاد الأفريقي

المطلب الأول : أجهزة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحفظ السلم والأمن

من المفارقات التي حملها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي هي إغفاله في بداية الأمر لوضع آلية محددة تتولى مهمة حل النزاعات وتسويتها بالرغم من أن هاجس السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية شكل دافعا أساسيا للانتقال إلى مرحلة الاتحاد، ولم يتم الحديث عن مصير إعلان القاهرة لسنة 1993 بشأن آلية منع المنازعات وإدارتها وتسويتها إلا لاحقا في مؤتمر لوساكا في يوليو 2001 حيث تقرر دمج الآلية كجزء من أجهزة الاتحاد الأفريقي مع مراجعة الهياكل والإجراءات وطرق العمل الخاصة بالجهاز المركزي لها، بما في ذلك إمكانية تغيير الاسم، وهو ما تبلور لاحقا من خلال انشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي كآلية لإدارة ومنع وحل النزاعات إلى جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومحكمة العدل الأفريقية¹.

أولا: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

يتألف مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول²، أي الموفدين حسب ما هو مقرر في القوانين والنظم الداخلية لدولهم. ويعتبر المؤتمر الجهاز الأعلى للاتحاد حسب ما جاء في قانونه التأسيسي والجهاز المعني بمعالجة التهديدات للأمن والاستقرار في القارة الأفريقية سواء من سلطة مراقبة وتنفيذ سياسات ومقررات الاتحاد أو سلطات ضمان الالتزام من جانب الدول الأعضاء، ولم يختلف في ذلك عن سابقه في منظمة الوحدة الأفريقية إلا في كونه لا مركزيا، بمعنى أن له الحق في تفويض أي من الأجهزة في الاتحاد للقيام بسلطاته ومهامه

¹ Klass Van Walraven, "heritage and transformation: from the OAU to the African Union" in: João Gomes Porto, *Africa's New Peace and Security Architecture: Promoting Norms, Institutionalizing Solutions*, Op.Cit, pp 31-56

² الاتحاد الأفريقي، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، 2000، ص 12

وتنص المادة التاسعة من القانون الأساسي للاتحاد الأفريقي على أن سلطات واختصاصات المؤتمر تشمل¹:

- استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى واتخاذ القرارات بشأنها.
- مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء.
- اصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب الطارئة الأخرى واستعادة السلام.
- انتخاب قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم.
- إعادة تنظيم اللجان الفنية المتخصصة وتكوين لجان جديدة حسب الضرورة .
- البت في المسائل المتعلقة بتفسير القانون التأسيسي ريثما يتم إنشاء المحكمة الأفريقية.
- دراسة مقترحات تعديل القانون التأسيسي واتخاذ القرار بشأنها.

ويتضح من خلال هذه المهام التي تعد جزءا من سلطات المؤتمر وليست كلها ، أنها مرتبطة في جانب كبير منها بمجال السلم والأمن وحل النزاعات في القارة الأفريقية بما يبرر صلاحياته في ذلك كأعلى هيئة في الاتحاد.

كما أكدت ذلك المقررات الصادرة عن المؤتمر في هذا الشأن على مدى دوراته – العادية والاستثنائية- التي سبقت إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي ودخوله حيز التنفيذ والتي عالجت في الكثير منها قضايا من اختصاص المجلس وشملت منها التغييرات غير الدستورية للحكومات وبعض النزاعات الأفريقية وأهمها :

- مقررات وإعلانات الدورة العادية الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بديربان-جنوب أفريقيا في يوليو 2002، والتي أوصت بمساعدة الأطراف الملغاشية في سعيها إلى التوصل لحل سلمي ودستوري للأزمة الداخلية وفق القانون التأسيسي للاتحاد وكذا

¹ Arsène Brice Bado, "L'UNION AFRICAINE ET LA SÉCURITÉ COLLECTIVE", *Sécurité Mondiale*, BULLETIN NO.58 (Septembre-Octobre 2012) pp 1-6

استنادا إلى مقرر الجزائر وإعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية في الحكومات.¹

● مؤتمر القمة الاستثنائية الأولى في فبراير 2003 في أديس أبابا – إثيوبيا والتي عقدت لمعالجة الحروب الداخلية الدائرة في كل من بورندي، ساحل العاج وأفريقيا الوسطى وأقر المؤتمر على إثرها مساندة للمبادرة الفرنسية في ساحل العاج وجدد دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS على دورها في هذا المجال .

● مقررات الدورة العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد المنعقدة في مابوتو-موزمبيق في يوليو 2003، والتي تناولت العديد من قضايا السلام والأوضاع في كل من الصومال، السودان، بورندي، الكونغو الديمقراطية، أنغولا، ساحل العاج، ليبيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى . وشملت أبرز توصياته² :

1. تعليق مشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى في أنشطة الاتحاد استنادا لإعلان

لومي الخاص بالتغييرات غير الدستورية للحكومات والمطالبة باستعادة الشرعية الدستورية والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية.

2. دعم لجنة السلام في إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذا قرار

مجلس الأمن الدولي الخاص بنشر قوة متعددة الجنسيات للطوارئ بموجب

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لاستعادة الاستقرار في الإقليم.

3. مساندة البعثة الأممية لإحلال السلام في الصومال والدعوة إلى حشد الدعم

الأفريقي والدولي لعملية نشر قوة لحفظ السلام في الصومال وتسهيل

عمليات نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم.

¹ African union, *DECISIONS AND DECLARATIONS ADOPTED BY THE FIRST ORDINARY SESSION OF THE ASSEMBLY OF THE AFRICAN UNION*, (9-10 July 2002) p 4.

² African union, *DECISIONS AND DECLARATIONS ADOPTED BY THE THIRD ORDINARY SESSION OF THE ASSEMBLY OF THE AFRICAN UNION*. (10 - 12 July 2003)

واستمر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في ممارسة صلاحياته في مجالات السلم والأمن وإدارة النزاعات حتى بعد انشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إذ من مهامه أن يستلم ويبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى والتي يعد مجلس السلم والأمن واحد منها. فضلا على أنه اضطلع منذ تأسيس الاتحاد بمتابعة

ثانيا: محكمة العدل الأفريقية

تم إقرار بروتوكول محكمة العدل الأفريقية في قمة مابوتو عاصمة موزمبيق في عام 2003 خلال الدورة العادية الثالثة للاتحاد الأفريقي ، وقد دخلت حيز التنفيذ في يناير 2004 بعد أن صدقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كاملة على هذا البروتوكول المنشئ للمحكمة الأفريقية وفق ما ينص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في المادة 18 منه ، وتم تحديد نظامها الأساسي وتشكيلها ومهامها في البروتوكول المنشئ لها .

وهي بمثابة الجهاز القضائي الرئيسي للاتحاد الأفريقي الذي يتشكل من أحد عشر 11 قاضيا من مواطني الدول الأعضاء لمدة ست سنوات ويجوز إعادة انتخابهم لمرة واحدة فقط، فيما يتم تحديد ولاية خمسة ممن أعيد انتخابهم بأربع سنوات فقط ويتم الآخرون ولايتهم الثانية كاملة¹. ينتخب القضاة رئيسا ونائبا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط كما تختص المحكمة بتعيين أمين السجل الخاص بها وكذلك تشكيل المحكمة وهيئة العاملين بالسجل وتتعقد المحكمة بكامل هيئتها مالم ينص على غير ذلك.

ويكون اللجوء إلى المحكمة حقا للدول الأطراف في بروتوكولها المنشئ وللمؤتمر والبرلمان وأجهزة الاتحاد الأخرى التي يجيزها المؤتمر وللمفوضية ولأي من موظفيها في حالات الخلاف وفق لوائح العاملين ، ولا تنظر المحكمة في نزاع أحد أطرافه دولة لم تصدق على بروتوكول المحكمة. كما لا تقبل الدعاوى التي تقيمها دولة غير عضو في الاتحاد.

ويشمل اختصاص المحكمة جميع أنواع الخلافات والطلبات التي تحال إليها طبقا لأحكام القانون التأسيسي وبروتوكول المحكمة والتي تتعلق ب: تطبيق وتفسير القانون التأسيسي

¹ الاتحاد الأفريقي، مقررات واعلانات الدورة العادية السابعة لمؤتمر الاتحاد، يوليو 2006، ص 14

للاتحاد الأفريقي وتفسير أو تطبيق معاهدات الاتحاد أو كافة الوسائل القانونية الإضافية المعتمدة من طرفه، أو أي مسألة تتعلق بالقانون الدولي وغيرها من المسائل المنصوص عليها في الاتفاقيات التي تبرمها الدول الأعضاء والتي تخول المحكمة ولاية قضائية بموجبها . ويجوز للمؤتمر تفويض المحكمة سلطة البت في أي خلاف غير الخلافات المشار إليها¹. ولا شك أن إنشاء محكمة العدل الأفريقية يساهم إلى حد كبير في تسوية العديد من النزاعات الأفريقية ويساعد على تحديد وتوضيح كثير من المفاهيم القانونية وفق الرؤية الأفريقية القابلة للتطبيق في القارة الأفريقية، كما تتضح أهمية المحكمة في ضرورة استكمال البناء القانوني المؤسسي للاتحاد الأفريقي إضافة إلى ما يلي²:

- تعد ضرورة للغاية من أجل الارتقاء بأداء الاتحاد الأفريقي كونها أحد الأجهزة المهمة لإحداث التطوير المستمر في آليات العمل شأنها في ذلك شأن محكمة العدل الأوروبية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.
- من خلال التسوية السلمية للنزاعات الأفريقية التي قد تثور بين الدول الأعضاء في الاتحاد ويعد هذا الدور من أهم العناصر المساهمة في حفظ السلم والأمن في القارة الأفريقية .

¹ Ibrahima Kane and Ahmad Motala, " the creation of a New African Court of Justice and Human Rights", in Malcolm Evans, *The African Charter on Human and Peoples' Rights: The System in Practice 1986-2006* (Cambridge: Cambridge University Press, 2nd E, 2008) p 406-440

² محكمة العدل الأفريقية لحقوق الإنسان، في: <http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/10/09.pdf> (2015/5/22)

المطلب الثاني: مجلس السلم والأمن كألية لحل النزاعات في إطار الاتحاد الأفريقي

لقد كان يبدو أن فكرة تأسيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مؤشرا مهما لسلوك القادة الأفارقة النابع من الإرادة القوية لإعطاء صورة متفائلة عن القارة لدى بقية العالم، وهو ما انعكس جليا في قرار تأسيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أول اجتماع للقادة الأفارقة بعد تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى ما يعرف حاليا بمنظمة الاتحاد الأفريقي .

خلال مؤتمر القمة الأفريقية الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا في يوليو 2000 أجاز بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي مع الإبقاء على آلية منع وإدارة النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى غاية استكمال إجراءات إنشاء المجلس الذي سيحل محلها، وجاء من بين أهداف الاتحاد الأفريقي في قانونه التأسيسي الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها وكذا تعزيز السلم والأمن في القارة، كما جاء من ضمن المبادئ في المادة الرابعة من القانون التأسيسي النص على وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالوسائل المناسبة التي يقرها المؤتمر ، وجاء ذكر حق التدخل في دولة عضو طبقا لتلك الوسائل في حالة الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في الفقرة الثانية من المادة الرابعة للقانون التأسيسي.¹

من خلال ما سبق يتضح أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي قد حدد الإطار القانوني للمجلس المقترح بدل الآلية الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات إلا أنه لم ينص عليه باعتباره جهازا من أجهزة الاتحاد .

في قمة رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا-زامبيا في يوليو 2001 تم التأكيد على المضي قدما في طريق إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي واختتمت

¹ Mutoy Mubiala, "L'accès de l'individu à la cour Africaine des droits de l'homme et des peuples", dans: Marcelo Gustavo Kohén, *La Promotion de la Justice, Des Droits de L'homme Et Du Règlement Des Conflits Par le Droit International*, (Leiden: Nijhoff Publishers , 2007) p p 369-378

خطوات التأسيس له كآلية قارية لحل المشاكل الأفريقية في البيت الأفريقي بدل الاعتماد على الآليات الخارجية والتدخلات الأجنبية بعد إعلان البروتوكول المنشئ له خلال الدورة العادية الأولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في التاسع من يوليو 2002 في دوربان بجنوب أفريقيا¹، باعتباره الجهاز المنوط به حل وتسوية النزاعات وكذا عملية بناء السلام في القارة الأفريقية ، ونص البروتوكول المنشئ للمجلس على اثنين وعشرين مادة أوضحت طبيعته وأهدافه ومبادئه وكذا تشكيلته وتنظيمه. فضلا على سلطاته ومهامه والآليات التي تكفل له ممارسة تلك المهام ، كما اعتبر داخلا في حيز التنفيذ منذ 26 ديسمبر 2003 بعد استكمال النصاب المطلوب للمصادقة عليه من طرف الدول الأعضاء.²

أولا. طبيعة المجلس:

نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية لبروتوكول مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على طبيعته وذلك باعتباره جهازا دائما لصنع القرار فيما يتعلق بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الأفريقي ، ويعاون المجلس كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر وقوة أفريقية للتدخل السريع وصندوق خاص³.

ثانيا. أهداف المجلس: في المادة الثالثة من البروتوكول المنشئ للمجلس جاء النص على الأهداف التالية:

أ. تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا من أجل ضمان حماية وحفظ حياة وممتلكات الشعوب الأفريقية وبيئتها ، وكذلك خلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة

ب. ترقيب ومنع النزاعات ، وفي حالات حدوث النزاعات تكون مسؤولية مجلس السلم والأمن هي تولى مهام إحلال وبناء السلام ، بغية تسوية هذه النزاعات

¹ Niels M. Blokker and Nico Schrijver , *The Security Council and the Use of Force: Theory and Reality, a Need for a challenge?* (Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2005) p 220

² African Union, *African Peace and Security Architecture*, report of the African Union Commission, 2010 assessment study. P 18

³ Loc . Cit, p

ج. تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات، وذلك لتعزيز السلام والحيلولة دون تجدد أعمال العنف .

د. تنسيق ومواءمة الجهود القارية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه.

هـ. وضع سياسة دفاع مشتركة للاتحاد طبقاً للمادة 4.د من القانون التأسيسي

و. تعزيز وتشجيع المسارات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان وحياته الأساسية واحترام قدسية حياة الانسان والقانون الانساني الدولي وذلك كجزء من الجهود الرامية إلى منع النزاعات¹

ثالثاً. مبادئ المجلس: تحقيقاً للأهداف السابقة فإن مجلس السلم والأمن الأفريقي قام على عدد من المبادئ لاحتواء النزاعات وحفظ السلم والأمن، ومن ضمن هذه المبادئ المنصوص عليها في المادة الرابعة من البروتوكول المنشئ:

أ. التسوية السلمية للخلافات والنزاعات .
ب. الاستجابات المبكرة لاحتواء أوضاع الأزمات للحيلولة دون تطورها إلى نزاعات كاملة .

ج. احترام سيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية للإنسان واحترام قدسية حياة الانسان والقانون الانساني الدولي .

د. الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن الشعوب والدول .

هـ. احترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء .

و. عدم التدخل من جانب أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

ز. المساواة المطلقة والترابط بين الدول الأعضاء .

ح. الحق الثابت في الوجود المستقل .

ط. احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستعمار.

¹ رجب عبد السلام العاتي، *دور المنظمات الإقلعية الأفريقية في تسوية النزاعات دراسة حالة الصومال*، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2012)

ي. حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وذلك طبقاً للمادة 4(ح) من القانون التأسيسي.

ك. حق أية دولة عضو في أن تطلب التدخل من الاتحاد بغية استعادة السلام والأمن ، وذلك طبقاً للمادة 4(ح) من القانون التأسيسي.

رابعاً. تشكيل مجلس السلم والأمن الأفريقي

يتشكل المجلس من خمسة عشر (15) عضواً يمثلون أقاليم القارة الخمس، عشرة منهم يتم انتخابهم لفترة سنتين وخمسة أعضاء يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية. و يتم ذلك على أساس التمثيل الإقليمي العادل والمتنوب ويجوز إعادة انتخاب أي عضو تنتهي ولايته. يشترط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة للعقوبات وفقاً للمادة 23 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. كما تتم طريقة الانتخاب عن طريق الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها الحق في التصويت مع ضرورة الالتزام بالمبادئ التالية:

- الالتزام بتعزيز مبادئ الاتحاد.
- الإسهام في تعزيز السلم والأمن وصيانتها في أفريقيا وفي هذا الصدد تلعب الخبرة في مجالات عمليات دعم السلام ميزة إضافية.
- القدرة والالتزام والقيام بالمسؤوليات المطلوبة من العضوية.
- المشاركة في تسوية النزاعات وتعزيز السلام على المستويين الإقليمي والقاري، واحترام الحكم الدستوري طبقاً لإعلان لومي علاوة على حكم القانون وحقوق الإنسان¹.
- الإسهام في صندوق السلام أو الصندوق الخاص الذي ينشأ لغرض معين.
- الوفاء بالالتزامات المالية للاتحاد.

¹ أرحيمة ، مرجع سابق ، ص 85-86

خامسا. مهام المجلس وآلياته وسلطاته:

1. **مهام المجلس:** يتطلع مجلس السلم والأمن الأفريقي بعدد من المهام في مقدمتها تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية ، ولكي يتمكن من تحقيق هذه المهمة الرئيسية حدد البرتوكول المنشئ للمجلس عددا من المهام الفرعية الأخرى منها : الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وصنع السلم بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق ، أو التدخل طبقا للمادة 4 (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بعد صدور قرار عن مؤتمر الاتحاد في حالة توفر المعطيات التي تهدد بالفعل السلم والأمن وتعكس جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية كما سبق توضيحه في مبادئ الاتحاد _ التدخل _ إضافة إلى دوره في إدارة الكوارث وبناء السلام وإعادة الاعمار¹ .

2. **آليات المجلس وهيكله الفرعية:** جاء في المواد 11-12-13-21 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي توضيح لآلياته التي تشكل جزءا من هيكله التنظيمي وهي : لجنة الحكماء ، نظام الإنذار القار المبكر ، القوة الأفريقية الجاهزة ، صندوق السلم.²

✓ **لجنة الحكماء:** (Panel OF Wise) تتكون من خمس شخصيات لها مكانتها وذات رصيد مهم من الاسهامات في مجالات السلم والأمن والتنمية ، يتم اختيارهم من طرف رئيس المفوضية على أساس التمثيل الإقليمي ويُعيّنون من قبل المؤتمر لمدة ثلاث سنوات³. وتقوم لجنة الحكماء بتقديم النصح لمجلس السلم والأمن وإلى رئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار وتعزيزه وتقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة والملائمة لدعم جهود المجلس ورئيس المفوضية في المجالات

¹ siaka Badmus, *The African Union's Role in Peacekeeping: Building on Lessons Learned from Security Operations*, (New York: palgrave macmillan, E1,2015) p 90-91

² African Union, *Peace and Security Council, protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African Union*, (9 July 2002)

³ Isiaka Badmus, *Op.Cit* , p 98-99

المعنية. وقد تم اعتماد أول لجنة للحكماء بعد أن أجازها مؤتمر رؤساء دول
وحكومات الاتحاد في الاجتماع رقم 100 لمجلس السلم والأمن في 12 نوفمبر 2007
في أديس أبابا¹

✓ النظام القاري للإنذار المبكر: (Continental Early Warning System) يتكون
من وحدة مركزية للمراقبة والرصد تعرف بغرفة العمليات وتعد جزءا من إدارة السلم
والأمن ولها وحدات فرعية داخل الآليات الإقليمية في أنحاء القارة تقوم بنفس المهام
التي تهدف إلى التنبؤ بالنزاعات. ويضع النظام وحدة قياس للإنذار المبكر تقوم على
أساس مؤشرات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وعسكرية وإنسانية تستخدم لتحليل
التطورات في القارة والتوصية بأفضل الممارسات.²

✓ القوة الأفريقية الجاهزة: (African standby force) هي أداة لمنع النزاعات
الداخلية والحدودية في الدول الأفريقية وكذا للتعامل مع النزاعات فور وقوعها لتفادي
تفاقمها وتساهم في الحيلولة دون تدويل النزاع ، وهي تمثل أهمية قصوى للمساعدة
على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في القارة كشرط لتحقيق التنمية المستدامة³. وقد
كان من المقرر أن تشكل القوة من ألوية عسكرية من مختلف الأقاليم الخمسة من 15
ألف جندي وتديرها فنيا بشكل مباشر لجنة أركان الحرب يرأسها وزراء دفاع الدول
الأعضاء وقد أدى انشغال مجلس السلم والأمن بقضايا النزاع في القارة ومنها النزاع
في دارفور إلى تأخير نسبي في دخول هذه الآلية حيز التنفيذ (تطور القوة الجاهزة)⁴

✓ صندوق السلم: (Peace Fund) أنشئ صندوق السلم بغرض توفير الموارد المالية
اللازمة للمهام الخاصة بإدارة السلم والأمن في أفريقيا وكذا تشغيل الآليات المنوط بها

¹African Union , The African Union Panel Of Wise, *strengthening relations between similar regional mechanisms* , June 2012, p 33-34

² Bertrand G. Ramcharan, *Preventive Diplomacy at the UN* , (Bloomington : Indiana University Press, 2008) p 197

³ David Curran and others, *Perspectives on Peacekeeping and Atrocity Prevention: Expanding Stakeholders*, (New York: Springer , 2015) P 132

للقيام بهذه المهام ودعم الأنشطة المنتشرة في أرجاء القارة . ومعلوم بأن مسألة التمويل تعد من المشاكل الأساسية التي يعاني منها الاتحاد الأفريقي بصفة عامة وتؤثر بالسلب على أدائه خاصة في حالة الاعتماد على مصادر تمويل من خارج الاتحاد وهو ما دفع به إلى تأسيس صندوق السلم ،

وتتكون ميزانية الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء ونسبة من المعونات الاقتصادية كما يحق لرئيس المفوضية قبول أي تمويل من المجتمع المدني والأفراد وأي مصادر خارج أفريقيا على أن يكون ذلك وفقا لمبادئ وأهداف الاتحاد . وبين 2004 و 2007 كانت مساهمات الدول الأعضاء في الصندوق لا تتجاوز 1.9 % فيما يتولى الشركاء الدوليون دفع القيمة المتبقية، فيما اتفق رؤساء الدول والحكومات في قمة طرابلس 2009 على تخصيص ما نسبته 6% من الميزانية التشغيلية للاتحاد لدعم صندوق السلم¹ على أن يتم رفع النسبة تدريجيا في المساهمات اللاحقة.

3. سلطات مجلس السلم والأمن الأفريقي:

بغرض تمكين مجلس السلم والأمن الأفريقي من ممارسة المهام السابق ذكرها تطلب ذلك منحه السلطات الكافية بسعتها وقوتها لجعله قادرا على المبادرة واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع وغمارة النزاعات وكذل تسويتها.

وقد نصت المادة السابعة من البروتوكول المنشئ للمجلس في جانب السلطات على ما يلي²:

✓ يقوم مجلس السلم والأمن بالتعاون مع المفوضية بما يلي:

أ. ترقيب ومنع الخلافات والنزاعات فضلا عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

¹ Isiaka Badmus, *The African Union's Role in Peacekeeping: Building on Lessons Learned from Security Operations*, (New York: palgrave macmillan, E1,2015) P 100-101

² African Union, Peace and Security Council, *protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African Union*, 9 July 2002, p 9-11

- ب. القيام بمهام صنع وبناء السلام لتسوية النزاعات حيثما تحدث.
- ج. التصريح بتشكيل ونشر بعثات دعم السلام
- د. رسم الخطوط التوجيهية العامة للاضطلاع بمثل هذه البعثات بما في ذلك الصلاحيات المتعلقة بها والقيام بعملية مراجعة دورية لهذه الخطوط التوجيهية .
- هـ. توصية المؤتمر طبقا للمادة 4 من القانون التأسيسي بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أي دولة عضو في ظروف خطيرة ، مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية كما تم تحديدها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة .
- و. إقرار طرق تدخل الاتحاد في أية دولة عضو بناء على قرار صادر عن المؤتمر وذلك طبقا للمادة 4 (ي) من القانون التأسيسي.
- ز. فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري في أية دولة عضو كما هو منصوص عليه في إعلان لومي .
- ح. ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة الأخرى، ومواءمة وتنسيق الجهود على المستويين الإقليمي والقاري لمكافحة الإرهاب الدولي .
- ط. تعزيز المواءمة والتنسيق والتعاون بصورة وثيقة بين الآليات الإقليمية والاتحاد لتعزيز وإحلال السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.
- ي. تعزيز وتطوير شراكة قوية للسلم والأمن بين الاتحاد والأمم المتحدة والوكالات التابعة لها وأيضا مع المنظمات الدولية ذات الصلة .
- ك. وضع السياسات والإجراءات اللازمة لضمان اتخاذ أية مبادرة خارجية في مجال السلم والأمن في القارة في إطار أهداف وألويات الاتحاد.
- ل. متابعة التقدم المحرز نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية ، واحترام قدسية الحياة الإنسانية والقانون الإنساني الدولي من جانب الدول الأعضاء في إطار مسؤوليات منع النزاعات المنوطة به.

م. تعزيز وتشجيع اتفاقيات ومعاهدات منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي
/والأمم المتحدة وغيرها من المعاهدات و الاتفاقيات ذات الصلة بالرقابة على الأسلحة
ونزع السلاح .

ن. دراسة واتخاذ الاجراءات الملائمة في إطار صلاحياته في الأوضاع التي يتهدد فيها
الاستقلال الوطني لأية دولة عضو وسيادتها من جراء أعمال العدوان بما في ذلك
العدوان من جانب المرتزقة.

س. عم وتسهيل العمل الإنساني في أوضاع النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية
الكبرى .

ع. تقديم التقارير بانتظام عن طريق رئيس المجلس إلى المؤتمر حول أنشطته ووضع
السلم والأمن في أفريقيا.

ف. اتخاذ قرار بشأن أية مسألة أخرى لها آثار على إحلال السلم والأمن والاستقرار في
القارة وممارسة أية سلطات قد يفوضها إليه المؤتمر وفق المادة 9 من القانون التأسيسي.
ص. تتفق الدول الأعضاء على أن مجلس السلم والأمن، عند تنفيذه لواجباته
بموجب هذا البروتوكول فإنه يعمل بالإنابة عنها .

ق. تتفق الدول الأعضاء على قبول وتنفيذ المقررات الصادرة عن مجلس السلم والأمن
طبقا للقانون التأسيسي.

ر. تقدم الدول الأعضاء التعاون التام لمجلس السلم والأمن ، وتقوم بتسهيل الإجراءات
التي يتخذها لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وفقا للمهام المنوطة به بموجب هذا
البروتوكول.

المبحث الثالث: المنظومة الجديدة لإدارة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي APSA

المطلب الأول: طبيعة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وآلية عملها

رغم الجهود المبذولة لحل النزاعات في أفريقيا فإن استمرار الحروب وزيادة حدتها وانعكاساتها على مجالات التنمية والاستقرار خاصة تلك طويلة الأمد كالنزاع في دارفور والنزاع في الصومال، دفع بالقادة الأفارقة إلى دعوة لمراجعة شاملة لسياسات الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات وبناء السلام ، وتم التأكيد في دورة خاصة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في طرابلس - ليبيا 30-31 أغسطس 2009، والتي خصصت لبحث ومراجعة أوضاع السلم والأمن في أفريقيا، على أن البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يوفر من خلال دعائمه أساسا لرسم الهندسة الأفريقية للسلم والأمن¹

تشير المنظومة (الهندسة) الأفريقية للسلم والأمن APSA إلى مجموعة العناصر السياسية والاستخباراتية والمالية والعسكرية التي تشكل مجتمعة منظومة الاتحاد الأفريقي لحل وتسوية ومنع النزاعات في القارة من خلال ترابطها والتفاعل بينها بصورة متكاملة ، وبالإسقاط فإن هذه العناصر تشمل آليات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتي سبق ذكرها من إنذار مبكر ولجنة الحكماء وصندوق السلم وكذا القوة الأفريقية الجاهزة ، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الأفريقية الفرعية المنتشرة في أقاليم القارة والمعروفة بالمجموعات الاقتصادية و/أو السياسية الإقليمية².

وقد وسعت المنظومة الجديدة للسلم والأمن مفهوم الأمن في إطاره القاري كي لا يقتصر على مسائل النزاعات ومنعها ومعالجتها وبناء السلام ليشمل المسائل الانسانية والوقاية من الكوارث الطبيعية وحل الأزمات السياسية ومكافحة التغييرات غير الدستورية والانقلابات العسكرية في القارة من خلال إعطاء المجلس صلاحيات أوسع بالتنسيق مع إدارات الشؤون

¹ الاتحاد الأفريقي ، تقرير رئيس المفوضية حول تعزيز تصميم أفريقيا في إنهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام ، أغسطس 2009 ، ص 07

² " L'Architecture africaine de paix et de sécurité", sur: <http://www.peaceau.org/fr/topic/1-architecture-africaine-de-paix-et-de-securite-apsa-en-ligne> (12/10/2015)

السياسية والشؤون الاجتماعية في مفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلا على التنسيق مع الدول الأعضاء ، حيث تسعى هذه المنظومة إلى تفعيل آليات الاتحاد وتوظيفها بما فيها العناصر المكونة لإدارة السلم والأمن لخدمة أهداف اجتماعية وإنسانية وسياسية كمرآة الانتخابات وعمليات الاغاثة ومكافحة التغيرات غير الدستورية للحكومات أو ما يعرف بالانقلابات العسكرية¹

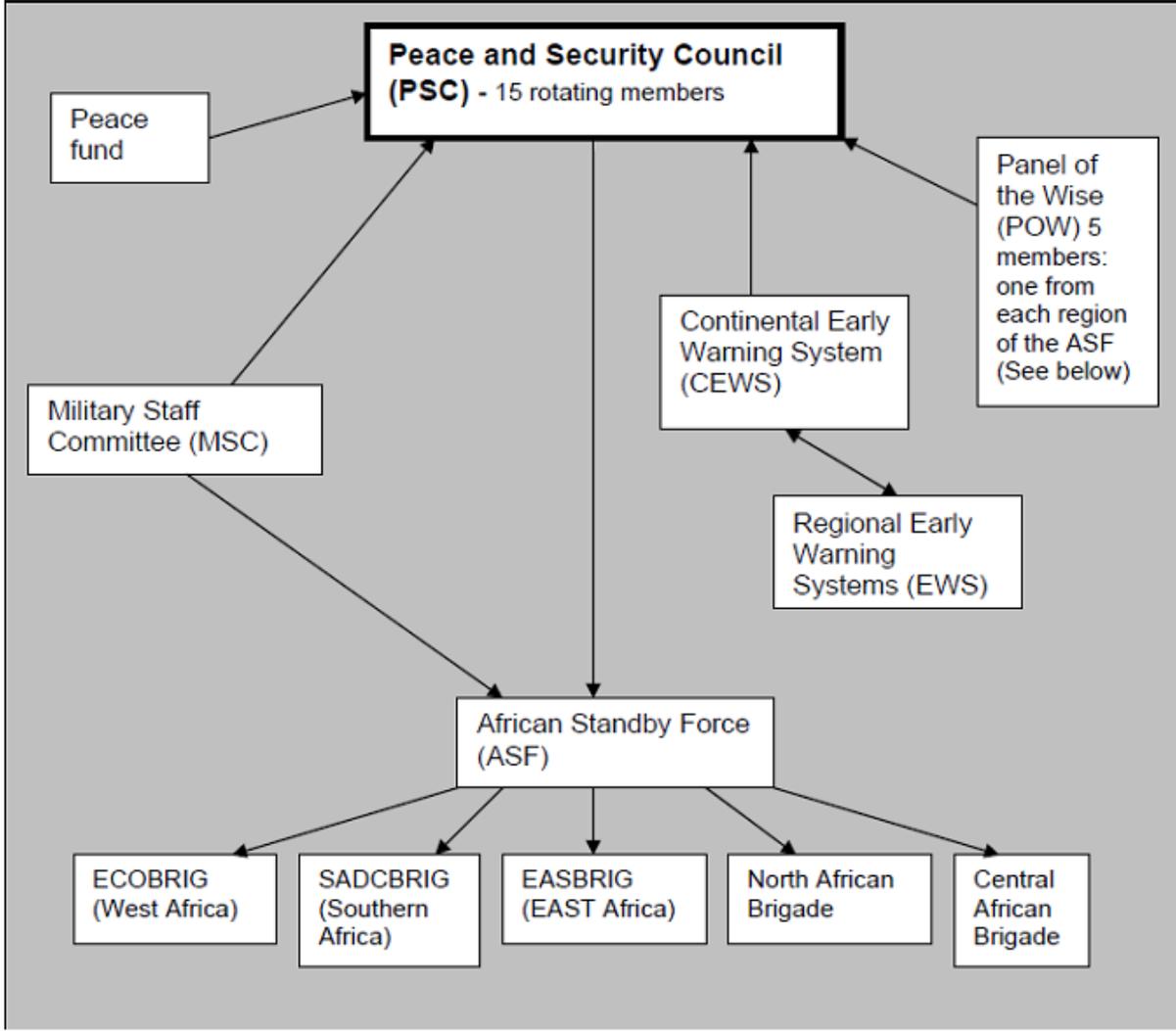
وتكوّن آليات المنظومة الأفريقية للسلم والأمن بطريقة هيكلية كما يوضحه الشكل -1- أدوات الفهم والتحليل والمعالجة العملية للنزاعات والأزمات السياسية في القارة الأفريقية والتي تم تطويرها وتحديثها استنادا إلى الخبرات السابقة لمنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي إلى جانب المنظمات الإقليمية والفرعية . وترتبط فيما بينها بتفاعلات متبادلة وفق نظام المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية وهو ما يمثل آلية التشغيل أو آلية العمل لهذه المنظومة.²

آلية عمل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن:

باعتباره الجهاز المحوري في المنظومة الأفريقية للسلم والأمن ، يقوم مجلس السلم والأمن الأفريقي بإضفاء الشرعية والتنسيق بين بقية العناصر المكونة للمنظومة وبالتالي فإنه المشرف العام على كل التفاعلات التي تتم بين العناصر العسكرية والسياسية والاستخباراتية

¹ Tim Murithi and Hallelujah Lulie, *the African Peace and Security Council : A five years appraisal*, (Addis Ababa: Institute for Security Studies, 2012) p p 23-43

² Alex Vines and Roger Middleton, “Options for the EU to support the APSA”, European Parliament, Brussels, February 2008, p 09.



شكل - 1- المنظومة الجديدة لإدارة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي¹ APSA

يقوم النظام القاري للإنذار المبكر الذي يقع في المقر الرئيسي لإدارة السلم والأمن من خلال غرفة العمليات برصد وتتبع وتحليل النزاع باستخدام أنظمتها للرصد والإنذار ليقدم تقريرا يوضح بالتفصيل حالة التوتر أو النزاع محل الدراسة ومعطياته الأساسية ، ثم يقوم المحللون في غرفة العمليات بتحديد درجة الخطورة والوضع الدقيق الذي وصل إليه النزاع مع تقديم توصيات أو نصائح أولية يستند إليها المجلس في التحرك².

¹Loc. cit

² Tim Murithi, *Op. Cit*, p46-47

ويساعد نظام الإنذار المبكر في عملية الرصد والإنذار أنظمة إقليمية منتشرة في مختلف المناطق من خلال التجمعات الإقليمية الفرعية، والمناطق المحتملة للنزاع والتي توصف ببيور التوتر ، حيث تشكل المدخلات الوافدة منها إلى النظام القاري للإنذار المبكر قاعدة بيانات حيوية ومتجددة بحسب الحالة أو الدرجة التي وصل إليها النزاع¹

يستقبل المجلس تقارير النظام القاري للإنذار المبكر الدورية والاستثنائية ليتم عرضها على أعضاء المجلس الخمسة عشر ومناقشتها في اجتماعات دورية أو استثنائية بحسب درجة التوتر في الإقليم أو المنطقة محل النزاع، ويمثل الدول الأعضاء في تلك الاجتماعات لجنة الممثلين الدائمين المكونة من سفراء الدول الأعضاء في أديس أبابا (مقر الاتحاد الأفريقي). ويخرج اجتماع مجلس السلم والأمن بتوصيات تتناسب والحالة التي وصفتها تقارير غرفة العملية وعالجتها نقاشات الدول الأعضاء في المجلس .

يكلف مجلس السلم والأمن لجنة الحكماء للمباشرة بجهود الوساطة والتوفيق بين أطراف النزاع والبحث عن حل سلمي له، وذلك من خلال إيفاد أفراد اللجنة إلى مناطق التوتر وتكليفها بالاستماع إلى مختلف الآراء ومحاولة التوفيق بينها مع تقديم تقارير مفصلة إلى المجلس تحتوي على توصيات حول الوضع بعد توصيفه.

بعد أن ينظر المجلس في تقارير لجنة الحكماء يناقش أعضاؤه البدائل المتاحة لحل النزاع، فإذا رأى المجلس في تعزيز جهود الوساطة وتكثيفها سبيلا لإنهاء النزاع فإنه يستمر في المسار السياسي دون اللجوء إلى خيار التدخل الميداني وهو الخيار الذي يكون متاحا إذا استعصت أطراف النزاع على محاولات الحل السياسي، فيكون بنشر مراقبين لرصد التجاوزات وتقييم الوضع ، وإذا وصلت أحداث النزاع أو تجاوزت المواجهات الحد المحتمل لأعمال العنف فإن إقرار التدخل العسكري لفرض الاستقرار يكون الخيار متاح للمجلس بعد

¹ Julian Brett, *The Inter-relationship between the African Peace and Security Architecture, the Global Peace and Security Architecture and Regional Initiatives*, (Addis Ababa: the Danish Embassy, October 2013) p 08

تصويت ثلثي أعضائه على قرار التدخل. ويكلف المجلس في هذه الحالة القوة الأفريقية الجاهزة بالانتشار على وجه السرعة وفق خطة منهجية تحددها لجنة الأركان العسكرية .

تستمر وظائف حفظ وبناء السلام في إطار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن لفترة ما بعد النزاع حيث تقوم وحدة المتابعة و إعادة الإعمار في إدارة السلم والأمن بتقييم ودراسة الوضع بعد تسوية النزاع ووضع الخطط المناسبة التي تشمل الترتيبات السياسية والأمنية وعودة اللاجئين والنازحين داخليا وصولا إلى مشاريع التنمية وتحقيق الاستقرار على مختلف المستويات، ويوفر صندوق السلم الذي يعتبر المصدر الرئيسي لإنفاذ خطط إعادة الإعمار الموارد الضرورية لذلك بالإضافة إلى الإعانات المالية المقدمة من الدول المانحة والمنظمات الإنسانية الدولية

المطلب الثاني: علاقة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن مع الهيئات الإقليمية والدولية

أولاً: علاقة المنظومة مع الأمم المتحدة

تعتبر الأمم المتحدة في ميثاقها ، المنظمات الإقليمية شريكا أساسيا في حل النزاعات بالطرق السلمية وبناء السلام وتمنحها من الأهمية بما يقدمها في بعض الأحيان على مجلس الأمن الدولي ، كما ترى فيها الأدرى بالقضايا الإقليمية والأقرب إلى مناطق التوتر والنزاعات. وفي حالة القارة الأفريقية فقد أشادت الأمم المتحدة بخطوة الاتحاد الأفريقي الجادة بعد تأسيس مجلسه للسلم والأمن كون ذلك سيخفف إلى حد كبير أعباء المنظمة الأممية في متابعة ومعالجة النزاعات في أفريقيا فضلا على قضايا بناء السلام وما يلحقها من إعادة الإعمار وتأسيس الاستقرار في المناطق محل النزاع¹.

ومنذ اعتماد المنظومة الجديدة للسلم والأمن بقيادة الاتحاد الأفريقي ، عملت الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن الدولي على بناء شراكة قوية مع مجلس السلم والأمن الأفريقي بإعطائه الأولوية في ممارسة مهام الوساطة والمتابعة وصولا إلى التدخل ومنع النزاعات أو إدارتها ، كما أن إجراءات التسوية السلمية للمنازعات هي ذات الإجراءات والوسائل المعتمدة في كل من الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي بنفس التراتبية المتمثلة في المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق² ، وتضطلع لجنة الحكماء في مجلس السلم والأمن الأفريقي بدور التسوية السلمية للنزاعات .

و يصرح ميثاق الأمم المتحدة باستخدام المنظمات الإقليمية - ومنها الاتحاد الأفريقي - في عمليات التدخل لمنع النزاعات كلما رأى ذلك ملائما ويشترط أن يكون ذلك تحت إشرافه وبمراقبته، ولا يجوز لهذه المنظمات أن تقوم بأي تحرك دون إذن من مجلس الأمن الدولي. وفي المادة 54 من ميثاق الأمم المتحدة يشار إلى أن مجلس الأمن الدولي يجب أن يكون على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين بواسطة المنظمات الإقليمية

¹ Alhaji Sarjoh, *Op.cit*, P91

² أحمد أبو الوفاء، *القانون الدولي والعلاقات الدولية*، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008) ص 406

أو ما يزمع إجراؤه منها ، وبما أن الاتحاد الأفريقي هو إحدى تلك المنظمات الإقليمية فإنه يتضح ضرورة موافقة مجلس الأمن الدولي على أي تدخل لمنع النزاع قد يقره مجلس السلم والأمن أو أحد الأجهزة التابعة للاتحاد الأفريقي وفق ما تنص عليه لوائحه في هذا المجال وهو ما يؤكد اعتبار ميثاق الأمم المتحدة المظلة العليا والإطار الأشمل لعمليات التدخل لمنع النزاعات وحفظ وبناء السلام .

ويقوم كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي بالتفاعل الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن الدولي والأعضاء الأفريقيين فيه ، فضلا على التفاعل مع الأمين العام للأمم المتحدة بما في ذلك إشراك الأخير في الاجتماعات الدورية وإجراء المشاورات المنتظمة حول مسائل السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.

ثانيا: علاقة المنظومة مع المنظمات الإقليمية الفرعية

على غرار التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة يشكل التعاون في مجال حل النزاعات وبناء السلام محورا هاما بين المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا، ويعتبر سليلا لتنسيق آليات منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة منذ إنشاء آلية المنظمة لمنع وإدارة وحل النزاعات بموجب إعلان القاهرة 1993، وتم التأكيد على هذه العلاقة في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الأفريقي ، كما توجد ثمان آليات تابعة للمنظمات الإقليمية الفرعية تعتبرها منظومة السلم والأمن مؤسسات أساسية لتشغيل النظام القاري للإنذار المبكر فضلا عن التعاون في العمليات المتقدمة لحفظ وبناء السلام¹ ونصت المادة 16 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي على البنود الأساسية المفسرة لطبيعة التنسيق وتنظيمه مع المنظمات الإقليمية الفرعية نذكر منها على سبيل المثال²:

¹ Birikit Terefe Tiruneh, "Establishing an Early Warning System in the African Peace and Security Architecture: Challenges and Prospects", *TRAINING FOR PEACE*, KAIPTC Occasional Paper No. 29, (September 2010) p 03

² African Union, Peace and Security Council, *protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African Union*, 9 July 2002, p 23-24

- إن هذه الآليات الإقليمية هي جزء من النظام الأمني الشامل للاتحاد، والتي يقع على عاتقها بالأساس مسؤولية السلام والأمن في القارة.
- قيام المجلس رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتنسيق مع هذه الآليات في مجال السلم والأمن والاستقرار مع التأكيد على تماشي أنشطة هذه الآليات مع أهداف الاتحاد
- يقوم المجلس بالتشاور مع الآليات الإقليمية بتعزيز المبادرات الرامية إلى توقع الصراعات ومنعها، وفي حالة حدوثها يقوم المجلس بمهام صنع وبناء السلام
- يتم عقد اجتماعات دورية (مرتين على الأقل سنويا) بين مفوض الاتحاد للسلم والأمن ونظرائه في هذه الآليات من أجل ضمان التنسيق المستمر بينهم
- قيام رئيس المفوضية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان المشاركة الكاملة للآليات الإقليمية في إنشاء نظام الإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة
- تقوم المفوضية بإنشاء مكاتب اتصال تابعة لهذه الآليات بمقره في أديس أبابا ، كما تقوم هي الأخرى بتعيين موظفين مهمتهم رفع تقارير لمجلس السلم والأمن الأفريقي في إطار نشاطها في مجال السلم والأمن والاستقرار في أقاليم القارة.

ثالثا: علاقة المنظومة مع المجتمع المدني

المادة 20 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي تشير إلى إمكانية تعاون المجلس مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ المهام الموكلة إليه¹، وبناء على ميثاق مجلس الاتحاد الأفريقي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فإن مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية والمهنية والمنظمات الأهلية التطوعية في إطار تفاعلها مع مجلس السلم والأمن الأفريقي يمكنها رفع التوصيات في المجالات التي تخصص فيها لتكملة مهام المجلس أو تيسيرها، ولفهم أكثر لطريقة إسهام منظمات المجتمع المدني في أنشطة المجلس على مستويات الإنذار المبكر، بناء السلام وحفظه وكذا إعادة الإعمار، يقدم مجلس السلم والأمن على غرار منهجية مجلس الأمن الدولي في هذا المجال

¹Tim Murithi and Hallelujah Lulie, *the African Peace and security council: A five-year appraisal*, (addis ababa: Institute of Security Studies, 2012) p 87

تعريفات دقيقة لتلك المهام محددًا موقع المجتمع المدني خلالها ، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى في مسؤوليتها لنشر و تشكيل الوعي بالسلم والأمن مع التركيز على دور أفراد المجتمعات على مستويات الشعوب الأفريقية¹ فضلا على دورها في إيصال الصورة الحقيقية لمجلس السلم والأمن والتعريف به وبأهدافه.

كما تعمل إدارة المجتمع المدني والمهجر التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي على تحقيق قاعدة بيانات خاصة بشبكات المجتمع المدني في أفريقيا ، وحث الدول الأعضاء في الاتحاد على تعزيز علاقة الدولة -المجتمع المدني لتسهيل إشراك المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام وخاصة في مراحل إعادة الإعمار ، وادماج الفئات المتضررة من الحروب والكوارث، وتوعية المواطنين بثقافة التعايش والحوار وقبول الآخر².

رابعاً: علاقة المنظومة مع الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي شريكا أساسيا للاتحاد الأفريقي وخاصة في مجالات السلم والأمن أو حل النزاعات في القارة الأفريقية، و يعقد مجلس والسلم الأمن الأفريقي ولجنة السياسات والأمن الأوروبية اجتماعات تشاورية دورية وفق ما يعرف باستراتيجية الشراكة أفريقيًا-الاتحاد الأوروبي والتي تضمنت تفصيلا لمجالات التعاون وآلياته بين المنظمتين³.

في ديسمبر 2007 تم تأسيس هيئة الشراكة أفريقيًا-الاتحاد الأوروبي في لشبونة وانبثق عنها استراتيجية للشراكة طويلة الأمد على أساس الرؤية والمبادئ المشتركة للمنظمتين، وقد حددت هذه الاستراتيجية ثمان قطاعات للتعاون في لفترة من 2008 الى 2010 مع التركيز على قطاع السلم والأمن⁴

¹ Ibid, p 89

² Devon Curtis and Gwinyayi A. Dzines, *Peacebuilding, Power, and Politics in Africa*, (Ohio: Ohio University Press, 2012) P 55-59

³ European Union , Council of the European Union, *THE AFRICA-EU STRATEGIC PARTNERSHIP A Joint Africa-EU Strategy* , 9 December 2007 , p 4-7

⁴ Nicolitta Pirozzi , “EU support to the African peace and Security Architecture: funding and training component “ , *occasional paper of the EU Institute for Security Studies* , No 76, February 2009, p 19-20

ويحظى قطاع التمويل والمساعدات المالية والمادية بالاهتمام الأكبر في قضايا السلم والأمن ومنع النزاعات ودعم الاستقرار في أفريقيا في إطار التعاون بين المنظمين، إذ تعد الدول الأوروبية من أكبر المانحين والداعمين لسياسات مجلس السلم والأمن وبعثاتها لحفظ السلام المنتشرة في القارة ويساعد الاتحاد الأوروبي من خلالها على تفعيل وتنفيذ مختلف مكونات بناء السلم والأمن الأفريقي¹.

كما تربط مجلس السلم والأمن الأفريقي علاقات ثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على غرار علاقته مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي². وكذا هيئة الشراكة الإيطالية الأفريقية التي تأسست بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومة الإيطالية على هامش مؤتمر قمة قادة أفريقيا-الاتحاد الأوروبي في 2007، وقدمت إعانات مالية للاتحاد بقيمة 40 مليون يورو لدعم أجندة السلام في منطقة القرن الأفريقي. كما قدمت الإدارة الفرنسية للتعاون العسكري ما يفوق 90 مليون يورو لدعم البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء في مجالات الأمن ودعم الاستقرار في الفترة المحددة لخطة التعاون الاستراتيجي 2008 – 2010³.

وعادة ما تقترن المساعدات المالية الأوروبية للاتحاد الأفريقي بخطط وبرامج مفصلة حول التنفيذ والفئات المستهدفة منها، كما تربط الدول المانحة تلك البرامج بمصالحها ومناطق نفوذها التقليدية (للقوى الأوروبية الاستعمارية السابقة في أفريقيا). من جهتها تحاول مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي الاستفادة من الدعم الأوروبي دون الإضرار بالمصالح الخاصة للبلدان المستهدفة أو المساس بسيادتها، بينما يدفعها العجز والافتقار إلى الموارد المادية الضرورية لأنشطة السلم والأمن لقبول تلك الإعانات بما تتضمنه خططها التفصيلية من تداعيات سلبية في المستقبل البعيد أو القريب.

¹ Jack Mangala, *Africa and the European Union: A Strategic Partnership*, (New York: palgrave macmillan, E1,2013) P 47

² "Regional Coordination of Peace and Security in Africa" in : <https://www.giz.de/en/worldwide/15631.html> (5/1/2016)

³ Nicolitta Pirozzi , **Op. Cit** ,p 24-26

المطلب الثالث: تحديات المنظومة الأفريقية للسلم والأمن

كما تبين لنا في هذا الجزء من البحث فإن المنظومة الأفريقية للسلم والأمن التي عكف الاتحاد الأفريقي على تطويرها بهدف حل النزاعات وتسوية الأزمات السياسية ومنع الكوارث الإنسانية الناجمة عن الحروب والجرائم ضد الإنسانية، فإنها تشكل شبكة نشطة لمجموعة من الخلايا التي تتمثل في الآليات والأجهزة المختلفة لإدارة السلم والأمن بدءاً من النظام القاري للإنذار المبكر وصولاً إلى وحدة إعادة الإعمار وبناء السلام، وهي في تفاعلاتها إذ تعتمد على حيوية مستمرة فإن أي خلل بإحدى الخلايا قد يؤثر بشكل كبير على عمل المنظومة وعدم فعاليتها.

إن ضمان الفعالية والاستمرار في نجاح عمل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن مرهون بقدرتها على تخطي التحديات التي تواجهها وإيجاد البدائل الممكنة لإنفاذ قرارات مجلس السلم والأمن، ومن بين أبرز هذه التحديات¹:

- المشاكل القانونية : إذ يتميز كل من البرتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الأفريقي والمواثيق القانونية الملحقة به بوجود مسائل محل خلاف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خاصة تلك التي تعاني من نزاعات طويلة الأمد، فحق التدخل لإنهاء النزاع الذي تضمنه المادة 4 (ي) يفترق إلى القوة القانونية بسبب نص البرتوكول والنظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي المعني بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، كما تواجه الدول المعارضة للتدخل قرارات المجلس بالتأكيد على مسألة السيادة وهو أمر يحتاج إلى مراجعة جديّة لموائمة الوضع الإنساني والقانوني².

¹ Alex Vines, " A decade of African Peace and Security Architecture", *International Affairs* Volume 89, Issue 1, (January 2013) p 89–109

² Jakkie Cilliers and Kathryn Sturman, "Challenges Facing the AU's Peace and Security Council", *African Security Review*, Vol (13) No (1), (2004), p 97-104

- المشاكل المادية واللوجستية: أثبتت التجارب التي خاضها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التكلفة العالية لعمليات التدخل في مجال حفظ الأمن وبناء السلام، ولا تزال المنظومة الأفريقية للسلم والأمن تعاني من هذا الخلل بسبب شح الموارد التي تمول صندوق السلم، وهو أمر يرتبط في جزء منه بغياب سياسة تمويل واضحة لهذا الصندوق وإلى تقاعس أو تأخر الدول الأعضاء في دفع مساهماتها السنوية للاتحاد كما يعود هذا التأخر والامتناع عن الدفع هو الآخر إلى مشاكل داخلية تعاني منها معظم الدول الأفريقية تصل في حالات منها إلى انهيار مؤسسات الدولة الرئيسية، ثم إن نسبة الـ 6% التي خصصتها المفوضية من ميزانية الاتحاد لتمويل صندوق السلم هي نسبة ضعيفة ولا تفي بالاحتياجات الضرورية لأنشطة السلم والأمن. من جهتها تستثمر الدول المانحة من خارج القارة الأفريقية في دعمها المادي لخطط السلم والأمن لتحقيق غايات سياسية واقتصادية ترتبط بتعزيز نفوذها وخدمة مصالحها الخاصة وهو أمر له تداعياته السلبية على استقلالية الاتحاد الأفريقي وأهدافه في إنهاء النزاعات وبناء السلام. كما يفتح الطريق للتدخل الأجنبي في الشؤون الأفريقية¹.

¹ Roba Sharamo and berouk Mesfin, *Regional Security in the post could war Horn of Africa*, (Pretoria: Institute of Security Studies, 2011) p411-412

- البطء في تفعيل الأجهزة العسكرية: لا تزال القوة الأفريقية الجاهزة التابعة لمنظومة السلم والأمن خارج حيز التنفيذ لعدة أسباب ترتبط بغياب الخبرة على مستوى بعثات حفظ السلام، ومشكلة التمويل والافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة، فضلا عن العوائق البيروقراطية والمشاكل الداخلية للدول الأفريقية التي تحول دون تخصيصها لعناصر عسكرية من قواتها الوطنية للمساهمة في بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي . وهو الأمر الذي كان وراء فشل العديد من تجارب الاتحاد الأفريقي على غرار البعثة الأفريقية في السودان التي تحولت لاحقا إلى بعثة أممية مشتركة مع الاتحاد الأفريقي¹.

¹ Peter Fabricius, " Is African Standby Force Nearly Ready for Action?" in: <http://theglobalobservatory.org/2015/07/african-standby-force-european-union/> (12/09/2015)

الفصل الثالث:

جهود مجلس السلم والأمن الأفريقي لحل النزاع في دارفور

أبرز نزاع دارفور وتداعياته الداخلية والخارجية واقعاً تدخّل بموجبه المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية الفرعية لإنهاء هذه المأساة وحماية حقوق الإنسان ، فيما عدّت الحكومة السودانية ذلك التدخل انتهاكاً لسيادة السودان ووحدة أراضيه وقدمت مبادرات وطنية مختلفة الى جانب أطراف سياسية سودانية أخرى، كل هذا يدعو إلي البحث في تلك المبادرات بأنواعها وتقييم مختلف النهج التي استندت إليها في حل هذا النزاع من الجوانب الاستراتيجية واللوجيستية والإنسانية.

المبحث الأول: المبادرات الداخلية والخارجية لتسوية النزاع في دارفور

المطلب الأول: الجهود الوطنية لتسوية النزاع في دارفور

بعد أن كان تصنيف الاقتتال بين عرب و زرقة في إشارة إلى الانتماء إلى عرق عربي وآخر أفريقي، انتقل لاحقا إلى نزاع بين القبائل من أصل واحد تختلف مسمياتها القبلية مثل الصراع بين قبيلتي المعاليا و الرزيقات العربيتين. كما انتقل الصراع في ولاية شرق دارفور التي كانت بمنأى نسبيا عن العنف القبلي بينما كانت السمة الغالبة هي الاستقطاب الإثني الذي أخذ يجتاح ولايات دارفور منذ أن وصلت النزاعات بالإقليم إلى حرب بدأت شرارتها عام 2003¹. وقد برّر بعض المتابعين التصاعد المستمر في النزاع واتساع رقعة تدايعاته إلى التدخل المستمر للأطراف غير القبائل المتنازعة، كاتهامها للحكومة السودانية بتجنيد ميليشيات الجنجويد²، وكذا تدخلات الأحزاب السياسية في تأجيج الوضع من خلال توظيف القواعد الشعبية للقبائل المتنازعة في خدمة أجنداتها السياسية. إلا أن كلا من الحكومة السودانية وغيرها من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني السودانية كانت تقدم مبادرات متعددة بوصفها مقترحا لإنهاء النزاع في الإقليم. كما تشير بعض المصادر إلى أن المحادثات السودانية – السودانية حول النزاع في دارفور قد انطلقت مبكرا وذلك في ماي 2001 حتى قبل إعلان جيش تحرير السودان نفسه طرفا صريحا في النزاع كجناح عسكري لحركة تحرير السودان، فيما عقدت لقاءات مستمرة بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في الفاشر وجبل مرة بين 2002 و 2003 تمحورت حول بحث مسائل التمثيل السياسي العادل للحركات الدارفورية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم³.

¹ منى عبد الفتاح، "عنف دارفور وتآكل الدولة السودانية" في

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/9/1> (2015/12/12)

² Patrick S. Wegner, *The International Criminal Court in Ongoing Intrastate Conflicts*, (Cambridge: Cambridge University Press, E1, 2015) p 72

³ Abaker Mohamed Abdulbasha, "On the failure of the Darfur Peace Talks in Abuja", in Carina E. Ray, *Op. Cit*, p 347

أولاً: مبادرات الحكومة السودانية لإنهاء النزاع في دارفور

لقد شكلت المخاوف من التدخل الأجنبي في السودان وقضية دارفور دافعا رئيسيا لمحاولات الحكومة السودانية بقيادة الرئيس عمر حسن البشير من أجل تسوية النزاع في دارفور، وقد جاءت هذه المحاولات في شكل مبادرات متتالية كانت أهمها:

1. ملتقى الفاشر التشاوري: دعت إليه الحكومة السودانية في فبراير 2003 ومثلها فيه مستشار رئيس الجمهورية للشئون الأمنية و وزير الداخلية و رئيس جهاز الأمن الوطني، كما حضره جمع من ممثلي القبائل الدارفورية وقيادات الولايات الثلاث لدارفور، وقد حدد هذا الاجتماع مدة عشرة أيام للوصول إلى اتفاق بشأن إنهاء التمرد والمعارضة المسلحة قبل أن يظطر الجيش السوداني الى إنهائه عسكرياً¹. وبعد نقاشات لمست أسباب النزاع المسلح وتداعياته انتهى الملتقى بتوصيات أهمها تكوين لجان مختلفة لمعالجة النتائج السلبية وإعادة تأهيل القرى المدمرة ومراجعة جهود التنمية في الإقليم وتعزيزها مع التأكيد على الحوار لحل الخلافات ونبذ العنف العسكري².

2. مبادرة الحكومة – حزب الأمة: جاءت على إثر بيان الرئيس السوداني الجمهوري الخاص رقم 30 لسنة 2004 حول تكوين لجنة للتحضير للمؤتمر الجامع للتنمية والسلام والتعايش السلمي ومبادرات المجلس الوطني. وتم خلال ذلك اتفاق بين الحكومة وحزب الأمة برئاسة الصادق المهدي حول رؤية مشتركة لحل النزاع تلخصت في 15 بندا أهمها³:

¹ "مفاوضات سودانية مع متمرد دارفور"، *صحيفة الوسط البحرينية*، العدد 181، (الخميس 06 مارس 2003)، ص 11

³ "انتقال المركز العام لحزب الأمة لأرض العمليات بدارفور"، في :

- الحل السياسي لقضية دارفور في إطار قومي شامل مع التأكيد على أن المشكلة هي قضية داخلية
- أن يكون الحل سودانياً مع التطلع للمساهمة الإيجابية للجهد الإقليمي والدولي والسعي الجاد لإبعاد التدخل الأجنبي الضار عن المشكلة.
- الالتزام بالوقف الفوري لإطلاق النار مع الأطراف كافة.
- التحكم والسيطرة على المجموعات والمليشيات غير النظامية والعمل على احتوائها وتجريدها من السلاح.
- تفويض المؤتمر القومي لبحث ومناقشة اجندة دارفور السياسية والتنمية والخدمية، والادارية، والقبلية، والأمنية.

3. مبادرات في إطار العدالة الانتقالية: إلى جانب الحلول التفاوضية والدعوة إلى الحوار حاولت الحكومة السودانية من خلال لجان التحقيق الوطنية وأجهزتها القضائية تحديد الجهات المسؤولة عن تصاعد موجات العنف منذ 2003 وأبرزها لجنة العشرة لتقصي الحقائق وجمع المعلومات التي أنشأها الرئيس السوداني في 8 مايو 2004، وقد قامت اللجنة بزيارات ميدانية إلى ولايات دارفور واجتمعت مع مختلف الأطراف، كما قدمت تقاريرها في إطار التنسيق مع الجهات الدولية لحماية حقوق الإنسان¹.

4. مبادرة الرئيس للعفو العام 2004: في 9 فبراير 2004 أعلن الرئيس السوداني عمر البشير عن مبادرة سياسية لحل الأزمة من خلال تصور شمل النقاط التالية من بين أمور أخرى²:

- العفو العام عن حملة السلاح في حالة تسليمهم لأسلحتهم خلال شهر

<http://sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=8&msg=1081251280&rn=31>

(2015/12/12)

¹ كمال جزولي، *الحقيقة في دارفور: عرض موجز لتقرير لجنة التحقيق الدولية*، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق

الإنسان، 2006) ص 187

² البحيري، مرجع سابق، ص 146-147

- بدء معالجة أوضاع اللاجئين والنازحين داخليا وإعادة توطينهم
 - وضع خطة شاملة لمشروعات تنموية في الإقليم
 - تكوين لجنة قومية لإعادة بناء النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي
 - عقد مؤتمر قومي جامع للتنمية والسلام والتعايش بين جميع الأطراف بما فيها حملة السلاح تحت رعاية الدولة.
- وقد انقسمت أطراف المعارضة الدارفورية بين القبول والرفض لهذه المبادرة وطالبت حركة تحرير السودان بالدخول في مفاوضات جادة تحت رعاية دولية وفي مكان محايد ، وهو ما يبين غياب الثقة لدى الحركة في نوايا الحكومة¹.
- هذا ولم تنجح أي من المبادرات الحكومية في وضع حد نهائي للنزاع حيث يتم نقض الاتفاقات الموقعة في كل مرة، وتوالت هجمات المتمردين على مواقع حكومية وعسكرية أثناء وقبيل المحادثات فضلا عن عدم شمولية المحادثات للأطراف الدارفورية بصورة كاملة، إذ دائما ما كانت المبادرات الحكومية تشهد مقاطعة من الفصائل السياسية أو القبلية التي تمثل جزء مهما من المجتمع الدارفوري.²

من جهتها وصفت التقارير الأممية وتقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان الحكومة السودانية بكونها تتلاعب في أدوارها وهي أبعد من أن تكون محاولات جادة لإنهاء النزاع، ولم تنثني في أي من تقاريرها على محاولات الطرف الحكومي في السودان بل ظلت تعتبر

¹ Human Rights Watch , *Sudan Darfur in Flames: Atrocities in Western Sudan*, April 2004, Vol. 16, No. 5 (A), p 12

² مختار موسى، مرجع سابق ، ص 129 – 140

دورها رئيسيا في التصعيد والتضييق على الإعلام والمنظمات الإنسانية لمحاصرة الحقائق الكارثية التي وصل إليها الإقليم.¹

ثانيا: مبادرات الأحزاب السياسية السودانية

1. الحزب الاتحادي الديمقراطي (جناح شريف الهندي): أطلق الشريف زين العابدين الهندي رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي في أغسطس 2003 مناشدة لحاملي السلاح في دارفور بتجنب كل فعل يمكن أن يكون ذريعة لتدخل خارجي، ودعا الهندي الرئيس عمر البشير إلى اتخاذ المزيد من الخطوات التي تجمع الصف الوطني وترفع المظالم، وكشف عن اتصالات أجراها حزبه مع مجموعة من الحكومات والأحزاب الحاكمة في بعض الدول العربية لتبصيرهم بحقيقة الأوضاع في دارفور والمخاطر التي يجب مساندة السودان لتفاديها وأبان أن لقاءات كهذه جرت بينه وبين القيادات الاتحادية كافة في ولايات دارفور عبر ممثليهم الذين حضروا للخرطوم.²

2. حزب الأمة القومي: في يوليو 2002، دعا الحزب إلى لقاء جامع لكل القوى السياسية والفكرية والأهلية والمهتمين بقضية دارفور من داخل وخارج الإقليم وطرح في ذلك اللقاء رؤية قومية لحل الأزمة وانتهى بتكوين لجنة قومية، واستمر ذلك النهج فتم التقاء القوى السياسية بعد دعوتها في مارس 2003 لمناقشة قضية دارفور على هامش مبادرة التعاهد الوطني، فقدم الحزب مبادرة متكاملة في أول ديسمبر 2003 لكل القوى السياسية بما فيها الحكومة أعقبه إطلاق نداء دارفور ، كما اشترك الحزب

¹ United Nation, *Report of the International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General*, 25 January 2005, p 108-114

² عبد الحميد أحمد "الأحزاب السودانية.. فشل الممارسة وإغفال العظات" في:

(2015/12/12) <http://www.noonpost.net/content/4902>

في مبادرة الرئيس في 9 فبراير 2004¹ وتمت تزكيتها على لسان رئيسه الصادق المهدي².

3. الحركة الشعبية لتحرير السودان : في العشرين من مايو 2005 أكد محمد يوسف أحمد المصطفى المستشار السياسي لجون قرنق بالخرطوم، أن الحركة الشعبية لديها مبادرة لحل مشكلة دارفور غير أن هذه المبادرة لم يتم طرحها على الأطراف المعنية، نافياً أن تكون قد سحبت على خلفية عدم عرضها على الإعلام، وقال "لم نقم بسحبها ومبادرتنا لا تزال موجودة وسيتم عرضها على الأطراف في الوقت المناسب"³. وفي تقديراته المشكلة لم تحل إلا عبر الحوار والوسائل السلمية. وبشأن رؤية الحل قال "نحن نرى للضرورة أن تحل المشكلة في إطار اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها بين الحكومة والحركة الشعبية، وفي اعتقادنا أن هذه الصيغة المثلى لتجاوز أزمة دارفور، مشيراً إلى أن اتفاقية نيفاشا تتضمن تسوية جميع المشكلات والقضايا السودانية وعلى رأسها مشكلة دارفور"⁴.

4. التجمع السوداني المعارض: يمثل هذا التجمع تحالفاً لعدد من القوى السياسية المعارضة في السودان وأهمها: حزب الاتحاد الديمقراطي، الحزب الشيوعي السوداني، الحركة الشعبية لتحرير السودان (قرنق) وتنظيم البجا بشرق السودان، وعرف هذا التحالف اختصاراً بالتجمع السوداني المعارض وقد قام التجمع عن طريق ممثله محمد عثمان المرغني بلقاءات عديدة مع ممثلي الطرف الحكومي في الخرطوم

¹ أسامة زين العابدين، " أزمة دارفور: التدايعات والحلول" في:

http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&id=1762:-q2q-&Itemid=33

(2015/12/12)

² البحيري، مرجع سابق، ص 147

³ "Chronology of Reporting on Events Concerning the Conflict in Darfur, Sudan" in:

http://sudan.uconn.edu/CIJ_Complete_Darfur_Chronology.pdf

⁴ Andrew S. Natsios, *Sudan, South Sudan, and Darfur: What Everyone Needs to Know*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2012) p 132

والقاهرة بحثاً عن قاعدة سياسية لإنهاء النزاع في دارفور. كان أبرزها اتفاق المصالحة في يونيو 2004 بالقاهرة.¹

المطلب الثاني : مساعي الدول الأفريقية والعربية لحل النزاع في دارفور

1. **المساعي المصرية :** تعاملت مصر مع أزمة دارفور في بدايتها على أنها صراع داخلي يجب أن تحله الحكومة السودانية بمفردها، ولكن عندما ازدادت الضغوط على السودان قامت مصر بلعب دور أكبر من أجل تجنب السودان التدخل الخارجي²، فتم عقد العديد من اللقاءات بين البلدين، وشاركت مصر في القمة التي عقدت في أكتوبر 2004 والتي بحثت نتائج قرار مجلس الأمن الدولي بشأن محاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في دارفور متابعة للقمة التي عقدت في العاصمة الليبية طرابلس في أكتوبر 2004 لمناقشة كيفية احتواء الوضع في دارفور وعدم تدويله وإتاحة الفرصة للاتحاد الأفريقي للقيام بدوره في هذا المجال كما استأثرت مصر بدور بارز في إطار بعثتي الاتحاد الأفريقي و "اليوناميد"، من خلال المساهمات العينية أو المشاركة في الإشراف على المسار السياسي لحل النزاع³.

2. **المساعي النيجيرية :** قامت نيجيريا بالعديد من الجهود بمشاركة كل من ليبيا ومصر وتشاد لحل أزمة دارفور وتجنب السودان خطر التدخل الخارجي، وبوصف الرئيس النيجيري رئيساً للاتحاد الأفريقي قامت نيجيريا ببذل مساعيها لإنجاح المفاوضات منذ بدايتها في تشاد وحتى انتقالها إلى العاصمة أبوجا، وكان الرئيس النيجيري قد اقترح

¹ البجيرري، مرجع سابق، ص 181

² مختار موسى، مرجع سابق، ص 146

³ Jacob Hoigilt and Oystein Rolandsen, " Egypt and the Darfur conflict", *Noref Policy Brief*, No. 9 . (July 2010) p 6

عقد قمة في ليبيا في أكتوبر 2004¹ حول أزمة دارفور لوضع الخيارات أمامها، وهي إما تدويل القضية وتدخّل المجتمع الدولي ليكون هو الفاعل في الحل وإما تفعيل الدور الإقليمي وإعطاء الدول الأفريقية المتأثرة بالصراع في دارفور مباشرة زمام المبادرة، واختارت القمة التي حضرها الرئيس المصري حسني مبارك والليبي القذافي والنيجيري "أولوساجو أوباسانجو" إضافة إلى إدريس ديبي الرئيس التشادي، الخيار الذي لا بد أن تتخذه، وهو أن تجنب جميع هذه الدول التدويل وأن يفعل الدور الإقليمي. إلى جانب ذلك استضافت نيجيريا العديد من محادثات السلام على غرار المحادثات التي بدأت في أغسطس 2004 وانتهت باتفاقية أبوجا 2006².

3. **الدور التشادي :** أدارت "أنجينا" الأزمة في دارفور بالاعتماد على توازن عدة عناصر قد يراها البعض متناقضة فهي تلعب دور الوسيط بين الحكومة والمتمردين في الإقليم، وفي الوقت نفسه توثق علاقتها مع الحكومة السودانية لضبط الحدود ومنع عمليات تهريب السلاح، إلا أن هذا لا يمنعها من التواصل مع متمردي دارفور أو القوى الدولية الفعالة في الأزمة خاصة فرنسا التي أرسلت قوات إلى تشاد لحماية معسكرات اللاجئين على الحدود، كما تواصلت مع الولايات المتحدة التي تملك مصالح نفطية في تشاد. هذه التركيبة المعقدة المتداخلة في السلوك التشادي ترى الحكومة في السبيل التخفيف من تداعيات الصراع في غرب السودان علي الداخل التشادي ويمكن تفصيل عناصر هذه التركيبة كما يلي³:

أ. لعبت تشاد دور وسيط السلام بين الحكومة والمتمردين، مفوضة من قبل الاتحاد الأفريقي، وفي هذا السياق استضافت العاصمة التشادية أنجينا جولات مفاوضات بين الحكومة السودانية والفصيلين المتصدين للأزمة (حركة العدل والمساواة،

¹ Mona Salem, " Libya hosts summit on Darfur crisis" in:

<http://reliefweb.int/report/sudan/libya-hosts-summit-darfur-cris> (18/12/2015)

² Richard Barltrop, *Op. Cit.*, P 40

³ Roland Marchal, "Tchad/Darfour : vers un système de conflits", *politique africaine*, N' 102 , (Février 2006) , P P 135 – 154

والجيش الشعبي لتحرير السودان)، كما رعت تشاد اتفاقات لوقف إطلاق النار بين الجانبين في سبتمبر 2003، ثم بانجمينا في أبريل 2004

ب. العلاقة مع الحكومة السودانية من خلال اتفاقيات لضبط الحدود بين البلدين ومنع عمليات تهريب السلاح، وفي هذا السياق اتفق الرئيسان البشير وديبي أثناء قمة لهما بالجنينة غرب دارفور في يونيو 2004م على حماية الحدود بين الجانبين وتكوين قوات مشتركة للحد من أي نشاطات مسلحة من جانب المتمردين أو أي مليشيات أخرى وتأمين معسكرات اللاجئين والمساعدة في إعادة اللاجئين إلى قراهم بالإقليم السوداني¹. ولكن تشاد تخلت عن دورها كوسيط بسبب تردي العلاقات بين البلدين وظلت التهم المتبادلة بين البلدين بدعم المعارضة المسلحة لكل منهما تلقي بظلالها السالبة على علاقات البلدين حتى هذه اللحظة.

4. **المساعي الليبية:** ركز الدور الإقليمي الليبي على دفع مسيرة الاتحاد الأفريقي والمساهمة في تسوية الصراعات الأفريقية خاصة بعد انفراج العلاقات الليبية الغربية إثر إعلان ليبيا تخليها عن برنامجها النووي. ويمكن تفصيل التحرك الليبي تجاه أزمة دارفور كما يلي:

قيادة التحرك الإقليمي في الأزمة للوصول بها إلى حل سلمي بعد مناشدات كل من السودان وتشاد والولايات المتحدة كي تلعب ليبيا دوراً في حل الأزمة، ومن هنا احتضنت سرت قمة مصغرة في 17 أكتوبر 2004 حول دارفور جمعت أبرز الأطراف الإقليمية الفاعلة وانتهت هذه القمة بالتأكيد على رفض أي تدخل أجنبي في هذه المسألة، معتبرين أنها قضية أفريقية كما أكدوا دعمهم للحكومة السودانية²، تفويض الزعيم معمر القذافي

¹ Alex de Waal and Gregory H. Stanton, "Should President Omar al-Bashir of Sudan Be Charged and Arrested by the International Criminal Court?" *Genocide Studies and Prevention*, Volume 4, Issue 3 (December 2009) p p 329 – 351

² "البشير: نجاح القمة أهم من قضية رئاسة السودان للاتحاد الأفريقي"، *جريدة الرياض السعودية*، العدد 13727، (23 يناير 2006)، ص 25

لإجراء اتصالات مع جميع الأطراف ذات الصلة بالنزاع في دارفور ومواصلة تلك الجهود إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة إلى جانب التنسيق المستمر والتشاور الدائم مع قادة الدول المشاركة في هذه القمة، من جهة أخرى حاولت ليبيا كبح جماع الدور الأريتري في دعم متمردي دارفور ومحاولة إصلاح العلاقات بين الحكومة الأريتيرية والسودانية غير أنها لم تنجح في هذا الدور¹.

في 16 مايو 2005 استضافت العاصمة الليبية طرابلس قمة مصغرة ثانية حضرها رؤساء كل من : مصر، السودان، إريتريا، تشاد ونيجيريا إلى جانب العقيد معمر القذافي، والأمين العام للجامعة العربية. وأكدت توصيات هذه القمة على حصر معالجة الأزمة الدارفورية في البيت الأفريقي (الاتحاد الأفريقي) واستئناف محادثات أبوجا وتجديد التفويض الخاص بمعمر القذافي كونه مسؤول التنسيق والاتصال بين أطراف الأزمة. كما أكدت التوصيات على ضرورة اقتصار الوجود العسكري الميداني في دارفور على القوات الأفريقية².

إلى جانب ذلك سمحت ليبيا وسهلت مرور المعونات الإنسانية فضلاً عن استقبالها في موانئها على البحر المتوسط، حيث وافقت على الطلب الأميركي بخصوص وصول الحمولات الإغاثية الأميركية براً عن طريق الأراضي الليبية إلى مخيمات اللاجئين بتشاد. ولم تقتصر ليبيا على أراضيها معبراً إنسانياً، بل لعبت مؤسساتها الداخلية هي الأخرى دوراً في إغاثة النازحين ولاجئي دارفور في الأراضي التشادية، وذلك من خلال المساعدات التي قدمتها القوافل التابعة لمؤسسة القذافي الخيرية في يوليو 2004³

² البحيري، مرجع سابق، ص 180

³ Tom Lodge, "African Refugees in the Southern Mediterranean", in Omar Grech and Monika Wohlfeld, *Migration in the Mediterranean* (Malta: University of Malta, 2014) p p 109 - 123

ظلت طرابلس همزة وصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، فرغم أن حركتي التمرد الرئيسيتين (حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) لم يتم دعوتهما إلى المشاركة في القمة الإقليمية حول دارفور، لكن وفديهما كانا موجودين في طرابلس وصرح آنذاك إبراهيم إدريس أزرق المتحدث باسم حركة العدل والمساواة قائلاً: "جننا إلى طرابلس لنعرض على القيادة الليبية وجهة نظرنا على أمل التوصل إلى موقف غير منحاز من قبل الدول المشاركة في القمة"، وهو ما يعكس نظرة أبناء دارفور إلى الدور الليبي. وحاولت ليبيا لعب دور على صعيد توحيد الخطاب بين حركات التمرد واقناعها بالتمسك بالسلم. وربما كان المؤتمر الذي استضافته في طرابلس في الفترة من 17 إلى 23 أكتوبر 2004م أحد الأدوات لتحقيق هذا الهدف.¹

5. دور أفريقيا الوسطى مثلها مثل تشاد فإن أفريقيا الوسطى تنظر لإقليم دارفور المجاور على أنه عمق استراتيجي يجب أن يكون مستقراً وآمناً من أي محاولات للسيطرة عليه سواء من قبل المتمردين أو التدخل الدولي فيها وانحصر دورها في الآتي:

أ. توثيق العلاقة مع جارتها السودان وتشاد لضبط الحدود، وفي هذا الصدد عقد وزراء دفاع كل من السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى في نوفمبر 2004م بأنجمينا اجتماعاً تم الاتفاق فيه على إنشاء آليات لمحاربة كافة أوجه وأسباب الإخلال الأمني بالحدود المشتركة بين الدول الثلاث كما تم الاتفاق على إنشاء شبكة اتصالات لتبادل المعلومات لتسيير دوريات مشتركة على الحدود إضافة إلى منع تمركز المعارضة المسلحة على أراضي أي من الدول الثلاث.²

ب. تأييد التحركات الإقليمية لحل مشكلة دارفور سلمياً حيث صدرت تعليقات من مسؤولين بالخارجية الأفريقية تؤيد الجهود السلمية التي تقوم بها دول الجوار، إلا أن

¹ زين العابدين، مرجع سابق (2015/12/18)

² Jennifer Giroux and others, "The tormented triangle: the regionalization of conflict in Sudan, Chad, and the Central African Republic", *Crisis States Working Papers Series*, No.2 Working Paper no. 47 (April 2009) p 6-7

هنالك بعض التقاطعات التي حدثت بين السودان وأفريقيا الوسطى أبرزها اتهام أفريقيا الوسطى للسودان باستغلال أراضيها لاستعادة النظام التشادي، ودعم المعارضة الأفرووسطية الموجودة في دارفور¹.

6. الوساطة القطرية: في إطار المساعي السياسية والجهود المختلفة لإيجاد حل سلمي لأزمة دارفور جاءت الوساطة القطرية في 2009 بعد استنفاد جهود مضيئة متعددة الأطراف والقيادات على مر السنوات الخمس السابقة لها. وقد استهلّت الدوحة محاولاتها لفهم وتسوية الأزمة في دارفور بتنظيم ملتقى المجتمع المدني الدارفوري في الدوحة في الفترة ما بين 17 - 21 نوفمبر 2009².

ونجحت الوساطة القطرية في الوصول إلى اتفاق إطاري للسلام في دارفور تم توقيعه بين كل من الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة التي اندمجت لاحقا في حركة تحرير السودان بقيادة "أركو مناوي"، مبني على الموثيق والاتفاقات السابقة لأطراف النزاع، كما أشار في ديباجته على كون مقررات كل من الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي تعد قواعد أساسية ومرجعية لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتي تم توقيعها في 14 يوليو 2011، وتضمنت الوثيقة سبع فصول شاملة لكل مواطن الخلاف بين الحكومة وحركات المعارضة في دارفور أهمها: حقوق الإنسان وتقاسم الثروة والمشاركة السياسية وتعويضات الضحايا وقضايا اللاجئين، فضلا عن إجراءات وقف إطلاق النار الدائم وطرق استمرار الحوار والتسوية السلمية للخلافات³. كما اختتمت الوثيقة بجدول زمني

¹ منى عبد الفتاح "السودان وتشاد على حدود النار" في

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/11/22> (2015/12/23)

² "الوساطة القطرية والإفريقية ومسئول ملف دارفور يبحثون جهود سلام دارفور" في:

http://www.sudansafari.net/?tmpl=component&print=1&option=com_content&id=1223

(2015/12/20)

³ البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، 14 يوليو 2011،

للتنفيذ يوضح بالتفصيل التوزيع الزمني لتنفيذ بنود الاتفاقية ومسؤولية الأطراف وتراتبية الأدوار¹.

ورغم الترحيب الدولي والإقليمي الذي حظيت به وثيقة الدوحة لسلام دارفور إلا أن كثيراً من التساؤلات طرحت حول مدى نجاح هذا الاتفاق وأن الوثيقة مواجهة بكثير من العقبات والتحديات لأسباب من بينها عدم إدراج مجموعات التمرد الرئيسية في الاتفاقية بما في ذلك حركة العدل والمساواة وفصائل جيش التحرير السوداني ، قوات مني أركو مناوي وعبد الواحد محمد نور.

¹ المكان نفسه، ص 92

المبحث الثاني: تدخل مجلس السلم والأمن الأفريقي لحل النزاع في دارفور

شكلت أزمة إقليم دارفور تجربة حقيقية للاتحاد الأفريقي، وجهازه المستحدث لمنع النزاعات وبناء السلام في القارة الأفريقية "مجلس السلم والأمن"، ومنذ الشرارة الأولى للنزاع المسلح في دارفور تابعت منظمة الاتحاد الأفريقي بصورة مستمرة تطورات الوضع في الإقليم و ساهمت في محاولات مبكرة لاحتوائه من خلال الحث على الحوار ورعاية المفاوضات وصولاً إلى التدخل الميداني وفق ما يخوله البروتوكول المؤسس للمجلس في مادته 4 (ي)¹.

المطلب الأول : الدور الدبلوماسي للاتحاد الأفريقي في حل النزاع

جسد الاتحاد الأفريقي دوره الدبلوماسي في أزمة إقليم دارفور في بداية الأمر من خلال الوساطة لإرساء أسس التفاوض والبحث عن حلول سلمية ورعاية المفاوضات و المبادرة للتوصل لاتفاقات بين أطراف النزاع ، وذلك من خلال لجنة الحكماء أو إحدى الدول الأفريقية وهو ما جاء بناء على عدد من الاتفاقات والمواثيق الخاصة بالسلم و الأمن و التسوية للنزاعات.

بادرت مفوضية الاتحاد الأفريقي على لسان رئيسها "الفا عمر كوناري" بالاتصال للمشاركة في الحل السلمي للنزاع في دارفور تحت الوساطة التشادية و قبلت حكومة السودان هذه المبادرة من خلال فتح الباب أمام مشاركة الاتحاد الأفريقي في جولة المفاوضات بأبشي ثم في أنجمينا ثم تأصيل دور الاتحاد الأفريقي من خلال مفاوضات أبوجا²

¹ African Union, *PROTOCOL RELATING TO THE ESTABLISHMENT OF THE PEACE AND SECURITY COUNCIL OF THE AFRICAN UNION*, 9 July 2002, p 06

² عبد الوهاب الصاوي، "الاتحاد الأفريقي و قضية دارفور"، *مجلة آفاق سياسية*، العدد 02 (فبراير 2004) ، ص 74.

أولاً: محادثات أبشي 2003

ساهم الاتحاد الأفريقي في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة و الحكومة السودانية، حيث أجرت الحكومة سلسلة من المحادثات قبل تدخل الاتحاد الأفريقي مباشرة أو بشكل رسمي في هذه المفاوضات مع المتمردين نتج عنه اتفاق أبشي في سبتمبر 2003 تحت رعاية الحكومة التشادية، و كانت هذه المرة الأولى التي تتعامل فيها الحكومة السودانية مع المتمردين سياسياً بعد سلسلة من المواجهات المسلحة¹

وقد نصت الاتفاقية في ديباجتها أنها نتجت عن رغبة المجموعات المكونة لجيش تحرير السودان في الحوار لوضع أسس لحل سليم ومخاطبة جذور المشكلة. وكان أطراف هذا الاتفاق الحكومة السودانية، و جيش تحرير السودان بالإضافة إلى الحكومة التشادية التي قامت برعاية الاتفاق بتكليف من الاتحاد الأفريقي بينما رفضت حركة العدل و المساواة أن تكون طرفاً في هذه المفاوضات بحجة أن الوسيط المتمثل في الحكومة التشادية غير محايد و متحيز إلى الطرف الحكومي.²

و قد نتج عن محادثات أبشي الأولى الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الطرفين لمدة 45 يوماً وتعليق كل العمليات العسكرية التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع و التحكم و السيطرة على المجموعات المسلحة، و أن يطلق سراح أسرى الحرب و المعتقلين الذين لهم صلة بهذا النزاع، و أن تجمع قوات جيش تحرير السودان في مواقع تحدد باتفاق الطرفين والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية³.

انطلقت الجولة الثانية لمحادثات أبشي في أكتوبر 2003 أي بعد شهر من الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركة / جيش تحرير السودان، وعن الحركة حضر وفد برئاسة عبدالله أبكر رغم امتناع عبد الواحد نور حيث أظهر ذلك بوادر الخلافات

¹ مختار موسى، مرجع سابق، ص 189

²

³ أبو المجد، مرجع سابق، ص 222

الداخلية في الحركة، كما استمر غياب حركة العدل والمساواة والتي اعتبرت طرفاً في المفاوضات لنفس السبب المتعلق بتحفظها على الوساطة التشادية.

لكن التقييم العام لاتفاق أبشي الثاني الذي نص على تمديد مدة الاتفاق على وقف إطلاق النار والذي تم خرقه مرة ثانية بعد تجدد الاشتباكات المسلحة و سقوط ما يزيد عن 800 قتيل من الطرفين في فترة وجيزة مع ارتفاع مستمر في عدد اللاجئين والنازحين داخلياً¹ يحكم بفشله. وعلى إثر هذا دعت أطراف خارجية إلى جانب المعارضة إلى نقل المحادثات إلى العاصمة التشادية انجمينا مع إشراك أطراف دولية أخرى كمرقبين في المفاوضات².

ثانياً: محادثات انجمينا 2003 – 2004

انتقلت المفاوضات إلى العاصمة التشادية انجمينا في 16 ديسمبر 2003 على إثر فشل اتفاق أبشي وتجديد مطالب حركة تحرير السودان فضلاً على الخرق المستمر لاتفاقية وقف إطلاق النار وكذا اعتراض حركة العدل والمساواة على الوساطة التشادية.

لقد كان الهدف من نقل المفاوضات إلى العاصمة التشادية هو الإشراف المباشر للرئيس إدريس ديبي والذهاب باتفاق وقف إطلاق النار إلى مستوى أبعد أي تحقيق اتفاق للوقف الدائم لإطلاق النار وإنهاء عمليات العنف مع التركيز على الحوار والتفاوض السلمي لحل المسائل العالقة التي تعد في جوهرها سياسية وتنموية. كما عرفت هذه الجولة انضمام حركة العدل والمساواة التي كانت غائبة في جولات أبشي وذلك بعد إقرار مشاركة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كمرقبين في هذه المفاوضات،

¹ البحيري، مرجع سابق، ص 146

² إجلال رأفت، "السودان على مفترق طرق، أزمة دارفور السياسية والثقافية" *المستقبل العربي*، عدد 314، (أبريل

2005) ص 159

لكن حركة تحرير السودان دخلت هذه المرة بلائحة مطالب جديدة جاء فيها¹:

- منح حكم ذاتي واسع النطاق لإقليم دارفور من خلال حكومة فدرالية برئاسة الحركة في ولايات دارفور الثلاث.
- الحصول على حصة من عائد البترول تقدر ب:13%
- الاحتفاظ بجيش تحرير السودان خاضعا لحركة تحرير السودان مع إخلاء القوات الحكومية لإقليم دارفور.
- الحصول على وزارات سيادية داخل الحكومة السودانية.

وقد شكلت هذه المستجدات من طرف حركة تحرير السودان نقطة استفزازية للطرف الحكومي، أظهرت غياب قاعدة أساسية للتفاوض وأدت لاحقا إلى فشل المحادثات.

وكان الاتحاد الأفريقي قد قدم رؤيته بشأن آلية مراقبة وقف إطلاق النار كما يلي²:

1. نشر قوة مشتركة من 300 جندي في دارفور
2. تشكيل لجنة من ممثلي أطراف النزاع ومشاركة الرئيس التشادي وحضور مراقبين أفارقة من نيجيريا ، غانا ، السنغال، وموزمبيق مع اشتراك ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كفريق للتحقيق في أحداث دارفور.
3. تشكيل لجنة سياسية مشتركة بين الحكومة والحركات المعارضة (حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) وكذا الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يكون مقرها في العاصمة التشادية انجمينا لمتابعة تطور الموقف.
4. تأسيس لرئاسة مفوضية الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في مدينة الفاشر¹

¹ أرحيمة ، مرجع سابق، ص 206

² أحمد إبراهيم محمود، " دور الاتحاد الأفريقي في أزمة دارفور"، (ورقة مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور، معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ديسمبر 2004) ص 5-7

5. دعوة الأطراف الدولية والإقليمية إلى المساهمة في تمويل عملية نشر قوات

المراقبة الدولية

وقد تم الخروج باتفاق آخر لوقف إطلاق النار مع الموافقة على مقترح الاتحاد الأفريقي بخصوص آلية المراقبة، فيما باشرت الحكومة السودانية تقديم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وأقرت الأمم المتحدة نشر بعثة للوقوف على تطبيق بنود الاتفاق فيما ظلت تحت الحكومة السودانية على التزاماتها بنزع سلاح الميليشيات العربية².

ونظرا لتعدد الأسباب المتعلقة بالحركات المعارضة وخلافاتهم الداخلية فضلا على تحفظهم على الوسيط التشادي، وايضا لعدم فاعلية الرقابة على تنفيذ وقف اطلاق النار، لم يكتب النجاح لمخرجات محادثات انجمينا، خاصة وأن الحملة الإعلامية الدولية المركزة على أزمة اللاجئين والنازحين في دارفور بدأت تتصاعد بشكل غير مسبوق بعد أن تم توقيع اتفاقيات نيفاشا في نهاية مايو 2004، ومن ثم فقد شجع ذلك المسلحين من الحركات المعارضة علي التعنت والعمل بشكل واضح علي افشال الاتفاق، رغبة منهم في استغلال الضغوط الدولية في اجبار الحكومة السودانية علي قبول مطالبهم السياسية التي لن يستطيعوا الحصول عليها بقواهم الذاتية كما حصل مع الحركة الشعبية في الجنوب السوداني التي أوصلت الحكومة السودانية إلى اتفاقية نفاشا بفضل كبير من الضغط الدولي، فضلا على الدعم المتواصل من متمردي الجنوب لصالح الحركات المعارضة في دارفور كمسعى لإضعاف الحكومة السودانية. وإلى هذه الأسباب بالتحديد يعود فشل جولة أديس ابابا ، والتي عقدت تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، انتظارا للتدخل الدولي العسكري الذي بدأت نذره تتجمع في الأفق.³

¹ Mohamed Osman Akasha, *Darfur: A tragedy of climate change* , (Hamburg: Anchor Academic Publishing , 2014) P 67

² البحيري ، مرجع سابق ، ص 151

³ هاني رسلان، " أزمة دارفور: تصعيد غير مبرر" في :

(2015/12/20) <http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/8/4/FILE2.HTM>

ثالثا: اللجنة المصغرة حول دارفور- أديس أبابا 2004

شكل الاتحاد الأفريقي خلال المؤتمر الثالث لقمة رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا في يوليو 2004 لجنة متابعة خاصة بالوضع في دارفور بقيادة الرئيس النيجيري "أولوساجو أوباسانجو" وعضوية رئيس المفوضية "ألفا عمر كوناري" وكذا رؤساء كل من السنغال جنوب أفريقيا والسودان. لكنها لم تتقدم في عملها كثيرا بسبب رفض الحكومة السودانية لشروط حركات التمرد في دارفور والتي جاء منها¹:

- تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بدارفور
- نزع أسلحة مليشيات الجنجويد

إلى جانب رفض حركات المعارضة لأديس أبابا كمقر للتفاوض احتجاجا بتحيزها للحكومة السودانية وطلب اختيار دولة أخرى محايدة.

رابعا: محادثات أبوجا 2004 – 2006

هناك من يعتقد بمحادثات أبوجا في أغسطس 2004 كبداية حقيقية لدور الاتحاد الأفريقي في أزمة دارفور²، وقد تم استئناف المباحثات الرامية إلى إيجاد حل نهائي لأزمة دارفور في 23 أغسطس 2004 بين الأطراف الموقعة على اتفاق انجينا في ظل استمرار لأعمال العنف رغم محاولات الوساطة الأفريقية و الدولية حث المسؤولين عن هذا العنف على الالتزام بوقف اطلاق النار وتعزيز جهود المساعدات الانسانية مع المضي قدما في الحوار لإيجاد قاعدة مشتركة للمحادثات السياسية.

¹ بوسراج، مرجع سابق ، ص 109

²David Ianz , "Sudan/Darfur, Abuja Negotiations and the DPA", in: *Unpacking the Mystery of Mediation in African Peace Processes*, (Zurich: Center for Security Studies (CSS) 2008) p79

وقد خرجت مفاوضات أبوجا 1 و 2 والتي استمرت على مدى سنتين كاملتين باتفاق سلام كان الأشهر ضمن محاولات الحل السياسي للأزمة، والأبرز إلى غاية ذلك التاريخ من بين النتائج الإيجابية التي قدمتها وساطة الاتحاد الأفريقي بقيادة نيجيريا ورئيسها أوباسانجو، ففي 5 مايو 2006 تم التوقيع على اتفاق سلام شامل بين الحكومة السودانية من جهة و حركة / جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من جهة ثانية والمعروفة كأطراف للنزاع في الاتفاق¹.

وكانت أبرز النقاط التي تضمنها اتفاق السلام في دارفور المنبثق عن محادثات أبوجا والتي جاءت مصنفة حسب المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية قد استجابت للعديد من مطالب القوى المعارضة وتمردي دارفور ونذكر منها ما يلي² :

الترتيبات الأمنية

- نزع سلاح مليشيات الجنجويد بصورة كاملة، ويمكن التحقق منها في موعد أقصاه منتصف أكتوبر 2006، ويحدد مراحل منها تجميع الجنجويد والمليشيات المسلحة الأخرى في مناطق محددة خاصة قبل نزع سلاحها، وسحب الأسلحة الثقيلة.
- إعطاء ضمانات أمنية محددة في مناطق تجمع الحركات المتمردة، وتدابير أخرى ترمي إلى احتوائها وخفضها وصولاً إلى إزالة التهديد الناجم عن هذه القوات.
- يفرض قيوداً على تحركات قوات الدفاع الشعبية (قوات سودانية شبه عسكرية) ويطلب خفض عناصرها وضع جدول زمني يؤكد أن الجنجويد والمليشيات الأخرى المسلحة ستنزع أسلحتها قبل أن تتجمع القوات المتمردة، وتعد لنزع سلاحها وتسريح عناصرها، وسيتفقد عناصر لحفظ السلام من الاتحاد الأفريقي ويتحققون من أن المناطق آمنة قبل تجمع المتمردين.

¹ International Crisis Group, Africa Briefing N°39, *Darfur's Fragile Peace Agreement* , 20 June 2006, p 02

² African Union, *Darfur Peace Agreement* , 05/05/2006, p 07

- يتعين على الحكومة السودانية معاقبة انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل الجنجويد والمليشيات المسلحة الأخرى، بما فيها قوات الدفاع الشعبي، من خلال نزع أسلحتها وتسريحها¹.
- يقيم الاتفاق مناطق عازلة حول معسكرات المهجرين وممرات المساعدة الإنسانية والتي لا تستطيع القوات المتمردة والقوات المسلحة السودانية دخولها.
- يحدد المبادئ لإدماج القوات المتمردة في القوات المسلحة السودانية والشرطة

تقاسم السلطة

- يعطي الاتفاق الحركات المتمردة الموقع الرابع الأرفع في حكومة الوحدة الوطنية السودانية، وهو موقع أبرز مساعدي الرئيس ورئيس السلطة الإقليمية للفترة الانتقالية في دارفور.
- يحدد العمليات الديمقراطية حتى يختار سكان دارفور قادتهم ويحددون وضعهم باعتبارهم منطقة.
- إجراء استفتاء شعبي في موعد أقصاه يوليو 2010 لتحديد ما إذا كانت دارفور ستصبح منطقة اتحادية مع إدارة منفردة².
- إجراء انتخابات على جميع المستويات في موعد أقصاه يوليو/تموز 2009 بموجب الدستور الوطني الانتقالي.

تقاسم الثروات

- إنشاء صندوق لإعادة إعمار دارفور وتميئتها.
- تدفع حكومة الوحدة الوطنية 300 مليون دولار أولاً ثم 200 مليون دولار سنوياً خلال سنتين أخريين.

¹ Hamid Eltgani, *op. cit.*, p 114

² مختار موسى، مرجع سابق، ص 137

- يلزم الاتفاق المجموعة الدولية بعقد مؤتمر للدول المانحة لإنشاء صناديق إضافية من أجل دارفور.
- ينشئ لجنة للعمل مع الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين والمهجرين على العودة إلى منازلهم.
- ينشئ لجنة لتقديم تعويضات إلى ضحايا النزاع.

ومن المشاكل التي حالت دون المضي قدما في تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام في دارفور¹

خامسا : جهود الوساطة للاتحاد الأفريقي بين 2007 و 2012

استمرت الجهود الدبلوماسية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من خلال آليته المعروفة في هذا الشأن وهي لجنة الحكماء حتى بعد إقراره نشر البعثة الأفريقية في السودان 2004 وفق توصيات مفاوضات انجمينا، وبعد 2007 تحولت بعثة الـ"AMIS" إلى البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة "UNAMID"، وبالرغم من أن تلك البعثات ذات الطابع العسكري-الميداني في التدخل كانت ترافقها عملية سياسية بقيادة موظفين سامين إلا أن عمل لجنة الحكماء التابعة لمجلس السلم والأمن قد واصلت جهودها الموازية في إطار الوساطة وتنظيم المحادثات بين الأطراف المتنازعة لإيجاد قاعدة تفاوضية تنهي الخلافات عن طريق الحوار إلى جانب جهود الأجهزة الأخرى للاتحاد كالمؤتمر والمفوضية والمجلس التنفيذي.

في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا - إثيوبيا في يناير 2007، أعطى قادة الاتحاد الأفريقي نصيبا مهما لقضية دارفور في أعمال هذه القمة وأصدر في جزء من مقرراته لتلك القمة توصيات بشأن الوضع في دارفور جاء من بينها²:

¹Mahmoud Abbaker Suleiman, *Darfur, A Crisis of Identity & Governance*, (Bloomington: AuthorHouse, 2011) p 314

²الاتحاد الأفريقي، مؤتمر الاتحاد الأفريقي، مقررات وإعلانات الدورة العادية الثامنة لمؤتمر الاتحاد، يناير 2005، ص 22-24

- مواصلة جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة الهادفة إلى إحلال السلام في دارفور وتقديم الدعم المادي اللازم لذلك.
- حث الاعضاء الأفارقة في مجلس الأمن الدولي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة اسراع الأمم المتحدة باعتماد القرارات الضرورية الخاصة بعملية دعم السلام في دارفور من خلال المساهمات المقدره.
- دعوة الأطراف المعنية باتفاقية السلام في دارفور على الالتزام الفعلي لاتفاق وقف إطلاق النار وانهاء جميع أشكال العمليات العدائية.

وفي 2008 بعد تحول البعثة الأفريقية في السودان إلى البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، عين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد: "جبريل ييبيني باسولي" ، وزير خارجية بوركينافاسو مبعوثا مشتركا لدارفور للقيام بجهود الوساطة في وقت حذر مسؤولون في "اليوناميد" من عدم جدية الأطراف في الدخول في مفاوضات للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الدائر بين الحكومة والفصائل المسلحة ومليشيات الجنجويد¹.

وضمن الجهود المتواصلة لتحقيق العدالة الانتقالية قدم "ثابو مبيكي" مبعوث مجلس السلم والأمن الأفريقي الخاص إلى دارفور مقترحا في يناير 2009، أوصى من خلاله قادة وزعماء دول الاتحاد الأفريقي بإنشاء محاكم مختلطة تكون مكونة من قضاة سودانيين وآخرين أجانب، ويُناط بها التحقيق بأعمال العنف التي ارتكبت في إقليم دارفور خلال السنوات الست الماضية². كما حث الوسيط الأفريقي الحكومة السودانية على تقديم المساعدة اللازمة في هذا الأمر.

¹ "تعيين مبعوث جديد مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور" في:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=9493#.VnquIBaiU24> (2015/12/23)

² "تقرير أفريقي يوصي بإنشاء محاكم مختلطة بشأن دارفور" في:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/10/091029_dh_darfour_courts_tc2.shtml

(2015/12/22)

في مارس 2009 كان القرار الصادر عن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن مذكرة التوقيف ضد الرئيس السوداني بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أبرز تطور في تلك الفترة، وقد شهد هذا التحرك تفاعلا من طرف المفوضية ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي حيث أصدر رئيس المفوضية بيانا أوضح من خلاله التداعيات الخطيرة لهذا القرار في تلك الفترة الدقيقة، كما ناشد مجلس السلم والأمن في اجتماعه الذي تلى اعلان المحكمة الجنائية الدولية بتأجيل القرار طالبا السلطات السودانية فتح تحقيقات جدية حول انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، وقد كان لهذا التطور انعكاس سلبي حيث أدى إلى تجميد محادثات الدوحة للسلام في دارفور والتي كانت تجري بين الحكومة والمعارضة بوساطة قطرية و بإشراف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بعد انسحاب حركة العدل والمساواة، فيما اتجهت الحكومة السودانية إلى طرد بعض المنظمات الحقوقية والإنسانية بحجة نقل تقارير كاذبة.¹

أجاز مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه رقم 207 المنعقد في أبوجا في أكتوبر 2009 تقريرا للفريق رفيع المستوى حول دارفور برئاسة "ثابو مبيكي" والذي أوصى بإجراءات قضائية لتعزيز جهود السلام وأعلن عن عقد المنتدى الاستشاري للسودان في أديس أبابا في مايو 2010، فيما شهدت تلك الفترة تجديدا للأعمال العنف في دارفور بين القوات المسلحة السودانية و مسلحي حركة العدل والمساواة، أدت إلى نزوح العديد من السكان شرقي دارفور فضلا على الهجومات التي استهدفت بعثة "اليوناميد". وقد أوصى المجلس بضرورة توسيع مجال العملية السياسية على مستوى الأطراف المتنازعة والقضايا محل النزاع مع دراسة إمكانية عقد مؤتمر دارفور- دارفور داخل الإقليم وأكدت الحكومة السودانية ترحيبها بالفكرة والعمل على تسهيل تجسيدها في أسرع وقت.²

¹ الاتحاد الأفريقي، مجلس السلم والأمن الأفريقي، تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في أفريقيا، 3 يوليو 2009، ص 15-18

² الاتحاد الأفريقي، مجلس السلم والأمن الأفريقي، تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في أفريقيا، 7 يوليو 2010، ص 14-16

المطلب الثاني : التدخل الميداني لمجلس السلم والأمن الأفريقي في دارفور

أولا : تأسيس البعثة الأفريقية في السودان "AMIS" 2004

عقب التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية من جهة وحركتي تحرير السودان والعدل والمساواة من جهة ثانية في أبريل 2004 ، وبالتحديد في 25 مايو 2004 أقر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي نشر بعثة مراقبين وفق ما نص عليه اتفاق انجمينا. تطورت هذه البعثة لاحقا لتضم وحدات عسكرية وأمنية، ومثل قرار المجلس في اجتماعه العاشر إعلانا لتأسيس البعثة الأفريقية في السودان والتي عرفت اختصارا بـ "أميس" "AMIS".¹ وكانت أول بعثة من نوعها لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتي استندت في تشكيلها إلى نصوص البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن حسب المواد 4(ي) و 6(د) و 7(و) إضافة إلى تصديق الحكومة السودانية على هذا البروتوكول حيث لن تجد أي سبيل لمعارضة تنفيذ المواد المذكورة.²

وقد سبق تشكيل البعثة إرسال لجنة دولية برئاسة الاتحاد الأفريقي لتقييم الوضع في مايو 2004 مؤلفة من شخصيات مدنية وعسكرية من الاتحاد الأفريقي بالإضافة الى ممثل عن الوساطة التشادية، وضمت أيضا ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وفرنسا.³

وفي اجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي رقم 17 بتاريخ 20 أكتوبر 2004 تقرر توسيع جزئي للبعثة من خلال تكوين وإرساء قوة لحفظ السلم مؤلفة من عسكريين

¹ مجدي جلال أحمد صلاح، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية الصراعات في أفريقيا، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009) ص 81

² بوسراج، مرجع سابق، ص 107

³ "بعثة من الاتحاد الأفريقي تقم الوضع في إقليم دار فور بغرب السودان" في:

(1985/12/25) <http://www.alyaum.com/article/1172947>

وأفراد من الشرطة المدنية بهدف حماية المدنيين ومراقبة وقف إطلاق النار وتسهيل إمدادات المساعدات الإنسانية¹.

ثانياً: تشكيلة ومهام البعثة الأفريقية في السودان:

استهلت بعثة الاتحاد الأفريقي مهمتها في السودان كبعثة لمراقبة وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد المتمثلتين في حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في أبريل 2004. وحدد مجلس السلم والأمن الأفريقي تعداد بعثة المراقبة الأولي بـ 300 عسكري و 150 مراقب مدني واكتملت البعثة في سبتمبر 2004².

وقد ورد في بيان الاتحاد الأفريقي لمهام البعثة الأفريقية في السودان ما يلي³:

- مراقبة ومتابعة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في انجمينا بتاريخ 8 أبريل 2004 وجميع الاتفاقيات المحتملة في المستقبل.
- المساهمة في توفير بيئة آمنة ملائمة لتوصيل المساعدات الإنسانية بالإضافة إلى عودة النازحين واللاجئين لمناطقهم حتى يتسنى رفع مستوى التزام جميع الأطراف باتفاق وقف إطلاق النار الإنساني وتحسين الوضع الأمني في جميع أنحاء دارفور.
- المساعدة في عملية بناء الثقة.

وفي ظل استمرار الاشتباكات وتدهور الأوضاع، توضح عجز البعثة عن أداء المهام الموكلة إليها بسبب القلة العددية ، قرر الاتحاد الأفريقي تعزيز قواته المتواجدة في دارفور ليصل إلى 3320 بين عناصر عسكرية وشرطة مدنية¹.

¹ أرحيمة ، مرجع سابق ، ص 220

² Abdou Yéro Ba, "La contribution de l'Union Africaine au maintien de la paix", *Revue de droit International et droit comparé*, Vol. 83, N° 3, (2006) p. 197-231

³ African Union, Peace and Security Council, *Psc/pr /comm. XVII. 17th meeting*, (20/10/2004)

وفي الدورة العادية الثامنة والعشرين لاجتماعات مجلس السلم والأمن في 28 أبريل 2005 تقرر تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور بناء على تقرير رئيس المفوضية حول الوضعية الإنسانية في دارفور التي وصفت بالاستمرار نحو التذني ، فضلا على امتداد العنف إلى مخيمات اللاجئين مما منع ممارسة النشاطات المدنية والتجارية وعرقل وصول المساعدات الإنسانية . وفي تقييم البعثة الأفريقية في دارفور أعاب عليها ضبابية الصلاحيات وهو امر راجع إلى نص القرار القاضي بنشرها في الإقليم، كما أن البعثة تعرضت لهجمات وإطلاق نار من طرف المسلحين وحتى مدنيي دارفور²، بسبب حالة الإحباط واستمرار معاناتهم بالرغم من وجود عناصر البعثة إلا أن مجلس السلم والأمن الأفريقي اكتفى بالتنديد بتلك الاعتداءات³.

أمام تلك التحديات أوصت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعزيز البعثة الميدانية بصورة موسعة من أجل تحسن الأوضاع الأمنية وحماية المدنيين والعمليات الإنسانية، وهي التوصيات التي صادق عليها مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه رقم 28 بتاريخ 28 أبريل 2005 من خلال رفع قوام البعثة إلى 6171 فرد من تركيبة مدنية ملائمة تضم كأقصى تقدير 1560 شرطي مدني وتم نشرها في أواخر سبتمبر 2005. كما تقدم المجلس بطلب للدول الأعضاء ولشركاء الاتحاد الأفريقي الإنمائيين بتقديم دعمها المادي اللازم لضمان استمرار البعثة في أداء مهامها⁴.

ومع بداية تنفيذ توصيات الاجتماع الثامن والعشرين لمجلس السلم والأمن دخلت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور مرحلة جديدة وأطلق عليها "أميس2" – "AMIS II" حيث استهلّت بنشر ما يزيد عن 3300 فرد كدفعة أولية للقوات التي تقرر نشرها لتعزيز بعثة "AMIS I" كما نص قرار توسيع البعثة على إمكانية التدخل لحماية المدنيين في حالة

¹ Yéro Ba. *Op. Cit.* p 218

² Human Rights Watch, "Darfur 2007: Chaos by Design. Peacekeeping Challenges for AMIS and UNAMID", *HUMAN magazine*, Volume 19, No 15(A) , (September 2007), p 07

³ Yero Ba, *Op. Cit.*, p 219

⁴ African Union, Peace and Security Council, *Communiqué psp/pr/comm xx viii*, (28/4/2005). P 04

وجود تهديد وشيك في مناطق انتشارها والمناطق القريبة منها¹. وقد كان لتفويض البعثة بالتدخل العسكري انعكاس سلبي رغم طابع الحماية الذي أضفي عليها ، حيث صار ينظر إلى تدخلها بالحماية على انها سياسات هجومية ما جعلها هدفاً آخر لأسلحة المتمردين ومليشيات الحكومة.

وفي محاولة لمواجهة مشكلة العجز اللوجستي والمادي للبعثة تمكن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "ألفا عمر كوناري" في لقاء مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "OTAN" والمفوض السامي حول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "خفير سولانا" في 7 مايو 2005 من إقناع المنظمين بتقديم دعمهما اللوجستي لقوات الاتحاد الأفريقي في دارفور . وقد تمحور طلبه حول وسائل نقل ووسائل اتصال لأفراد البعثة الأفريقية في دارفور وكذا تنظيم دورات تدريبية لعناصر البعثة مع التأكيد على استمرار الطابع الأفريقي للقوات المنتشرة في دارفور². لكن ردود الفعل الأفريقية لم تكن في عمومها مرحبة بهذا الاتفاق الذي اعتبرته شكلاً من انتهاك لسيادة السودان.

في مطلع العام 2006 قرر مجلس السلم والأمن الأفريقي توسيع قوام البعثة الأفريقية المنتشرة في دارفور³ وتمديد مدة تفويضها إلى غاية مارس 2006، كما استمر في تطويرها نظراً لتصاعد أعمال العنف وبعد تلقيه تعهدات من الدول المانحة بدفع أكثر من 312 مليون دولار بهدف رفع قوام البعثة من 3320 فرداً إلى 7700 فرداً⁴، وقد وصل تعداد قوات حفظ السلام للبعثة الأفريقية في السودان في يونيو 2006 إلى 7105 عاملاً موزعين كالاتي⁵:

¹ Elodie Riche, "Darfour qu'elle gestion des crises africaine ?", *Annuaire Français de Relations Internationales*, volume VI, (janvier 2005), P 843

² Yero Ba, *Op. Cit*, p221.

³ Union Africaine, Conseil De Paix et Sécurité, *Communiqué sur la situation au Darfour*, 12 Janvier 2006, p 03

⁴ Human Rights Watch, "Imperatives for Immediate Change : The African Union mission in Sudan", *HUMAN magazine*, volume 18, No 01(A), (JANUARY 2006), p 04

⁵ بوسراج، مرجع سابق، ص 115

- 708 من المراقبين العسكريين
- 1415 من أفراد الشرطة المدنية
- 28 موظفا دوليا
- 4942 فردا من قوات الحماية

وفي ردود الأفعال السودانية والدولية أكد مسؤولون أن بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور قد أضفت تحسنا ملموسا على المستوى الأمني والإنساني رغم التحديات التي واجهتها ، كما جاء في تصريح وزير الخارجية السوداني مطلع 2005 الذي أثنى فيه على مجهودات البعثة الأفريقية مع تأكيده على دور الدولة السودانية في تسهيل هذا الدور¹. ومن جهته فقد بارك مجلس الأمن الدولي والأمانة العامة للأمم المتحدة دور الاتحاد الأفريقي في دارفور منذ بدايته في 2004 وناشد الأمين العام للأمم المتحدة في كثير من المناسبات المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم للبعثة الأفريقية نظرا للدور القيادي الذي تستأثر به في دارفور مقابل التحديات الجسيمة التي تواجهها².

وقد أدى هذا الضعف اللوجستي والمادي إلى جانب نقص الخبرة في صفوف البعثة الأفريقية في دارفور إلى تقييم عام يقر بإخفاقها في الوصول إلى أهدافها فيما يتعلق بتحقيق وقف دائم لإطلاق النار وحماية المدنيين وعودة اللاجئين والنازحين داخليا، كما كان هذا الإخفاق سببا لانتشار الإحباط في أوساط المهجرين واللاجئين، وهو الوضع الذي استغلته الميليشيات المسلحة من مختلف أطراف النزاع لجعل معسكرات اللاجئين منابع لتجنيد المقاتلين³.

¹ أر حيمة ، مرجع سابق ، ص 219

² بوسراج ، مرجع سابق ، ص 116

³ أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)

ص ص 179-177

المطلب الثالث: التحول إلى البعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في

دارفور "UNAMID" 2007

أولا الأساس القانوني لتشكيل البعثة المختلطة UNAMID

بعد أربع سنوات من اندلاع أزمة دارفور وبعد انتهاء المدة المحددة للبعثة الأفريقية في السودان مقابل استمرار أعمال العنف ونسبية النجاح المحقق على مستوى حفظ السلام أصدر مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه السادس والأربعون (46) يوم 10 مارس 2006 قرارا يقضي بتمديد بعثة قوات حفظ السلام الأفريقية لمدة 6 أشهر في إقليم دارفور وبتحويل تلك المهام للأمم المتحدة بعد انقضاء فترة الستة أشهر. جاء في هذا القرار من بين أمور أخرى¹:

1. قرر من حيث المبدأ تحويل مهمة البعثة الأفريقية في السودان AMIS إلى الأمم

المتحدة في إطار الشراكة بينهما لدعم الأمن والاستقرار في أفريقيا.

2. تمديد مهمة البعثة الأفريقية حتى 30 سبتمبر 2006 وذلك للقيام بالآتي :

- المساهمة في تحسين الأوضاع الأمنية وحماية الإغاثات الإنسانية ومساعدة

النازحين واللاجئين للعودة إلى قراهم وحماية المدنيين في دارفور ومراقبة الالتزام

بتنفيذ اتفاقية وفق إطلاق النار المبرمة في 8 أبريل 2004، وبروتوكولات أبوجا

المبرمة في نوفمبر 2004 ثم المساعدة في عملية بناء الثقة .

وقد بارك مجلس الأمن الدولي هذه الخطوة، وفي 16 مايو 2006 أصدر القرار رقم

1679 الذي يدعو إلى الشروع في التحضير لإرسال قوات حفظ سلام دولية إلى دارفور لتحل

محل القوات الأفريقية ، وأمهل القرار الحكومة السودانية أسبوعا واحدا لكي تسمح لطلّاع

القوة الدولية بدخول دارفور بغرض الدراسة و التخطيط لنشر تلك القوة كما طلب من

¹ الصادق المهدي، نحو إرساء قواعد العدل والإنصاف في دارفور، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1،

2007) ص65

المانحين مواصلة جهودهم في تقديم الموارد اللازمة لتعزيز قدرات قوات حفظ السلام الأفريقية التي مددت فترة ولايتها إلى نهاية سبتمبر 2006¹.

وعقب انتهاء عملية التقييم الفني التي قامت بها الأمم المتحدة في إقليم دارفور شرعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في أغسطس 2006 في إعداد مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي يسمح بنشر قوة حفظ سلام دولية في دارفور، كما يحدد موعداً لنشر هذه القوات في ظل تصاعد العنف وازدياد الوضع تدهوراً²

وقد حدد مجلس الأمن الدولي بموجب قراراته الخاصة بنشر قوات حفظ السلام الدولية في دارفور قوام البعثة بـ17300 من الأفراد العسكريين و 3300 من أفراد الشرطة المدنية بهدف دعم تنفيذ اتفاق السلام الموقع في 5 مايو 2006 واتفاق انجمينا 2004 بشأن وقف إطلاق النار. وحدد المهام الموكلة للبعثة في القرار رقم 1706 الصادر في أغسطس 2006 في بنده الثامن وجاء من بينها³:

- رصد وتنفيذ الاطراف للفصل الثالث (وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات النهائية) من اتفاق دارفور للسلام واتفاق انجمينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية والتحقق من هذا التنفيذ .
- مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقاً للاتفاقيتين.
- التحقيق في انتهاكات الاتفاقيتين والإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار.
- الحفاظ بوجه خاص على وجود مناطق رئيسية مثل المناطق الحاجزة المنشأ عملاً باتفاق دارفور للسلام والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتثبيط اللجوء إلى العنف، لاسيما عن طريق ردع استخدام القوة.

¹ الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، قرار رقم 1679 لسنة 2006، 16 مايو 2006، ص 03

² أحمد إبراهيم محمود، "الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور"، *السياسة الدولية*، عدد 166، مجلد 41، (أكتوبر 2006) ص 189

³ Nation Unies, Conseil de sécurité , *Résolution 1706 (2006)*, 13 Aout 2006, P P 4-5

- رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الجماعات المسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، لاسيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي.
- المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين ، وتسريحهم وإعادة إدماجهم على نحو ما دعا إليه اتفاق سلام دارفور.
- مساعدة الأطراف في التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق سلام دارفور وإجرائها.
- تنظيم حملة إعلامية فعالة لزيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان.
- إعادة هيكلة مرافق الشرطة وجعل أنشطتها تتماشى مع الديمقراطية، وتدريب وتقييم أفراد الشرطة.
- المساعدة في إقامة جهاز قضائي مستقل وحماية حقوق الإنسان ، ووضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

وبناء على ما جاء في البند الثامن من القرار 1706 لمجلس الأمن الدولي فإن للبعثة أن تستعمل جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها وحسبما تراه في حدود قدرتها وفقا للتهديدات الموجودة ضد المدنيين والبعثة، وهو ما يوضح منح حق استخدام القوة المميتة وبالحالات التي تقررها البعثة دون الرجوع إلى الحكومة السودانية أو أي من أطراف النزاع، أو بعبارة أخرى فإنها تتمتع بسلطة تقديرية مطلقة في اتخاذ ما تراه من إجراءات وفي تحديد حالات استخدام القوة¹.

¹ هاني رسلان، "أزمة دارفور والقرار 1706 : الأبعاد والتداعيات"، *السياسة الدولية*. عدد (166). مجلد 41، (أكتوبر 2006)، ص 185

ويتضح جليا أن هذا التحول في صلاحيات البعثة قد جاء كرد فعل لما كانت تعانيه البعثة الأفريقية من ضبابية أو غياب في صلاحياتها كون التفويض ينص على حماية المدنيين بالدرجة الأولى ومراقبة وقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات دون تحديد الوسائل والإجراءات الدفاعية أو الهجومية وكذا العقابية المستحقة على منتهكي حقوق الإنسان ومنتهكي اتفاق وقف إطلاق النار.

وأمام رفض الحكومة السودانية للقرار 1706 بحجة الصلاحيات الواسعة الذي يمنحها للبعثة الدولية، استمرت المشاورات التي عرفت بمفاوضات أديس أبابا نحو عام بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي والحكومة السودانية ، حيث أصرت الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي على إضفاء الطابع الأفريقي على البعثة الدولية¹.

وفي 31 يوليو 2007 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1769 المندرج تحت البند السابع والقاضي بإنشاء القوة المشتركة (الأفريقية - الدولية) المعروفة باسم "يوناميد". وتتألف القوة من حوالي 26 ألف شخص من بينهم 19 ألف جندي و360 بين مراقبين عسكريين وضباط اتصال، يضاف إليهم ستة آلاف و432 من الشرطة المدنية، يتم نشرها في دارفور لمهمة بمدة 12 شهرا². وبلغت كلفة القوات خلال السنة الأولى من وجودها أكثر من ملياري دولار. واعتبرت حينها أكبر قوة حفظ سلام في العالم، فيما تقرر تعزيزها بمصفحات ومروحيات فضلا عن طائرات قتالية. و تسلمت "اليوناميد" مقاليد الأمور من "أميس" رسمياً في 31 ديسمبر 2007.³

¹ الاتحاد الأفريقي، مجلس السلم والأمن، بيان صحفي حول مجموعة تدابير الدعم الثقيل للأمم المتحدة لصالح بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، 10 أبريل 2007، ص 02

² الامم المتحدة، مجلس الامن الدولي، القرار رقم 1769 لسنة 2007 حول الوضع في السودان، 31 يوليو 2007، ص 04

³ "FACT SHEET:UNITED NATION SECURITY COUNCIL RESOLUTION 1769 " in:

<http://www.italianblogsfordarfur.it/adverts/Get%20Smart%20on%201769%20-%20Facts%20Sheets.pdf> (28/12/2015)

وبالرغم من أن الحكومة السودانية قد أبدت رفضا قاطعا للقوة التي يجيز نشرها القرار 1706 احتجاجا على القوات الأجنبية فضلا عن الصلاحيات المبينة في البند الثامن من القرار إلا أنها قبلت بالقرار الأممي القاضي بنشر القوة الهجينة بصلاحياتها الموسعة دون أي اعتراض، رغم أن التعديلات التي أدخلت على قرار الأمم المتحدة لم تكن كبيرة .

ولعل هذا التغيير في الموقف يرجع لأسباب منها¹:

- الضغوط الدولية التي تعرضت لها الحكومة السودانية فضلا على العقوبات والتهديدات بالمحاصرة الاقتصادية. وتدخل الدول الكبرى التي كانت تساند الحكومة السودانية على غرار الصين لدفع الحكومة على عدم الاعتراض .
- موافقة مجلس الأمن على طلب الحكومة السودانية القاضي بتعيين الممثل المشترك للبعثة الى جانب قائد العمليات المختلطة من طرف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة . إضافة إلى تكوين البعثة المختلطة من قوات أفريقية بنسبة تقارب الـ 80%²
- كما أن قرار الأمم المتحدة جاء مستوفيا لتحفظات السودان، بعد أن حذفت منه نصوص التهديد بالعقوبات وعدم السماح للبعثة بمصادرة والتخلص من الأسلحة غير المرخصة بل تكتفي بعملية مراقبتها.

ثانيا: مراحل تدخل البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

1. المرحلة الأولى: وسميت بـ "حزمة الدعم الخفيف" واقتصرت على تقديم معدات لوجستية وتقنية للسودان والبعثة الأفريقية، وشملت المعدات أجهزة للرؤية الليلية ومولدات الكهرباء وخيام وإمدادات أخرى بقيمة 22 مليون دولار، فضلا عن دعم

¹ "سؤول سوداني: الموافقة على بحث دور الامم المتحدة في دارفور" في:

<http://arabic.people.com.cn/31662/4408961.html> (2015/12/27)

² Amanda Grzyb, *The World and Darfur: International Response to Crimes Against Humanity in western Sudan*, (Quebec: Arts Insights, 2009) p p 129-130

الحوار الدارفوري الداخلي أي العمل على التقارب بين الخرطوم ومتمردى دارفور. و بالإضافة إلى المعدات و الإمدادات، تتكون حزمة الدعم الخفيف من موظفين مكلفين خصيصا بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي¹، وهم 105 ضابط عسكري و 33 من خبراء الشرطة و 48 من المدنيين العاملين في الجانب اللوجستي والإدارة ودعم اتفاق سلام دارفور ونزع الألغام.

2. المرحلة الثانية: وتنص على إيفاد الأمم المتحدة أكثر من ثلاثة آلاف بين جندي وشرطي وعناصر أخرى تابعة للأمم المتحدة فضلا عن دعم خدمات الإسناد الجوي واللوجستي². ومن بين بنود هذه المرحلة نشر الأمم المتحدة ست مروحيات هجومية وكان السودان قد عارض مرارا هذه النقطة متحفظا على نوعية الطائرات ومطالباً بأن لا يكون الطيارون من دول لا توافق عليها الخرطوم.

3. المرحلة الثالثة: وهي المرحلة النهائية من الخطة ويطلق عليها "حزمة الدعم الثقيل" وقد عرفت شدا وجذبا بين السودان والأمم المتحدة حيث تريد الأمم المتحدة زيادة عدد الجنود وجعلهم من ذوي القبعات الزرقاء بينما أرادت السودان أن تكون القوات من الاتحاد الأفريقي لا من الأمم المتحدة. وأن يقتصر دور هذه الأخيرة على توفير الدعم التقني واللوجستي للقوة الأفريقية. إذ يرى السودان في مقترح الأمم المتحدة انتهاكا لسيادته³.

وفي نوفمبر 2006 وافقت الخرطوم على المرحلة الأولى، وفي أبريل 2007 وافقت على المرحلة الثانية، ولم تنجح الوساطات والضغط في موافقتها على المرحلة الثالثة إلا في 12 يونيو 2007 في أديس أبابا⁴. وأبرز ما تنص عليه مرحلة "حزمة الدعم الثقيل" هو أن تحل

¹ " الامم المتحدة تسلم الدفعة الأولى حزمة الدعم الخفيف للبعثة الأفريقية في دارفور " في :

(2015/12/27) http://arabic.china.org.cn/international/txt/2007-01/12/content_7645780.htm

² Richard Weits, *OP.Cit*, P 116

³ محمد خروب، "حزمة الدعم الثقيل.. مرحلة جديدة في ملف دارفور" في :

(2015/12/27) <http://www.alrai.com/article/40574.html>

⁴ " السودان يوافق على حزمة الدعم الثقيل لقوة الأفريقي " في:

(2015/12/27) <http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-82496.htm>

القوات المشتركة محل قوات حفظ السلام الأفريقية الموجودة بإقليم دارفور. وكثيرا ما وصفت هذه القوات الأفريقية بأنها تفتقر إلى التجهيزات وإلى التمويل الضروريين.

وفي إطار مدة ولاية البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي و الأمم المتحدة فقد نص قرار نشرها في 2006 على مدة 12 شهرا إلا أن محدودية النتائج الإيجابية مقارنة بالأهداف المسطرة كانت سببا في تمديدات مستمرة لولاية البعثة ، ففي 31 يوليو 2008 تم تمديدها بقرار مجلس الأمن رقم 1828 لمدة سنة إضافية، وفي 2009 نص القرار رقم 1881 بتمديد ولاية "اليوناميد" إلى غاية يوليو 2010 مع اعتماد ميزانية إضافية فاقت 1.5 مليون دولار أمريكي،¹

ثالثا : دور القوات المشتركة وقيادتها

كُلفت قوات البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) بالمهام التقليدية للبعثة الأفريقية من حفظ الأمن وسلامة المدنيين، ومراقبة وقف إطلاق النار إضافة إلى تحسين ظروف نقل المساعدات الإنسانية إلى سكان الإقليم ودعم السلطة الانتقالية فيه، إلا أن الصلاحيات الهجومية التي لم تكن متاحة للبعثة الأفريقية شكلت الفرق بين البعثتين وقد كان ذلك وضحا من خلال الاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في صياغة القرار، كما تم تزويد "اليوناميد" بمعدات عسكرية وتقنيات حديثة تسمح لها بأداء دورها كما نص عليه قرار نشرها².

وعلى مستوى القيادة ظلت المسألة موضوع خلاف بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حيث يريد كل جانب أن تكون له قيادة تلك القوات، كما أن الحكومة السودانية أصرت أن تكون القيادة للاتحاد الأفريقي وقدمت شرطين أساسيين هما:

¹ Michael Amoah, *Nationalism, Globalization and Africa*, (New York: Palgrave Macmillan, E1, 2011) P 32

² مختار موسى ، مرجع سابق ، ص 364

- أن تكون الغلبة في القوات المشتركة للدول الأفريقية
- وأن تكون قيادتها للاتحاد الأفريقي، على أن تقوم الأمم المتحدة بما يلزم من دعم تقني ولوجستي.

وتم تحديد مستويين للقيادة في بعثة "اليوناميد" الأول سياسي والثاني عسكري وهو ما يؤكد وجود الدور الدبلوماسي إلى جانب العسكري والإنساني في الميدان على عكس بعثة الاتحاد الأفريقي التي كانت توكل الدور الدبلوماسي إلى لجنة الحكماء التابعة لمجلس السلم والأمن الأفريقي والتي مقرها في أديس أبابا، بينما يباشر المسؤول السياسي لبعثة "اليوناميد" عمله من مقر البعثة في دارفور. كما اقتصرت مهام البعثة الأفريقية قبل 2007 على مراقبة وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية.

على الصعيد السياسي تم تعيين وزير خارجية الكونغو "رودولف أدادا" ممثلاً خاصاً سياسياً يشرف على العملية وينسقها وتحتة قائد العمليات العسكرية من نيجيريا¹.

يكمّل القيادة السياسية في مهام الوساطة ومتابعة تنفيذ الجانب السياسي من اتفاق السلام مسؤولون مساعدون حيث قاد كل من "يان إلياسون" الممثل الخاص للأمين العام و سالم أحمد سالم الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي فريق إسناد الوساطة المشتركة حتى منتصف العام 2008. وفي 30 يونيو 2008 عين الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، "جان بينغ"، رئيساً جديداً لفريق الوساطة المشتركة في دارفور هو "جبريل بيني باسولي" وزير خارجية بوركينافاسو. وفي 8 يونيو 2011 عين "إبراهيم غمباري" ممثلاً خاصاً مشتركاً للبعثة ورئيساً مؤقتاً لفريق الوساطة المشتركة. وفي 1 أغسطس 2012 تم تعيين السيّدة "عايشاتو مينداودو" كرئيسة مؤقتة للوساطة المشتركة².

¹ Michael Amoah, *Op. Cit*, p 32

² Issam AW Mohamed, *The Mayhem of a Country*, (New York: Lulu Publisher, 2ndE, 2013) P 229

وفي 2012 قرر مجلس السلم و الأمن الأفريقي تمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في دارفور "اليوناميد" لمدة (12) شهرا وقال المجلس في بيان له إنه سيتخذ عقوبات مناسبة ضد الأفراد والجماعات التي تقوم بأعمال أو أنشطة تهدد عملية سلام الدوحة. من جانبه اعتبر أمين حسن عمر رئيس مكتب متابعة تنفيذ سلام دارفور تمديد تفويض البعثة قرار عادي يأتي في موسمه ، غير انه صرح بوجود تفاهم حول تخفيض القوة العسكرية لليوناميد بنسبة 25% ، والتركيز على العمليات المدنية والشرطة لحفظ الأمن. وقال "التيجاني سيسى" رئيس السلطة الاقليمية لدارفور ان تمديد فترة بعثة "اليوناميد" متفق عليه مع الحكومة السودانية¹.

في 20 ديسمبر 2013، عين كلُّ من الأمين العام للأمم المتحدة، "بان كي مون" ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي "نكوسازانا دالاميني زوما"، "محمد بن شمباس" الغاني الجنسية، ممثلاً خاصاً مشتركاً ببعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وكبير الوسطاء المشترك للأمم المتحدة و للاتحاد الأفريقي².

¹"Darfur Country Report 2015" in: <http://www.refworld.org/pdfid/5629ff1b4.pdf> (12/1/2016)

² "Ibn Chambas appointed to head UNAMID" in:

<https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/ibn-chambas-appointed-to-head-unamid> (12/01/2016)

المبحث الثالث : تحديات ومعوقات مجلس السلم والأمن الأفريقي لحل النزاع في

دارفور

إن تدخل مجلس السلم والأمن الأفريقي في أزمة دارفور يكتسب أهميته من كونه أول تجربة للتدخل الميداني في إطار بعثة لحفظ السلم والأمن بالنسبة للاتحاد الأفريقي في وقت مبكر جدا من تأسيس المجلس ، كما أن الارتفاع المطرد في عدد أفراد البعثة وميزانيتها المادية إلى درجة إدماجها في بعثة دولية بالتنسيق مع الأمم المتحدة هو دليل آخر على أهمية التجربة فضلا على كونه مؤشرا لتزايد التحديات بشكل تدريجي منذ بداية التدخل في 2004، فقد كانت تفاعلات القيادة السياسية والعسكرية في مختلف نشاط بعثتي "AMIS I" و "AMIS II" فضلا على البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة "UNAMID" تدل بشكل واضح على تطورات سلبية في النزاع ترافق الإنجازات المحققة على مستوى حفظ السلم والأمن ، تلك التحديات حالت بين مجلس السلم والأمن وبين الوصول إلى تحقيق كامل لأهدافه المسطرة تحت قرار التدخل في دارفور.

لقد عانت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور من صعوبات كثيرة كانت سببا في استمرار الأزمة الإنسانية وتدهور الأوضاع الأمنية وتعقيد النزاع فضلا على تكليف مجلس السلم والأمن والمجتمع الدولي أعباء مادية كبيرة في محاولتهم لإيجاد حد نهائي لهذا النزاع، وتنقسم هذه النزاعات إلى مشاكل نابعة من النزاع نفسه والتطورات التي لحقت بالإقليم خلال الفترات المختلفة لتدخل مجلس السلم والأمن الأفريقي من جهة، ومشاكل فنية ومادية يعاني منها المجلس من جهة أخرى .

المطلب الأول: تحديات مجلس السلم والأمن الأفريقي المتعلقة بأطراف النزاع في دارفور

أولاً: تعدد وتزايد أطراف النزاع في دارفور

إن من بين أكبر المشاكل التي واجهت مجلس السلم والأمن الأفريقي في دارفور تكمن في التعدد والتنوع الكبير لفصائل الحركات المعارضة أو المتعارضة في دارفور إذا اعتبرنا أن الحكومة ومليشيات الجنجويد هي الطرف المقابل للمتمردين من المعارضة الدارفورية في هذا النزاع. وهو ما صعب الوصول إلى اتفاق نهائي للنزاع كما كان سبباً في نقض مستمر لكل الاتفاقات السياسية التي وقعت عليها أطراف النزاع بواسطة الاتحاد الأفريقي.

وتتميز هذا الدور بضعف في التحديد الحقيقي لأطراف النزاع خاصة تلك المعنية بمسألة التفاوض وإيجاد حل سياسي للنزاع، فقد حاول مجلس السلم والأمن الأفريقي منذ مارس 2004 ومحادثات انجمينا التوفيق بين الحكومة وحركتين هما العدل والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان ، فيما نجد أن عدد الفصائل السياسية والمسلحة أكبر من أن يحصر في حركتين معارضتين، وهو ما جعل اتفاقات وقف إطلاق النار المتتالية عديمة الفعالية¹.

كما أن الحركات المعارضة للحكومة السودانية والمعنية باتفاقات السلام الموقعة قد شهدت انقسامات مستمرة وانشقاقات متتالية أثرت على مسألة الالتزام ببنود الاتفاقات ، فحركة تحرير السودان مثلاً التي تأسست بقيادة عبد الواحد نور وكانت طرفاً في اتفاق انجمينا لإطلاق النار في 2004 ، انشق عنها جناح "مني أركو مناوي" حيث كان أمين عام الحركة وممثلها في عديد المحادثات مع الحكومة، وقبل أن يعين مستشاراً للرئيس السوداني في أغسطس 2006² ، كان قد وقع اتفاق أبوجا باسم رئيس حركة تحرير السودان (جناح مناوي). فيما استمر جناح عبد الواحد نور معادياً للحكومة ورفضاً لأغلب الاتفاقيات الموقعة

¹ CRD SETH APPIAH-MENSAH, « AU's critical assignment in Darfur: challenges and constraints », *African Security Review*, Volume: 14(2), (July 2005) p 14-15

² "Bashir names SLM leader Minawi Senior Adviser" in : <http://www.panapress.com/Bashir-names-SLM-leader-Minawi-Senior-Adviser--12-477744-31-lang1-index.html> (3/1/2016)

مع أطراف المعارضة الأخرى. ومن كلا الجناحين ظهرت انشقاقات فرعية منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مجموعة أبو القاسم إمام الحاج (منشقة عن جناح عبد الواحد نور)
- حركة الإدارة الحرة بقيادة عبد الرحمان موسى (منشقة عن جناح عبد الواحد نور)
- حركة عصام الدين الحاج (منشقة عن جناح أركو مناوي)
- مجموعة قيادة شرق دارفور وكردفان بقيادة اسماعيل عبد الشافي (منشقة عن جناح أركو مناوي)

حركة العدل والمساواة هي الأخرى عرفت انقسامات داخلية أدت إلى ظهور ما يعرف بجناح خليل إبراهيم مؤسس الحركة ، وجناح السلام بقيادة عبد الرحيم أبو ريشة ، وكذا ظهور حركات بمسميات جديدة كالحركة الوطنية للإصلاح والتنمية وتنظيم التحالف الفدرالي الديمقراطي وجناح الإصلاح بقيادة إدريس إبراهيم أزرق.

وقد حاولت الحكومة السودانية والأطراف الموقعة على اتفاقية أبوجا للسلام فضلا عن الوساطات العربية والأفريقية جاهدة لضم الحركات الراضية لبنوده وإشراكها في عملية السلام بهدف تسريع جهود المصالحة الوطنية من خلال توحيد قوى المعارضة، كما أن الاتحاد الأفريقي حاول اتخاذ إجراءات ردية بإعطاء مهلة لتلك الحركات للتوقيع على اتفاق أبوجا وإلا فإن معاملتها سنتم باعتبارهم مجرمي حرب¹، لكن كثيرا من تلك الحركات على غرار تلك المنشقة عن حركتي تحرير السودان (جناح عبد الواحد نور) والعدل والمساواة (جناح خليل إبراهيم) ظلت تعارض بشدة وهو ما ضعّف من فعالية اتفاق أبوجا وحتى اتفاق الدوحة 2011²، وفي هذا الصدد وجدت الحكومة السودانية حجة في اتهام

¹ "الاتحاد الأفريقي يمهل رافضي اتفاق دارفور عشرة أيام" في:

<http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=164474&CatID=323> (2016/1/1)

² Victor Tanner and Jérôme Tubina, "Divided they fall : The Fragmentation of Darfur's Rebel Groops", *Small Arms Survey*, working paper No 6, (July 2007), p 48-51

المتمردين بضرب جهود الحل السلمي للنزاع ودعت إلى محاصرة حاملي السلاح منهم لتمكين استكمال الترتيبات الأمنية للاتفاقيين.

ثانياً: مواقف الحكومة السودانية الراضة للتدخل الأجنبي

منذ بداية النزاع في دارفور كان التدخل الخارجي هاجساً كبيراً للحكومة السودانية التي ظلت تحاول وتؤكد بأن النزاع في دارفور مشكلة داخلية يستوجب حلها بالطرق والجهود الداخلية، وبعد تنامي الدعوات الدولية للتدخل في أزمة دارفور بوصفها مأساة إنسانية وإبادة جماعية تنازلت الحكومة السودانية لصالح قرار التدخل بشرط أن يكون أفريقياً في إطار مجلس السلم والأمن الأفريقي. لكن العجز الذي واجهته البعثة الأفريقية بين 2004 و 2006 كان سبباً مباشراً لتوسيع نطاق التدخل ليشمل أطرافاً غير أفريقية تحت مظلة الأمم المتحدة وهو ما أثار الحكومة السودانية ثانية وأدى إلى مواجهات بينها من جهة وبين المجتمع الدولي من جهة أخرى، وقد أخذت المفاوضات بين السودان والمجتمع الدولي ممثلاً في (الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة) ما يزيد عن السنة بين 2006 و 2007 لمناقشة هذا التدخل ووصلت المفاوضات إلى توافق بعد تعديلات شملت طبيعة البعثة التي انتهى بها المطاف لتكون مختلطة بين مجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس الأمن الدولي وكذلك توافق حول مهامها في دارفور¹.

لكن المجتمع الدولي وخصوصاً منظمات حقوق الإنسان كـ "هيومان رايس وتش" و "منظمة العفو الدولية" فضلاً عن مجلس الأمن الدولي ظلت تتهم الحكومة السودانية في كثير من المناسبات بعرقلة جهود السلام في دارفور من خلال التضييق على المنظمات الإنسانية والإغاثية، حتى أنها اتهمتها بمهاجمة البعثة المشتركة "يوناميد" من خلال دعمها لمسلحي الجنجويد وأكدت على لسان مسؤولين في اليوناميد تورط الحكومة السودانية في إشعال الحرب ونقض اتفاقات إطلاق النار والتستر على الحقائق بتواطؤ من مسؤولين دوليين في البعثة.

¹ البحيري، مرجع سابق، ص 335

كما جاء على لسان عائشة البصري المتحدثة السابقة باسم "اليوناميد" والتي استقالت من منصبها احتجاجا على ما أسمته تزييفا للحقائق في دارفور "أن المشكلة الكبرى الآن تتمثل في عمليات التستر على ما يجري في دارفور من قبل الأمم المتحدة وأمينها العام وإدارة حفظ السلام وبعض وكالات الأمم المتحدة العاملة في السودان ورؤساء بعثة "اليوناميد" منذ بدء المهمة في دارفور"¹، واستطردت قائلة: "أن كل من يدّعي بتحسين الأوضاع في الإقليم كاذب" واتهمت الحكومة السودانية بكونها وراء "جرائم الحرب التي ترتكب بدارفور على يد مسلحي الجنجويد الذين أدمجتهم الحكومة في قواتها النظامية منذ 2005 على أقل تقدير"².

ومنذ توقيع اتفاق الدوحة للسلام في 2011 تعالت أصوات الحكومة السودانية بصورة كبيرة داعية قوات البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالخروج من دارفور ورفضة لقرارات التمديد المتوالية، مشيرة في كل مرة إلى أن الوضع في دارفور قد تحسن بكثير وأن النزاع قد انتهى مما لا يجعل أي حجة شرعية تبرر استمرار تواجد هذه القوات في الإقليم، فيما تؤكد قرارات مجلس الأمن الخاصة بتقييم الوضع ومتابعة مهام البعثة المختلطة أن الوضع لا يزال يعاني من حالة انعدام الاستقرار، وأن المسائل الأمنية والإنسانية وعلى رأسها عودة اللاجئين والنازحين داخليا هي مسائل لم تحل بعد وهو ما يبرر تمديد التفويض الأممي لتلك البعثة. وفي أغسطس 2011 هددت السلطات السودانية بإنهاء مهمة بعثة السلام في دارفور على لسان وزير خارجيتها علي كرتي بعد التقرير السلبي عن الأوضاع في دارفور والذي يوصي بتمديد مدة ولاية البعثة، وقال بأن "إقرار التمديد سيؤدي إلى فض كل أنواع التعاون من طرف الحكومة السودانية"³

¹ Akshaya Kumar and Omer Ismail, "Janjaweed Reincarnate: Sudan's New Army of War Criminals", *enough project*, (June 2014), P14

² "We Can't Say All That We See in Darfur", in: <http://foreignpolicy.com/2014/04/09/we-cant-say-all-that-we-see-in-darfur/> (1/1/2016)

³ "الخرطوم تهدد بإنهاء مهمة بعثة السلام في دارفور"، *جريدة الاتحاد الإماراتية*، (عدد 13178)، 4 أغسطس 2011،

كما وجهت الحكومة السودانية وأطراف معارضة في دارفور في مناسبات عديدة اتهامات صريحة للبعثة المشتركة وقبلها بعثة الاتحاد الأفريقي بالخروج عن صلاحياتها وابتعادها كل البعد عن مهامها الموكلة إليها ، فضلا عن ممارسات لا أخلاقية لأفرادها كاتهامات بالاغتصاب ضد أهالي الإقليم ومخيمات اللاجئين وهي نفس الاتهامات التي تتبادلها أطراف النزاع وحققت فيها البعثة لمرات كثيرة.

ثالثا: صعوبات إنفاذ بنود اتفاقات السلام

ويتعلق الأمر بالتطبيق الفعلي لبنود اتفاقيات السلام الموقعة في أبوجا 2005 بين الحكومة وحركة التحرير "جناح مني أركو مناوي" ، والدوحة 2011 بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة ، فعلى مستوى عودة اللاجئين تواجه بعثة السلام المشتركة صعوبة حقيقية في مسألة بناء الثقة وإقناع اللاجئين والنازحين داخليا بالعودة إلى مناطقهم ، إذ لا تزال الجماعات المهجرة تخشى غياب الأمن والاستقرار في مناطقها كما أن الدمار الكبير الذي لحق بها كان عاملا مساعدا لنفورها عن العودة النهائية. وتبذل البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور جهودا كبيرة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا وتعزيز الخدمات الصحية التعليمية، فيما تواجه صعوبات أمنية في ذلك على غرار المداهمات المتكررة والهجوم على قوافل تلك المساعدات من طرف قوات الحكومة أو مسلحي المتمردين. فضلا عن المشاكل البيروقراطية التي ادت في حالات عديدة إلى تراجع جهود البعثة بسببها¹

من جهة أخرى تسعى القيادة السياسية للبعثة المختلطة إلى إقناع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام بالانضمام إليها ، لكنها تواجه إصرار بالرفض من طرف تلك الأطراف، ويرتبط هذه النقطة بخلل في الاتفاقيات الموقعة، فرغم أن الاتحاد الأفريقي قد أبلى بلاء حسنا في الوصول إلى قاعدة تفاوضية كانت الحكومة السودانية طرفا دائما فيها إلى أن الجانب

¹ أوكسفام ، "التواصل مع المجتمعات المحلية : التحدي القائم لبعثات حفظ السلام"، تقرير حول تحديات الـ UNAMID في دارفور، 11 نوفمبر 2010 ، ص 9

السلبى لهذه المفاوضات كان في غياب العديد من قوى المعارضة والمتمردين واقتصاره على طرف دون الآخر.

من جهة أخرى فإن تغطية العمليات الخاصة بنزاع تدور فصوله في إقليم مثل دارفور تشكل تحدياً كبيراً حتى على البعثة المشتركة التي فاق قوامها 26000 عنصر بين مدني وعسكري¹، فبؤر التوتر تنتشر في أطراف الإقليم ذو المساحة الشاسعة التي تساوي مساحة دولة مثل فرنسا، و لم تتمكن القوة التي عُدت من أكبر بعثات حفظ السلام في العالم على ضبط النزاع بصورة كاملة رغم التحسينات الإيجابية التي طرأت على الوضع مقارنة ببداية النزاع، لكن هذا إلى جانب تحديات الموقع والتحديات النابعة من تعقيد أسباب وأطراف النزاع فإنه يرتبط في جزء منه بالقدرة المادية والفنية للبعثة وهو ما سنتناوله فيما يلي.

¹ Hany Besada, *Crafting an African Security Architecture: Addressing Regional Peace and conflict in the 21st century*, (Burlington: Ashgate , 2010) p 170

المطلب الثاني: التحديات الفنية والمادية لتدخل مجلس السلم والأمن الأفريقي في دارفور

أولاً: مشكلة نقص الخبرة في إدارة عمليات التدخل

لم تتخيل القيادات الأفريقية والمسؤولين في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مواجهة التعقيد الكبير الذي تميز به النزاع في دارفور، وقد قابل هذا التعقيد، الضعف المنهجي والعملية في خبرة المجلس على مستوى التدخل الميداني لإنهاء وتسوية النزاعات.

لقد اقتصرَت الخبرة الأفريقية في مجال حل وتسوية النزاعات في إطار المنظمة القارية منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية وتحولها للاتحاد الأفريقي على جهود الوساطة والتحكيم والتوفيق ولم ترتق يوماً إلى درجة البعثات الميدانية لحفظ وبناء السلام إلا في وقت قصير تلى إنشاء مجلس السلم والأمن كإدارة مختصة في هذا المجال.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور والتي انطلقت في 2004، هي الأولى من نوعها على مستوى العمل المشترك في إطار المنظومة القارية لحل النزاعات وبناء السلام، كما أنها تقررَت في وقت مبكر جداً بعد تفعيل العمل بالبروتوكول المؤسس للمجلس والذي ينص على تشكيل قوة قارية للتدخل السريع والاستجابة المبكرة للأزمات ، أي أن إقرار التدخل في دارفور جاء في وقت كانت فيه آليات مجلس السلم والأمن مجرد رؤى استراتيجية وخطط قيد الدراسة إذا استثنينا لجنة الحكماء المناط بها مهام الوساطة والتحكيم والتي تعتبر امتداداً لآليات منظمة الوحدة الأفريقية، فقد اعتمد التدخل الأفريقي في دارفور على جمع عناصر عسكرية ومدنية وأخرى لوجستية -على قلتها- تطوعت بها الدول الأعضاء في منظمة الاتحاد الأفريقي، هذه الدول المتطوعة إذا سلمنا بخبرتها في معالجة النزاعات الداخلية فإنها في دارفور لم تجد العوامل نفسها التي ميزت نزاعاتها الداخلية، وكان النزاع في دارفور الذي تميز بعمق أسبابه التاريخية والإثنية فضلاً على تعقيد الأسباب السياسية والاقتصادية قد كشف القصور الكبير في خبرة البعثة الأفريقية على مستوى إدارة العمليات والمراقبة والرصد والإنذار المبكر وهي الآليات التي اعتمدها الخطط الجديدة لمنظومة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

ومما زاد من تحديات البعثة في وقت لاحق هو افتقار أفرادها للتدريب و للقدرة العملياتية فضلا عن غياب الإرادة السياسية لإنجاز مهمتها عن طريق القيام بعمليات استباقية ضمن قواعد الاشتباك الخاصة بالبعثة وفي مواجهة عدم احترام وقف إطلاق النار ، خاصة وأن البعثة أصبحت هدفا لهجمات المسلحين في دارفور¹.

لقد أصبح أفراد بعثة السلام عرضة لهجمات المسلحين من مختلف أطراف النزاع وهدفا صريحا حتى لمنظمات الإغاثة الانسانية ووسائل الإعلام بسبب مشكلة نقص الخبرة ، ففي أواخر 2005 تعرضت قوات البعثة الأفريقية لمحاولات اغتيال وهي تقوم بعملها وفقا للمنظمة الدولية للاجئين كما تم اختطاف 40 جندي تابعين للبعثة واثنين من المدنيين فضلا عن قتل أربعة متعاقدين نيجيريين ، وفي نفس الفترة اعترفت حركة العدل والمساواة باختطاف دورية كاملة لبعثة الاتحاد الأفريقي تضم 18 جنديا كما تعرضت البعثة المشتركة "يوناميد" لنفس المحاولات في فترات لاحقة².

ثانيا: مشاكل التمويل المادي واللوجستي

لقد تكلفت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور ما يقارب الـ 40 مليون دولار أمريكي شهريا³ ، وقد وصل التمويل السنوي للبعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في وقت متقدم إلى ما يفوق 1,6 مليار دولار أمريكي⁴، وكانت المخصصات المالية للبعثة تتأخر في الوصول في كثير من الأحيان كون البعثة تعتمد في تمويلها على المساهمات من الدول المانحة التي كانت أغلبها دولا غربية وكانت تماطل في تمويلها أحيانا تحفظا على أداء البعثة واحتجاجا على عدم إحراز تقدم في العمل الإنساني، كما أن بعثات التقييم المتتالية التي خصت نزاع دارفور سواء في فترة البعثة الأفريقية 2004-2006 ، أو في فترة بعثة

¹ جمال محمد الضلع، "تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الأفريقي"، مجلة العلوم القانونية، عدد 11، كلية الحقوق ، جامعة عنابة، (جوان 2007) ، ص 107

² أرحيمة، مرجع سابق ، ص 225

³ بوسراج ، مرجع سابق، ص 123

⁴ " 1.6 مليار دولار تمويل اليوناميد بدارفور"، في :

(2016/1/3) http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=44072

"اليوناميد" منذ 2007 كانت في كل مرة تقر بزيادة الطلب في الاحتياجات المادية واللوجستية للبعثة، فقد شهدت ميزانية بعثة الاتحاد الأفريقي ارتفاعا مطردا منذ أول يوم لنشرها وبعد كل لجنة تقييم.

ومنذ إنشاء البعثة الأفريقية AMIS في 2004 استهلت مهمتها بطلب المعدات اللوجستية من الجهات المانحة بما فيها التأييث والمركبات اللازمة للتنقل وحتى وسائل الاتصال التي كانت مشكلة كبيرة بالنظر إلى غياب البنية التحتية اللازمة في الإقليم. وكانت الاستجابة بعد شهر من طرف بريطانيا بتقديم 143 مركبة، وإعانات في إطار الخدمات الجوية والطيران من طرف الحكومة الهولندية وكندا¹

وفي مؤتمر للمانحين عقد في مايو 2005 تعهد الشركاء الدوليون بتقديم أكثر من 312 مليون دولار أمريكي لزيادة تعداد البعثة من 3320 إلى 7700 فرد، ولا يخفى علينا تأثير المانحين على خطط وأولويات البعثة مقابل دعمهم المادي، حيث وإن صب في نفس الأهداف فإن إعادة ترتيب الأولويات مرات متتالية قد يبطئ من عمليات التطبيق الفعال لمهام البعثة².

لقد ارتبطت مشكلة التمويل في مجلس السلم والأمن الأفريقي بغض النظر عن دوره في دارفور بتقاعس بعض الدول الأعضاء في منظمة الاتحاد الأفريقي عن دفع مستحقاتها من المساهمات الدورية التي تعد ميزانية أساسية في تشغيل أجهزة الاتحاد، ولا تزال تعاني منها المنظمة إلى اليوم خاصة بعد التغييرات السياسية التي شملت بعض الأنظمة في أفريقيا على غرار سقوط نظام "العقيد معمر القذافي" الذي كان يستأثر بدفع مستحقات العديد من الدول الأفريقية، ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على الشركاء الدوليين في تمويل عمليات السلام والذي كان يفترض أن يأتي من صندوق السلم، وهو جهاز مالي تابع لإدارة السلم والأمن لكن التدخل في نزاع دارفور جاء قبل اعتماد الصندوق كمورد أساسي لتشغيل عمليات حفظ السلام، كما أن مساهمات الدول الأعضاء في هذا الصندوق لا تكاد تغطي جزء يسيرا من

¹ CRD SETH APPIAH-MENSAH, *op.cit*, p 16

²

احتياجات عمليات حفظ السلام وهو ما يضطر المجلس للاعتماد على مقدرات الشركاء الدوليين من خارج أفريقيا بما عليها من انعكاسات سلبية على استقلالية دور المجلس.

من جانبها لعبت الحكومة السودانية دورا في عرقلة تزويد البعثة بالمعدات الخاصة والتجهيزات اللوجيستية خاصة العسكرية منها بهدف الحد من عمليات توسيع البعثة، في وقت كان ينتظر منها تغطية العجز المالي والتعاون المادي الموجه لدعم المشاريع التنموية وإعادة الإعمار¹

ثالثا: مشاكل التنسيق مع المجتمع الدولي وتدخل القوى الكبرى في العالم

لقد طرحت قضية التعاون الأفريقي-الأممي في حل مشكلة دارفور منذ إقرار تشكيل البعثة المشتركة في 2006 تساؤلات عديدة حول كون هذا التعاون يأتي في إطار الإرادة المشتركة لإنهاء الأزمة الإنسانية أم أنه صورة للتنافس بين المنظمين تسعى من خلاله منظمة الاتحاد الأفريقي لإثبات جدارتها في إيجاد حلول أفريقية لمشاكل أفريقية من جهة ، وتتستر قوى خارجية غربية كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهي التي كانت وراء العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بدارفور بالغطاء الأممي لتحقيق أطماع اقتصادية وبسط النفوذ في المنطقة². وقد شكل هذا التساؤل مدخلا لجدال واسع بين المتابعين خاصة وأن موقف الحكومة السودانية منذ بداية النزاع أبدى تخوفه من وصول التدخل الدولي في حل الأزمة إلى انتهاك صريح لسيادة السودان.

لقد غذت هذه الفكرة إلى جانب النقاط الخلافية بين كل من الاتحاد الأفريقي من جهة والأمم المتحدة من جهة ثانية حول مسائل القيادة وتسيير العمليات الميدانية في دارفور، إلى جانب مواقف الدول المانحة والتي تعتبر مصدرا أساسيا لتمويل عمليات البعثة المشتركة، غدّت

¹ Isiaka Badmus, *Op. Cit*, p 204.

² Edward Anash Akuffo, "Cooperating for Peace and Security or Competing for Legitimacy in Africa ? the case of the African Union in Darfur", *African Security Review*, Volume 19 (4), (December 2010), p 74-89

مشكلة التنسيق بين الأطراف المشكلة لبعثة السلام في دارفور وأعاقت بنسبة كبيرة مسارها السياسي والإنساني لإنهاء النزاع في الإقليم.

المطلب الثالث : سبل تفعيل دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في دارفور

تتدرج عملية تقييم التدخل الأفريقي أو الأفريقي- الأممي في دارفور في إطار التحقق من مدى التقدم المنجز في على مستوى الأهداف المعلنة أو النتائج المحققة في المجال الإنساني والأمني والسياسي، ويرتبط هذا التحقق بمعايير العملية البيروقراطية والمدخل الإنساني والمشاركة السياسية، وبالتالي فإن قياس مدى نجاح عملية التدخل في دارفور باعتماد هذه المعايير قد يواجه مشكلة الدقة في المعلومات الواردة عن تقارير البعثة وما يقابلها من تغييرات ميدانية وهذا ما يجعل من عملية التقييم نسبية وقابلة للمراجعة المستمرة¹.

لقد كانت الدوافع الإنسانية والخشية من تكرار النموذج الرواندي للإبادة الجماعية في إقليم دارفور سببا رئيسا لتدخل مجلس السلم والأمن الأفريقي ، لكنها شكلت في نفس الوقت فرصة حقيقية لقياس قدرة المجلس على إدخال أجهزة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن بكل عناصرها في مرحلة التشغيل . لكن النزاع في دارفور والذي تجاوزت أطواره العقد من الزمن لم يعرف بعد نهاية سلمية ولم تحقق بعثة الاتحاد الأفريقي في مرحلتها التصور النمطي للتعايش السلمي بين أطراف النزاع ولا حتى وقفا نهائيا لإطلاق النار في الإقليم. ورغم أن ذلك لا ينفي الإقرار بالتحسينات النوعية التي طرأت على الوضع بفضل جهود الوساطة الأفريقية خاصة والتي أفضت إلى تطورات ملموسة على مستوى المشاركة السياسية للمعارضة الدارفورية وتراجع نسبي في أعمال العنف وإقرار اتفاقات أبوجا والدوحة للسلام، فإن التدخل الميداني للاتحاد سواء في مرحلته الأولى أو في إطار الشراكة مع الأمم المتحدة منذ 2007 تمييز بالقصور والضعف من عدة جوانب ، والدليل على هذا القصور هو التمديد المستمر للبعثة المشتركة واستمرار أزمة اللاجئين والنازحين .

وبناء على ذلك فإن عمل البعثة الحالية المتمثلة في البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تحتاج إلى مراجعة شاملة وعاجلة تمس نقاط الخلل التي تسببت في القصور ، وتقف على الفجوات والأسباب الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى أهدافها الأساسية. وفي هذا الصدد يمكن القول:

- أن تعزيز العملية السياسية وجهود الوساطة التي قادتها لجنة الحكماء والقيادة السياسية للبعثة المشتركة مع الأمم المتحدة بالموازاة مع التدخل العسكري، هي مطلب رئيسي لاستمرار مسارات السلام وترسيخ النتائج الإيجابية لاتفاقات أبوجا والدوحة وإنفاذ البنود التي نصت عليها بشكل كامل، ويرتبط بهذا العنصر السعي الجاد والمكثف لتوحيد الأطراف المعارضة للحكومة السودانية خاصة تلك التي لم تلتحق بعد بمسار المفاوضات وحثها على التوقيع العاجل على نتائج المحادثات ووضع المصلحة العليا للإقليم والوحدة الوطنية للسودان فوق الاعتبارات الضيقة للأطراف المتنازعة.
- إن عمل البعثة المشتركة لتحقيق السلام في دارفور يحتاج إلى إرفاقه بجهود قضائية على مستوى العدالة الانتقالية ومحاسبة عادلة للمتورطين في استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية وتأخير الوصول إلى حل نهائي لعمليات العنف سواء من الجهات الحكومية أو المتمردين في دارفور ، ولعل تفعيل محكمة العدل الأفريقية والتي تعد الجهة المخولة بالبت في هكذا تخصصات في إطار الاتحاد الأفريقي هو البديل الأفضل لتجنب التدخلات الأجنبية وكبح التداعيات التي تسببها الجهات الواقفة خلف المنظمات الدولية كمحكمة الجنايات الدولية والمنظمات الحقوقية.
- لا بد من مباشرة عاجلة للأعمال الخاصة بإعادة الإعمار وبناء الثقة ومشاريع التنمية الاقتصادية في إقليم دارفور من خلال إشراك فعلي لأطراف النزاع والفئات المتضررة منه وبإشراف البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فهذا قد يعجل في إنهاء أزمة اللاجئين والنازحين من الإقليم وعودتهم لممارسة الحياة الطبيعية في بيئة آمنة ومستقرة، وفي هذا الصدد تعد عملية تعزيز وتنمية منظمات المجتمع المدني المحلية في السودان ودارفور قضية ملحة تشمل التدريب والتمويل

والمرافقة الميدانية للبرامج والفعاليات الخاصة بنشر ثقافة التعايش السلمي وأسس المصالحة الوطنية بعيدا عن التجاذبات السياسية لأطراف النزاع، كما تستهدف بالأساس مخيمات اللاجئين والنازحين مع مرافقتها بانتشار عسكري قوي في بؤر التوتر الرئيسية في مختلف مناطق الإقليم.

● إن مسألة التفويض الخاص ببعثة السلام المشتركة خاصة في جانبها العسكري تحتاج إلى مراجعة حقيقية لبحث وإيجاد بدائل تكفل للبعثة فرض الالتزام بإنهاء عمليات العنف بدل أن تركز البعثة على حماية أفرادها من هجومات المسلحين، وهو أمر يتعلق في جانب منه بالإرادة السياسية حيث على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي أن تقف على الجوانب القانونية التي تتعارض ومبدأ سيادة الوطنية للسودان من خلال إيجاد قواعد قانونية تلائم حالة النزاع وضرورة التدخل، كما تضع حدا لتجاوزات الحكومة السودانية والعراقيل البيروقراطية والسياسية التي تضعها في وجه عمليات حفظ السلام للبعثة والمساعدات الإنسانية للاجئين والمتضررين من هذا النزاع.

● إن معالجة العجز المادي واللوجستي للبعثة الأفريقية في دارفور يرتبط بشكل أساسي بتفعيل موارد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم أنشطة السلام وعلى رأسها صندوق السلم التابع لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمساهمات العينية للدول الأعضاء والجهات المانحة وهذا ما يرتبط هو الآخر بمسألة الإرادة السياسية لتلك الدول والجهات الدولية المعنية وتخصيص ميزانيات معتبرة من المساهمات وإيجاد الإطار القانوني الذي يفرض تقديمها وتسوية المتأخرات المتركمة باعتبارها التزاما أخلاقيا وفق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبرتوكول مجلس السلم والأمن فضلا عن الموثيق الدولية ذات الموقعة في إطار منظمة الأمم المتحدة.

استنتاجات

استنتاجات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات وهي:

أن النزاع الذي ظهر بشكله المسلح في إقليم دارفور منذ سنة 2002 يعود في أصله إلى أسباب متجذرة بعمق في مكونات المجتمع الدارفوري، وهو ما يجعلنا نصنفه ضمن النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد. لكن قراءة التطور التاريخي للتفاعلات الاجتماعية والسياسية بين القبائل الدارفورية توضح أن غياب التجانس الإثني والعرقى، لم يكن سببا مباشرا في الصدام ما بين القبائل المختلفة، بل أثبتت الحقب التاريخية حتى سقوط سلطنة علي دينار أن التعايش بين الإثنيات والقبائل المختلفة بغض النظر عن ديانتها أو أصولها كان السمة الغالبة وأن الخلافات حول الموارد الطبيعية خاصة بين الرعاة والمزارعين كانت تحدث حتى بين القبائل من نفس الأصل أو نفس العرق وسرعان ما يتم تسويتها بالأساليب التقليدية التي كان يحتكم إليها المجتمع الدارفوري بمختلف مكوناته. شأنها شأن الظروف المناخية والبيئية والمشاكل الاقتصادية التي كان يعرفها الإقليم.

إن السبب الحقيقي وراء تأجيج تلك الخلافات والوصول بها إلى درجات العنف الخطيرة والمواجهات المسلحة وما خلفته من اقتتال وإبادة هو بالدرجة الأولى تسييس هذا التنوع الإثني والقبلي من خلال :

- إلغاء الحكومة السودانية لنظام الإدارة الأهلية الذي كان بمثابة الوعاء التقليدي لحل وتسوية النزاعات بين المزارعين والرعاة بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية أو الإثنية.
- استغلال الأحزاب السياسية والفواعل الأخرى للقبائل والتكوينات الاجتماعية في دارفور كقواعد شعبية لتعبئة الأجنداث السياسية وهو ما جعل من الاختلاف أو التنوع الإثني سببا في تعميق الانشقاقات وانقسام القبائل بين مؤيد للحكومة السودانية ومعارض لها تحت راية الحركات المعارضة والمتمردين.

• التهميش السياسي والاقتصادي للإقليم من طرف الحكومة المركزية في الخرطوم، من خلال تجاهل الحجم السكاني لإقليم دارفور الذي يناهز ثمانية ملايين نسمة، وأدى إلى حرمانهم من مشاريع التنمية وضروريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

• كما أن استصدار الحكومة السودانية للنزاع المسلح واعتباره مجرد خلافات بسيطة كالتى كان يعرفها الإقليم في مراحل الإدارة الأهلية، ضف إلى ذلك انشغالها الكبير بقضية الجنوب على حساب أزمة الإقليم ، كل هذا ساهم في توفير البيئة المناسبة لتصاعد العنف والاقنتال .

من جهتها، أدت الأطماع الاقتصادية ومساعي النفوذ في المنطقة بالأطراف الدولية والقوى الكبرى ذات المصالح في الدول المجاورة ومنطقة القرن الأفريقي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا إلى تعقيد النزاع وتصعيد المواجهات ومن ثم توسيع نطاق الأطراف المتورطة في تداعياته الكارثية، وقد وجدت الأطراف الخارجية في أزمات النظام السياسي السوداني سواء مع الجنوب أو في دارفور، سببا لإضعافه باعتباره نظاما راعيا للإرهاب والحركات الإسلامية المتشددة في العالم على غرار نظام القاعدة، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا لمصالحها في منطقة القرن الأفريقي والقارة الأفريقية عموما.

إن نتائج وتداعيات النزاع في إقليم دارفور كانت تتزايد شيئا فشيئا بصورة تهدد الكيان الوطني وتلوح بانهيار الدولة السودانية. خاصة وأن انتهاء الحرب الأهلية مع الحركة الشعبية في الجنوب أدى بانفصال هذا الأخير وفقدان الدولة السودانية لكثير من مواردها الاقتصادية، وهو المصير الذي يُخشى أن ينتهي به النزاع في دارفور في ظل الضغوط والعقوبات الدولية السياسية منها والاقتصادية التي يواجهها النظام السياسي في السودان.

إن تأسيس مجلس أفريقي للسلم والأمن مختص بمعالجة مشاكل الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية هو ثمرة جهود مستمرة منذ انطلاق مشاريع الوحدة والتكامل في أفريقيا وهو نتاج للخبرة الموروثة عن منظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجال، وقد حاول الاتحاد الأفريقي من خلال التدخل لحل النزاع في دارفور إثبات قدرته على إيجاد حلول أفريقية

للمشاكل الأفريقية، كما أن إقرار التدخل عبر مجلس السلم والأمن كان اختباراً فعلياً لهذه الآلية المستحدثة، رغم التحديات التي كانت مُدركة بشكل مسبق، حيث تحمل المجلس مسؤولية التدخل في وقت لا تزال أغلب أجهزته وأدواته دون مستوى التفعيل على غرار القوة الأفريقية الجاهزة و صندوق السلم المخصص لدعم وتمويل عمليات حفظ السلام. لكن إصرار الاتحاد الأفريقي على المضي قدماً في تطوير المنظومة الأفريقية للسلم والأمن دليل واضح على الاهتمام بقضايا السلم والأمن التي لا تزال تشكل هاجساً للمنظمة وتهديداً مباشراً لمشروع الوحدة الأفريقية وعائقاً أمام تنفيذ سياسات الاتحاد التنموية والتكاملية.

إن تدخل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في دارفور رغم التحديات التي واجهته والمعوقات التي وضعت في سبيل تنفيذ مهام البعثة الأفريقية، فقد حقق إنجازات معتبرة من خلال رعاية المفاوضات بين أطراف النزاع والتوصل إلى اتفاقات مهمة خففت من التداعيات السلبية للنزاع وأدت إلى تهدئة الأوضاع في الإقليم مقارنة بالمراحل الأولى لاندلاعه، لكن التدخل الميداني للمجلس قد أظهر في نفس الوقت عيوب البعثة الأفريقية وفشلها في السيطرة على ساحة الاقتتال وإنهاء العنف بصورة كاملة، وذلك لعدة اعتبارات وتحديات منها ما يتعلق بالمجلس وإمكانياته ومنها ما يتعلق بعلاقاته مع مكونات المجتمع الدولي وعلى رأسها مجلس الأمن للأمم المتحدة والقوى الكبرى فضلاً على سياسات الحكومة السودانية.

ومن التحديات الذاتية لمجلس السلم والأمن الأفريقي والتي أدت إلى فشله في تحقيق هدفه بحل النزاع في دارفور، التأخر في تفعيل الهياكل والأجهزة العسكرية والمالية التي تمكنه من تغطية العجز في الموارد البشرية واللوجيستية، كما أن القواعد القانونية التي تختص بتوصيف وتشريع مهام التدخل ومسائل التفويض وكل ما يتعلق بصلاحيات التدخل تعاني هي الأخرى من خلل ما. لكن ومن جهة أخرى فإن هذه المشاكل الداخلية هي في جزء منها نتاج لغياب الإرادة السياسية للدول الاعضاء في الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له، فضلاً على علاقات الدول الاعضاء بالقوى الأجنبية وتأثير ذلك على المصالح المشتركة

بينها وهو ما يضع علامة استفهام حول موقع وأهمية العمل القاري المشترك أمام علاقات الدول الأعضاء بالقوى الكبرى في العالم.

لقد رأينا أن ميثاق الاتحاد الأفريقي وبرتوكول مجلس السلم والأمن تقرّ في نصوصها إمكانية الحصول على الدعم المادي من الجهات الأجنبية وقبول المنح والدعم الموجه لعمليات حفظ السلام ، لكنها في المقابل لم تكن صريحة أو واضحة في نصها على علاقة الجهات المانحة ودورها في عمليات حفظ السلام في أفريقيا وموقع ذلك من مصالحها الخاصة، وهو الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على دور الاتحاد الأفريقي وفعالية هذا الدور في تسوية النزاعات بما فيها دور مجلس السلم والأمن في دارفور. ومن خلال علاقة الاتحاد الأفريقي بمجلس الأمن الدولي في إطار البعثة المختلطة في دارفور يتضح لنا الخل الذي يعانيه الاتحاد الأفريقي في مسألة الاستقلالية أو حتى في جانب التنسيق. ففي كثير من الحالات تبين بأن اليد الطولى في دارفور هي لمجلس الأمن الدولي وأن مجلس السلم والأمن الأفريقي لم يكن إلا متابعاً للوضع ومقراً لسياسيات الأمم المتحدة في هذه البعثة.

Summary

The study above discusses the role of the African Union Peace and Security Council (AU-PSC) in the conflict of Darfur 2004-2012.

The conflict in the Darfur region of Sudan, that became in February 2003 an armed war when the Sudan Liberation Movement (SLM) and Justice and Equality Movement (JEM) began fighting the government of Sudan which they accused of oppressing Darfur non-Arab population. The government responded to attacks by carrying out a campaign of cleansing against Darfur rebel groups. This resulted in the deaths of hundreds of thousands of civilians and the indictment of Sudan's president Omar al-Bashir and some sudanese Officials for genocide and crimes against humanity by the International Criminal Court.

In 2004 the (AU-PSC) formed a Ceasefire Commission (CFC) to monitor and observe the implementation of the N'Djamena ceasefire agreement between the Sudanese government, the JEM. And later the intervention of (AU-PSC) became the first African Union Mission In Sudan in order to end the conflict. But after 3 years the African Mission declared the it's failure to reach this objective and transferred the mission to the United Nation which established the AU-UN Hybrid Mission in Darfur UNAMID in 2007.

The AU-PSC role in Darfur between 2004-2012 did not resolve the conflict of Darfur although its efforts because of many reasons including:

- Logistical and financial challenges facing the African peacemaking.
- The complexity of the conflict and its parties as well as the enlarge of the Darfur region which became a challenge to save even the mission's soldiers and peacekeepers .
- The role of the international community which is in line with the interests of the major powers to achieve influence in the region.

الملاحق

ملحق 2 : التوزيع الجغرافي للقبائل دارفور



ملحق 3 : خرائط اللاجئين والنازحين داخليا في دارفور – السودان



المصدر: <http://sudaneseonline.com/cgi->

(2016/1/12) bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=260&msg=1262019718&page=0

ملحق 3 : أهم قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالنزاع في دارفور 2012-2004

رقم القرار	التاريخ	موضوع القرار
1547	11 يونيو 2004	بحث تقرير الأمين العام عن السودان (S/2004/453) والخاص بتأييد اتفاق انجمينا لوقف إطلاق النار ودعوة أطراف النزاع في دارفور إلى الالتزام ببينوده .
1564	18 سبتمبر 2004	بحث تقرير الأمين العام عن الحالة في دارفور وتأييد قرار الاتحاد الأفريقي الخاص بنشر البعثة الأفريقية مع حث الحكومة السودانية وأطراف النزاع إلى جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التعاون مع البعثة باعتبار الوضع في دارفور تهديدا للسلم والأمن في المنطقة
1591	29 مارس 2005	تأسيس فريق خاص من الخبراء مقره في أديس أبابا ويسافر إلى مدينة الفاشر بطريقة منتظمة لرفع تقارير خاصة عن الوضع في دارفور ومدى التزام أطراف النزاع بالقرارات السابقة لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي.
1593	31 مارس 2005	إحالة الوضع القائم في دارفور منذ 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ودعوة الاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية إلى توفير التعاون اللازم للمحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام ودعوة الأخير على رفع تقرير شامل في غضون 3 أشهر
1660	24 مارس 2006	تمديد ولاية البعثة الأممية بجنوب السودان مع ربط الاتصال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور وتنسيق ومناقشة الترتيبات اللازمة لنقل مهام بعثة الأميس إلى بعثة أممية
1755	30 ابريل 2007	الدعوة إلى احترام بنود اتفاقات السلام الموقعة في ابوجا وكذا اتفاق وقف إطلاق النار باتجمينا مع مناشدة الأطراف غير الموقعة على هذه الموثيق بالالتحاق السريع بمسارات السلام لإنهاء النزاع في دارفور
1769	31 يوليو 2007	قرارات حول أنظمة وآليات عمل اليوناميد في دارفور
1779	28 سبتمبر 2007	تمديد ولاية فريق الخبراء إلى غاية 15 أكتوبر 2008 مع طلب تنسيق الأنشطة والتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور
1812	18 ابريل 2008	الحالة في السودان (تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان وتقديم الأمين العام تقارير إلى المجلس عن تنفيذ ولاية البعثة والتقدم المحرز)
1828	31 يوليو 2008	تقارير الأمين العام عن السودان [تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لفترة 12 شهرا حتى 31 تموز/يوليه 2009]
1841	15 أكتوبر 2008	تمديد ولاية فريق الخبراء إلى غاية 15 أكتوبر 2009 مع طلب تنسيق الأنشطة مع بعثة الاتحاد الأفريقي وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في دارفور مع دعوة أطراف النزاع والشركاء الدوليين للتعاون في المجالات المعنية
1881	30 يوليو 2009	تمديد ولاية البعثة المشتركة اليوناميد إلى غاية يونيو 2010 مع طلب تقارير حول التقدم المحرز في العملية وحث البعثة على استخدام كافة إمكاناتها لحماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية
1945	14 أكتوبر 2010	تمديد ولاية لجنة الخبراء وحث افراد البعثة المشتركة والدول المجاورة وكذا أطراف النزاع في دارفور على تقديم التعاون المطلوب
2003	31 يوليو 2011	تمديد بعثة اليوناميد إلى غاية يونيو 2012 مع التأكيد على استمرار العملية السياسية بقيادة الاتحاد الأفريقي في السودان الهادفة إلى إنهاء النزاع في دارفور
2063	31 يوليو 2012	تقارير الأمين العام عن السودان، تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2012/548) مع تمديد ولايتها لمدة 12 شهرا إلى غاية يوليو 2013

المصدر: الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن الدولي : <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

قائمة المراجع:

- أولاً الكتب باللغة العربية:
 - إبراهيم نصر الدين ، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي ، طرابلس: المركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط1، 2005
 - أحمد أرياب ، تاريخ دارفور عبر العصور ، الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم ، 1998
 - أحمد السيوفي ، دارفور ومؤامرة تقسيم السودان ، الخرطوم: بدون دار نشر ، 2004
 - أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، ط3 ،
 - التيجاني بابكر ، البحث عن السلام في السودان ، الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر ، 2005
 - السيد عمر ، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة ، القاهرة: دار العالمية للنشر والتوزيع ، 2008
 - بدر حسن شافعي ، تسوية الصراعات في أفريقيا (نموذج الإيكواس) ، القاهرة: دار النشر للجامعات 2009
 - بهاء الدين مكاوي ، تسوية النزاعات في السودان (نيفاشا نموذجاً) ، الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط1 ، 2006
 - جاثوم لوب ، أصوات الدارفوريين: مشروع 24 ساعة من أجل دارفور ، نيويورك: ريبوبليكا ، 2010
 - حاتم ابراهيم علي ، حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي ، الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر ، 2006
 - حمدي عبد الرحمن حسن ، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة ، القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2007،
 - زكي البحيري ، مشكلة دارفور : أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008

- سليمان حاج ،دارفور وضع النقاط على الحروف ،الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر ،2004
- عبد العزيز المهنا ،السودان وسط اللهب، قبرص: الكتاب العالمي ،1994
- عبد القادر المخادمي ،الصراعات في القارة الأفريقية ،القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2007
- عبد القادر اسماعيل ، السيد فليفل ،مشكلة دارفور: الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي ، القاهرة : مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر ،2008،
- عبدو مختار موسى ،أزمة دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى ،الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ،ط1 ،2009،
- عبید عبد العاطي ، دور منظمة الوحدة الأفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، القاهرة: دار القومية العربية للثقافة والنشر ،2002
- عماد سيد أحمد ،أمركة أفريقيا :دارفور فقاعة على ثقب إبرة ، الخرطوم: دار سوار للطباعة والنشر ،2005
- محمد النحال، قضية دار فور أمام مجلس الأمن: التدويل، المحاكمة، والمصالح السياسية، الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2005
- محمد سليمان محمد ، السودان حروب الموارد والهوية ،الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع ،ط2 ،2007
- محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ، الجزائر دار هومة للنشر والتوزيع ،ط4 ، 2002 ،
- محمد عبد الرحمان ،دارفور وجهات نظر غربية ، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2010
- محمد عبد الغفار ،فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية ،الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام ،الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،ج3 ،2004

- محمود أبو العينين ، دور مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات ، القاهرة : مركز البحوث الأفريقية ، يوليو 2007
- محمود ممداني ، دارفور: منقذون وناجون – السياسة والحرب على الإرهاب، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009
- منى حسن علي ، دور المنظمات غير الإقليمية في فض النزاعات الأفريقية (إيكواس وأيغاد) ، الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، 2003
- موسى الحسن ، تاريخ دارفور السياسي ، الخرطوم : دار الخرطوم للطباعة والنشر ، ط2، 1995
- نادية مصطفى ، أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأمريكية بجامعة القاهرة ، 2004
- نادية مصطفى ، ملامح النزاع في دارفور ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2004

● ثانيا الكتب باللغات الأجنبية :

- Amanda Grzyb, *The World and Darfur: International Response to Crimes Against Humanity in Western Sudan*, Montreal: McGill-Queen's Press ,2009
- Benedikt Franke, *Security cooperation in Africa*, Boulder: First Forum Press, 2009
- Cirû Mwaûra, Susanne Schmeidl, *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa*, Trenton: The Red Sea Press, 2002
- Claude Cotard, *Les larmes du Darfour*, Lille: The Book Edition, 2009
- David J. Francis, *Uniting Africa: Building Regional Peace and Security Systems*, Farnham: Ashgate Publishing, Ltd., 2006

- Donald S. Rothchild, *Managing Ethnic Conflict in Africa: Pressures and Incentives for Cooperation*, Washington: Brookings Institution Press, 1997
- Douglas Carl Peifer, *Stopping Mass Killings in Africa*, Darby: DIANE Publishing, 2009
- Edward E. Azar: *The Management of Protracted Social Conflicts: Theory and Cases*, Sudbury: Dartmouth Publishing Company, 1990
- Francis Mading Deng, I. William Zartman, *Conflict Resolution in Africa*, Washington: Brookings Institution Press, 1991
- Gérard Prunier, *DARFUR : The Ambiguous Genocide*, New York : Cornell University Press , 2005
- Hany Besada, *Crafting an African Security Architecture*, Farnham: Ashgate Publishing, Ltd., 2010
- Harris Tordue Dera, *Conflict Resolution in Africa: the role of the AU in Darfur 2004-2009*, Saarbrücken: Lambert Academic Publishing , 2012
- Jen Mariowe with Aisha Bain, *Darfur diaries, stories of survival*, Philadelphia: Nation Books, 2006
- Jim Pipe, *Hoping for Peace in Sudan*, New York: The Rosen Publishing Group, 2012
- Joao Gomes Porto, *Africa's New Peace and Security Architecture*, Farnham: Ashgate Publishing Limited , 2013
- João Gomes Porto, *Towards an African Peace and Security Regime*, Farnham: Ashgate Publishing Company, 2013
- Johan Brosché, Daniel Rothbart, *Violent Conflict and Peacebuilding: The Continuing Crisis in Darfur*, Abingdon: Routledge, 2012
- Julie Flint ,Alexander De Waal, *Darfur : a short history for a long war*, London: Zed Books, 2005

- Mark Neocleous, *Critique of Security*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 2008
- Millard Burr, Robert O.Collins, *Darfur: The long road to disaster* , New Jersey : Markus Winner Publishers, 2006
- Osita Agbu, *Theories in Conflict Management*, Lagos: national open University Of Nigeria ,1st P, 2006
- Paul D.Williams, *War and Conflicts in Africa*, UK: John Wiley and Sons , 2013
- Philip Steele, Sudan: *Darfur and the Nomadic Conflicts*, New York: The Rosen Publishing Group , 2012
- Richard Barltrop, *Darfur and the International Community: The Challenges of Conflict Resolution in Sudan*, London: I.B.Tauris, 2010
- Rob Crilly, *Saving Darfur: everyone's favorite African war*, London: Reportage Press, 2010
- Ted Dagne, *The Crisis in Darfur and status of north-south Peace Agreement*, Darby: Diane Publishing ,2010
- Ulrich Schneckener, Stefan Wolff, *Managing and Settling Ethnic Conflicts*, London: C. Hurst & Co. Publishers, 2004
- Zygmunt L. Ostrowski, *Le Soudan à l'aube de la paix*, Lille: L'harmattan, 2005

• رابعا المذكرات والرسائل الجامعية:

- حنان بوعزيز ، *أزمة دارفور والقانون الدولي الإنساني*، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، غير منشورة، جامعة منتوري-قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

2012

- خالد أرحيمة إبراهيم، **دور الاتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن الدوليين** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة 2014
- جواي مراد، **أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأجنبي** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010
- جولي فؤاد هر كل، **دور التدخل الخارجي في تأزيم مشكلة دارفور**، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، غير منشور ،دمشق: الأكاديمية السورية الدولية، 2010
- زيدان زياني، **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة**، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2009
- مجدي جلال أحمد صلاح، **دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية الصراعات في أفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009
- مستاك محمد الأمين، **قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية دراسة من 2003 إلى 2015**، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2013
- أبني بهولي، **الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف: بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، غير منشورة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2009-2010

● **ثالثا المجالات والدوريات باللغة العربية :**

- آدم عبد الله، "قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 22 ، (أبريل 2009) ، ص ص 30-47

- إجلال رأفت، "أزمة دارفور: أبعادها السياسية و الثقافية"، المستقبل العربي، عدد 111، 2005، ص 93
- أحمد إبراهيم محمود، "الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور"، مجلة السياسة الدولية، عدد 166، مجلد 41، (أكتوبر 2006)، ص 18
- جمال ضلع، "تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الأفريقي"، مجلة العلوم القانونية، عدد 11، كلية الحقوق جامعة عنابة (جوان 2007)، ص 78
- حسن أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 22، (أبريل 2009)، ص ص 9-29
- حمدي عبد الرحمن، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، السياسة الدولية، أبريل 2000
- زهرة بوسراج، "التدخل الإنساني لمجلس السلم والأمن الأفريقي في دارفور"، مجلة المفكر، ع 08، (أفريل 2013)، ص ص 105-127
- عماد عواد، "أزمة دارفور : تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات"، المستقبل العربي، العدد 308، (أكتوبر 2004) ص 57
- ليلى أرباب، "الحركات المسلحة والاستقرار السياسي في دارفور"، المستقبل العربي، ع 389، (يوليو 2011)، ص ص 82-95
- محمد بني سلامة، "أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور نموذجا"، المستقبل العربي، ع 347، (يناير 2008)، ص ص 79-95
- محمد هبيرة، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع 3، مجلد 27، (2011)، ص ص 629-650
- هاني رسلان، أزمة دارفور والقرار رقم 1706: الأبعاد والتداعيات"، السياسة الدولية، ع 166، مجلد 41، (أكتوبر 2006)، ص 185

● المجالات والدوريات باللغة الأجنبية:

- Abdou Yéro Ba, "La contribution de l'Union Africaine au maintien de la paix", Revue de droit International et droit comparé, 2006, P206
- Arsène Brice Bado, "L'UNION AFRICAINE ET LA SÉCURITÉ COLLECTIVE", Sécurité Mondiale, BULLETIN NO.58 (Septembre- Octobre 2012) pp 1-6
- Elodie Riche, "Darfur qu' elle gestion des crises africaines", Annuaire Français des relations international, France, 2000, p843.

مواقع الأنترنت باللغة العربية:

- " 1.6 مليار دولار تمويل اليوناميد بدارفور"، في :
http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=44072
- "الاتحاد الأفريقي يمهل رافضي اتفاق دارفور عشرة أيام" في:
<http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=164474&CatID=323>
- " الامم المتحدة تسلم الدفعة الأولى حزمة الدعم الخفيف للبعثة الأفريقية في دارفور" في :
http://arabic.china.org.cn/international/txt/2007-01/12/content_7645780.htm
- " السودان يوافق على حزمة الدعم الثقيل لقوة الأفريقي" في:
<http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-82496.htm>
- أحمد حسين الشيمي " أزمة دارفور بين التدويل والتسوية" في:
<http://ahlan.com/2010/11/25/darfur-crisis>
- إجلال رأفت، " العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الأفريقي" في:
<http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=95977&part=2>
- أسامة زين العابدين، " أزمة دارفور: التداخيات والحلول" في:
http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&id=1762:-q2q-&Itemid=33
- إقليم دارفور: الجغرافيا والسكان" في:
http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&id=1958:2009-08-08-15-23-29&Itemid=33
- "انتقال المركز العام لحزب الامة لأرض العمليات بدارفور"، في :
<http://sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=8&msg=1081251280&rn=31>

- "بعثة من الاتحاد الأفريقي تقيم الوضع في إقليم دار فور بغرب السودان" في:
<http://www.alyaum.com/article/1172947>
- "تعيين مبعوث جديد مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور" في:
<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=9493#.VnquIBaiU24>
- "تقرير أفريقي يوصي بإنشاء محاكم مختلطة بشأن دارفور" في:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/10/091029_dh_darfour_courts_tc2.shtml
- "جنوب دارفور.. السعي نحو تعزيز صادرات الثروة الحيوانية" في:
<http://www.almustagilla.com/index.php?lang=ar&articleid=1150>
- "حسن مكي،" مشروع علي دينار في مقاومة الاستعمار"
في: <http://www.alnilin.com/1191041.htm>
- حركة جيش تحرير السودان-الموقع الرسمي : <http://www.slma-online.com>
- "الحكومة السودانية تجيز اضافة ولايتين جديدتين لإقليم دارفور" في :
<http://arabic.people.com.cn/31662/7372415.html>
- " دارفور تسبح في بحيرة بترول باحتياطي 16 مليار برميل " في :
<http://www.alnilin.com/news-action-show-id-113189.htm>
- "الزيادية... قبيلة في خدمة الدولة" في:
<http://www.alsahafasd.net/details.php?articleid=17548#17548>
- "سؤال سوداني: الموافقة على بحث دور الامم المتحدة في دارفور" في:
<http://arabic.people.com.cn/31662/4408961.html>
- سليمان محمد العناني "أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني" في:
<http://www.minshawi.com/other/anany.pdf>
- سليم العوا، "دارفور الحقائق والأكاذيب" في
http://www.el-awa.com/new2/main.php?pg=site_news&id=34&cat=art
- فتحي العرضي، "الصراع في دارفور.. القصة الكاملة" في
<http://www.alsharq.net.sa/2012/05/20/295543>
- "في معسكرات النازحين بدارفور: حوالي 50 ألف حالة اغتصاب"،
في: <http://www.hurriyatsudan.com/?p=131638>
- "قراءة نقدية .. لحركة العدل والمساواة السودانية .. بين الاستقلالية والتبعية"، في:
<http://www.sudanjem.org/2010/05>
- عبد الله الصالح، "هل يتكرر سيناريو الجنوب السوداني؟" في:
<http://alasr.me/articles/view/5330>
- عبد الحميد أحمد "الأحزاب السودانية.. فشل الممارسة وإغفال العظائم" في:
<http://www.noonpost.net/content/4902>

- "علي دينار آخر سلاطين دار فور" في:
<http://ossaymajanou.blogspot.com/2014/03/ali-dinar-darfur-sultan-last-sultan-of.html>
- الصادق محمد آدم "التوزيع اللغوي الجغرافي في السودان – ولاية النيل الأزرق نموذجاً" في
<http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=47548>:
- مجلس الوزراء يوافق على تقسيم إقليم دارفور إلى خمس ولايات في":
<http://www.france24.com/ar/20110505-five-bill-sudan-states-darfur-cabinet>
- محمد خروب، "حزمة الدعم الثقيل.. مرحلة جديدة في ملف دارفور" في :
<http://www.alrai.com/article/40574.html>
- محمد زكي، "أزمة دارفور. كيف يراها رجال مؤسسة الحكم في الخرطوم؟" في :
<http://www.ahewar.org/debat/s.asp?t=4&aid=257636>
- محمد كرم الدين، "شهداء الضباط الإداريين" في :
<http://www.alsahafasd.net/details.php?articleid=56090>
- محمد موسى، "ممالك في تاريخ دارفور" في
<http://www.sudantodayonline.com/articles.php?action=show&id=141>
- "مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية"، في
<http://www.moqatel.com/openshare/index.htm>
- "مطالب حركة العدل والمساواة السودانية" في: http://www.sudanjem.org/sudan-alt/arabic/jemintern/peace_condition/peace_condition.htm
- معنصم علي هدى، "التسلح كاستراتيجية لمواجهة مهددات نمط حياة رعي عند البدو البقارة بجنوب دارفور" في:
http://research.uofk.edu/multisites/UofK_research/images/stories/research/PDF/Humanities/moatasim.pdf
- منى عبد الفتاح، "استفتاء دارفور: من يجتاز طريق الأشواك" في:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/4/27>
- منى عبد الفتاح "السودان وتشاد على حدود النار" في
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/11/22>
- منى عبد الفتاح، "عنف دارفور وتآكل الدولة السودانية" في
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/9/1>
- "منظمة الوحدة الأفريقية"، في:
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6EF2D5F2-3CDF-4F81-A6EE-8286A6E5F245>
- هاني رسلان، "أزمة دارفور: تصعيد غير مبرر" في
<http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/8/4/FILE2.HTM>:

- "وثيقة الدوحة لسلام دارفور-التحديات والعقبات" في :
<http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-20506.htm>
- "الوساطة القطرية والإفريقية ومسئول ملف دارفور يبحثون جهود سلام دارفور" في :
http://www.sudansafari.net/?tmpl=component&print=1&option=com_content&id=1223
- يوسف آدم الضي، " تجربة منظمة الإيقاد في فض النزاعات " في:
<http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/116/contents>
- يونس الغايسي، "الصين وأجندتها الخفية تجاه الصين" في: www.cmes-maroc/ar/index.php?view=article&catid

مواقع الانترنت باللغات الأجنبية:

- "2015 UNHCR country operations profile – Sudan" in:
http://conferenceweb.africanunion.local/Proof_Reader.aspx
- "Bashir names SLM leader Minawi Senior Adviser" in :
<http://www.panapress.com/Bashir-names-SLM-leader-Minawi-Senior-Adviser--12-477744-31-lang1-index.html>
- "Chronology of Reporting on Events Concerning the Conflict in Darfur, Sudan" in: http://sudan.uconn.edu/CIJ_Complete_Darfur_Chronology.pdf
- "Distribution of Tribes/Ethnic Groups in Darfur" in :
<http://exhibits.lib.usf.edu/exhibits/show/darfur-genocide/parties>
- Elizabeth Rubin, « If Not Peace, Then Justice», in:
http://www.nytimes.com/2006/04/02/magazine/02darfur.html?pagewanted=all&_r=0
- "FACT SHEET:UNITED NATION SECURITY COUNCIL RESOLUTION 1769 " in:
<http://www.italianblogsfordarfur.it/adverts/Get%20Smart%20on%201769%20-%20Facts%20Sheets.pdf>
- IRC, "Darfur Crisis", in: <http://www.rescue.org/darfur-crisis-10-years>
- " L' Architecture africaine de paix et de sécurité", sur:
<http://www.peaceau.org/fr/topic/l-architecture-africaine-de-paix-et-de-securite-apsa-en-ligne>
- Mona Salem, " Libya hosts summit on Darfur crisis" in:
<http://reliefweb.int/report/sudan/libya-hosts-summit-darfur-cris>
- Niklas swanstrom, "conflict prevention, conflict management and beyond a conceptual exploration" central Asia ,www.silkroadsstudies.org

- R.S. O'Fahey & Jérôme Tubiana, "DARFUR HISTORICAL AND CONTEMPORARY ASPECTS" in:
<http://org.uib.no/smi/darfur/A%20DARFUR%20WHOS%20WHO3.pdf>
- "Regional Coordination of Peace and Security in Africa" in :
<https://www.giz.de/en/worldwide/15631.html>
- "We Can't Say All That We See in Darfur", in:
<http://foreignpolicy.com/2014/04/09/we-cant-say-all-that-we-see-in-darfur/>

1

الفصل الأول: النزاع في دارفور دراسة في الأسباب والتداعيات

16

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والاقتصادية لإقليم دارفور

17

المطلب الأول: الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية لدارفور

17

المطلب الثاني : التركيبة القبلية والإثنية في دارفور

25

المطلب الثالث: مراحل الحكم السياسي في دارفور

32

المبحث الثاني: دراسة تحليلية مفسرة لطبيعة النزاع

41

المطلب الأول: أطراف النزاع في دارفور

41

المطلب الثاني: أسباب وخلفيات النزاع

60

المطلب الثالث: مراحل تطور النزاع في دارفور

68

المبحث الثالث : التداعيات الداخلية والخارجية للنزاع في دارفور

74

المطلب الأول : التداعيات الداخلية للنزاع

74

المطلب الثاني : التداعيات الخارجية للنزاع

80

الفصل الثاني : تطور الآليات القارية والإقليمية لحل النزاع في دارفور

82

المبحث الأول : حل النزاعات في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الفرعية

83

المطلب الأول: مسار الوحدة والتكامل في القارة الأفريقية

83

المطلب الثاني: حل النزاعات في إطار منظمة الوحدة الأفريقية

92

المطلب الثالث: حل النزاعات في إطار المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا

102

المبحث الثاني: حل النزاعات في إطار الاتحاد الأفريقي

113

المطلب الأول: أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بحفظ السلم والأمن

113

المطلب الثاني: مجلس السلم والأمن كآلية لحل النزاعات في إطار الاتحاد الأفريقي

118

المبحث الثالث: المنظومة الجديدة للسلم والأمن في الاتحاد الأفريقي APSA

128

المطلب الأول : طبيعة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وآلية عملها

128

المطلب الثاني : علاقة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن مع الهيئات الإقليمية والدولية

133

المطلب الثالث: تحديات المنظومة الأفريقية للسلم والأمن

138

- 141 **الفصل الثالث : جهود مجلس السلم والأمن الأفريقي لحل النزاع في دارفور**
- 142 المبحث الأول : المبادرات الداخلية والخارجية لتسوية النزاع في دارفور
- 142 المطلب الأول: الجهود الوطنية لتسوية النزاع في دارفور
- 148 المطلب الثاني: مساعي الدول الافريقية والعربية لحل النزاع في دارفور
- 155 المبحث الثاني: تدخل مجلس السلم والأمن الأفريقي لحل النزاع في دارفور
- 155 المطلب الأول : الدور الدبلوماسي للاتحاد الافريقي في حل النزاع
- 166 المطلب الثاني : التدخل الميداني لمجلس السلم والأمن الأفريقي في دارفور
- 171 المطلب الثالث: التحول إلى البعثة المختلطة للامم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور
- 180 المبحث الثالث: تحديات ومعوقات مجلس السلم والأمن الأفريقي لحل النزاع في دارفور
- 181 المطلب الأول : تحديات مجلس السلم والأمن الأفريقي المتعلقة بأطراف النزاع
- 187 المطلب الثاني: التحديات الفنية والمادية لتدخل مجلس السلم والأمن الأفريقي في دارفور
- 191 المطلب الثالث: سبل تفعيل دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في دارفور
- 194 **استنتاجات**
- 200 **ملحق 1 : خريطة دارفور الإدارية**
- 201 **ملحق 2 : التوزيع الجغرافي للقبائل في دارفور**
- 202 **ملحق 3 : خريطة اللاجئين والنازحين داخليا في دارفور**
- 203 **ملحق 4: أهم قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالنزاع في دارفور 2004-2012**
- 204 **قائمة المراجع**